جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كليـــة الإدارة والاقتصـــاد
قسم الاقتصاد

تحليل و قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة (2020-2004)

رسالة تقدم بها

رائد عبد فهد السعدون

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشـــراف الأستاذ الدكتور

رجاء عبدالله عيسى السالم

1443 هـ 2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ
أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا
فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴿٣٣﴾ وَجَعَلْنَا فِيهَا
جَنَّاتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ
وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ﴿٣٤﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة يس)

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة اننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة ((تحليل وقياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)) التي تقدم بها الطالب (رائد عبد فهد مشرف) وقد ناقشناه في محتواها وفيما له علاقة بها، وهي جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير وبتقدير (جيد جداً).

التوقيع:

الاسم: أ. د. رجاء عبد الله عيسى

المرتبة العلمية: أستاذ

العضوية: عضواً ومشرفاً

التوقيع:

الاسم: أ.م .د. ضيدان طويرش جاسم

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد

العضوية: عضواً

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. أنور محسن صكب

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد

العضوية: عضواً

التوقيع:

الاسم: أ.م .د. وداد أدور وادي

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد

العضوية: رئيساً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة على إقرار لجنة المناقشة

أ . د .عبد الحسين توفيق شبلي

عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

10 / 3 / 2022

توصية الاستاذ المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **(تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة 2004-2020)** **للطالب (رائد عبد فهد مشرف)** قد جرت تحت إشرافي في قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، لذا اوصي بمناقشتها.

التوقيع :

المشرف : أ. د. رجاء عبدالله عيسى السالم

المرتبة العلمية : أستاذ

التاريخ : ١٩/١ / 2022

توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناءً على توصية الاستاذ المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :

الاسم : أ. د. سامي عبيد محمد التميمي

المرتبة العلمية : أستاذ

التاريخ : 19 / 1 / 2022

إقــرار المقوم الإحصائي

أشــهد أن الرســالة الموســومة (**تحليــل و قيــاس أثــر بعــض المتغيــرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة 2004-2020**) التي تقدم بها (**رائد عبد فهد مشرف**) قد أنيطت بي مهمة تقويمها احصائياً وهي الآن مستوفية الشروط .

التوقيع :

المقوم الاحصائي : أ.م. وفاء عبدالصمد عاشور

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاحصاء

التاريخ : ١٩/ ١ / 2022

إقرار الخبير اللغوي

اشهد أن الرسالة الموسومة بـ (**تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة 2004-2020**) التي تقدم بها (**رائد عبد فهد مشرف**) قد انيطت بي مهمة تقويمها لغوياً وهي الان مستوفية شروط السلامة اللغوية .

التوقيع :

المقوم اللغوي : أ . د . صباح عبدالكريم مهدي

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

التاريخ : ١٩ / ١ / 2022

الإهداء

إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وإله مصابيح الهدى وسفن النجاة وأهل بيت الوحي الطيبين الطاهرين ..

إلى روح.... والدي رحمهُ الله.

إلى من تعجز الكلمات والعبارات عن وصفها.... أمي الحنون.

إلى من اشد بهم أزري و أشركهم في أمري وتحلو بهم ايامي .... اخوتي الاعزاء.

الى رفيقة دربي وشمس حياتي المشرقة بالحب والوفاء ...زوجتي العزيزة.

الى أبنائي فلذة كبدي ..... زينة حياتي.

إلى من رفع يداه في ظهر الغيب بالدعاء لي .

اهدي جهدي المتواضع هذا وفاءً لهم.

رائـــــد

شكر وعرفان

امتثالاً لقول الله تعالى شأنه (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) يطيب لي عرفاناً بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى المربية الفاضلة ، أستاذتي ومعلمتي الدكتورة رجاء عبدالله عيسى ، الصرح العلمي الاقتصادي الشامخ الذي تعجز كلماتي عن شكرها أولاً لقبولها الإشراف على رسالتي، وعلى ما بذلته من جهد في تواصلها معي وحرصها وإرشاداتها وتوجيهاتها القيمة ومتابعتها بشكل دقيق لكل تفاصيل رسالتي ثانياً ، لها مني كل الامتنان والحب والتقدير وتمنياتي لها بالخير والصحة والعمر المديد ،

ويسعدني ان اتقدم بالشكر والثناء الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد المتمثلة بالسيد عميد الكلية الاستاذ الدكتور عبد الحسين توفيق ومعاونيه لتقديم يد العون والمساعدة خلال مدة الدراسة، كما أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس قسم الاقتصاد الاستاذ الدكتور سامي عبيد التميمي على دعمه المتواصل لطلبة الدراسات العليا . ويطيب لي ان اقدم الشكر للدكتورة ندوه هلال جودة رئيس قسم الاقتصاد (سابقا) وأشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الأولية على ملاحظاتهم القيمة. كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى السيد رئيس لجنة المناقشة وأعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة الرسالة و تصويبها وإبداء الملاحظات القيمة التي تعزز محتوى الرسالة العلمي .

وكما أتقدم بالشكر والامتنان لأساتذتي الكرام في قسم الاقتصاد على حثهم وتشجيعهم المتواصل ، واخص بالذكر الاستاذ المساعد الدكتور شعبان صدام الامارة الذي شجعني لمواصلة مسيرتي الدراسية والى المدرس عدنان حبيب عروج الاخ والصديق لدعمه المتواصل طيلة مدة الدراسة له مني كل التقدير.

واتقدم بالشكر الجزيل الى جميع موظفي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد لمساعدتهم في حصولي على المصادر ... والشكر موصول الى زملائي طلبة الدراسات العليا (اخلاص ، آيات ، ام البنين، اسراء ، زينب، مي ، مطلك ، احمد فالح ، احمد جاسم ، صالح) متمنيا لهم دوام الصحة والعافية .

المستخلص

يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الاقتصاد العراقي ، لما له من دور كبير في توفير المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها. وبسبب الظروف التي عاشها العراق ، فقد تم إهمال هذا القطاع لعقود من الزمن ، مما أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج ، وانخفاض قيمة الناتج الزراعي ، وضعف المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. لذلك أصبح من الضروري البحث عن حلول تساهم في الحد من تدهور القطاع الزراعي من خلال وضع السياسات المناسبة لرفع كفاءته.

ويهدف البحث إلى دراسة وقياس بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة(معدل التضخم والإنفاق الاستثماري الحكومي والاستيرادات الزراعية) لمعرفة اثرها في الناتج المحلي الزراعي. بناءً على بيانات السلاسل الزمنية الصادرة عن الجهات الرسمية للفترة (2004–2020) ، وهي فترة استثنائية في ظل الأحداث الهائلة التي حدثت في العراق ، بدءاً بتغيير النظام ، وعدم الاستقرار الأمني والاجتماعي والانتقال نحو آلية السوق واستقلالية البنك المركزي ، فضلاً عن سيطرة الجماعات المسلحة (داعش) على مناطق واسعة من العراق ، الذي اثر على جميع مفاصل الدولة.

وتم تقدير معادلة الانحدار للمتغيرات الاقتصادية بشكل منفصل باستخدام برنامج Eviews 12 على وفق منهجية ARDL لكل من معدل التضخم والإنفاق الاستثماري والاستيرادات الزراعية مع الناتج المحلي الزراعي. أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية وعكسية بين التضخم والناتج المحلي الزراعي وتتوافق مع المنطق الاقتصادي ، فزيادة الاستيرادات الزراعية ، وإغراق الأسواق المحلية بهذه المنتجات أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الزراعي. ومن خلال النتائج تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية وتأخذ القيمة السالبة اشارةً الى العلاقة العكسية بين التضخم والناتج المحلي الزراعي مما يعني أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الزراعي بسبب ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج. نتيجة ارتفاع أسعارها وانخفاض الدعم لها. كما توجد علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الزراعي وتوافق مع النظرية الاقتصادية .

وقدم البحث بعض التوصيات: على الحكومة أن تتبنى سياسة زراعية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي عن طريق زيادة التخصيصات المالية وتقديم قروض ميسرة بدون فوائد لتشجيع المستثمرين في القطاع الزراعي وتفعيل القوانين والأنظمة وضبط ومراقبة المنافذ الحدودية للحد من حالة الإغراق السلعي ، والتعرف على البضائع المستوردة ومطابقتها للمواصفات، بالإضافة إلى ضبط معدلات التضخم باستخدام إحدى أدوات السياسة النقدية، فضلا عن استخدام التقنيات الحديثة في الري لتقليل الهدر والوصول للاستخدام الامثل للمياه .

قائـــــمة المحتـــويات

الموضـــوع	الصفحة
الآية القرآنية	
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
المستخلص	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	ز
قائمة الإشكال والمخططات	ط
المقدمة	1
الدراسات السابقة	4
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الناتج المحلي الزراعي	10- 44
المبحث الأول : العلاقة بين التضخم والناتج المحلي الزراعي	11-22
اولاً : مفهوم التضخم وأنواعه	11-14
ثانيا : طرائق قياس التضخم	14-15
ثالثا :الاسباب المؤدية للتضخم	15-17
رابعا: العلاقة بين التضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي	18-20
خامساً: اثر التضخم في الناتج المحلي الزراعي	20-22
المبحث الثاني : العلاقة بين الانفاق الاستثماري و الناتج المحلي الزراعي	23-32
اولاً : الاستثمار المفهوم والأهمية	23-25
ثانياً : الاستثمار الزراعي واهميته ومتطلبات نجاحه	25-30
ثالثاً : الانفاق الاستثمار الزراعي ومساهمته في تكوين رأس المال الثابت	30-31
رابعاً : اثر الاستثمار الزراعي في تنمية القطاع الزراعي	31-32
المبحث الثالث: العلاقة بين الاستيرادات والناتج المحلي الزراعي	33-44

اولا : مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها واسباب قيامها	35-33
ثانياً : الاستيرادات واستراتيجية النمو ذات التوجه الداخلي	39-36
ثالثاً : السياسة الزراعية في التجارة الخارجية	41-39
رابعاً : سياسة الاغراق	42
خامسا: أثر الاستيرادات في نمو القطاع الزراعي	44-43
الفصل الثاني : دراسة وتحليل واقع القطاع الزراعي في ظل المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة(2004-2020)	90-45
المبحث الأول :المقومات والامكانات والانتاج الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)	66-47
أولاً : العوامل الطبيعية والبشرية	56-47
ثانياً : العوامل التقنية والمستوى التكنولوجي	59-56
ثالثاً : واقع الانتاج الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)	66-60
المبحث الثاني: واقع مؤشرات نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)	73-67
اولاُ : مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الايدي العاملة	69-67
ثانياً: نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	70-69
ثالثاً: نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	71-70
رابعاً: دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية	73-72
المبحث الثالث: تحليل اثر المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة(2004-2020)	90-74
أولا : اثر التضخم في القطاع الزراعي في العراق للمدة 2004-2020	80-74
ثانيا : اثر الانفاق الاستثماري الحكومي في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة 2004-2020	84-80
ثالثاً : تطور هيكل التجارة الخارجية واثرها في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة 2004-2020	90-85

الفصل الثالث: قياس اثر المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي العراقي للمدة (2004-2020)	91-125
المبحث الأول : الاساليب القياسية المستخدمة في تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والناتج المحلي الزراعي	93-102
أولا: مفهوم السلسلة الزمنية واستقراريتها	93-95
ثانياً : اختبارات جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية	95-97
ثالثا : منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	97-101
رابعا: الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي	101-102
المبحث الثاني : توصيف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل القياسي	103-104
أولاً : توصيف النموذج القياسي	103
ثانياً : صياغة وبناء النموذج القياسي	104
المبحث الثالث: تقدير وتحليل نتائج الانموذج القياسي باستخدام البرنامج (Eviews 12)	105-125
أولاً : نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية	105-106
ثانيا : تحديد فترة الابطاء المثلى	107
ثالثا : قياس أثر التضخم في الناتج المحلي الزراعي باستخدام منهجية ARDL	107-113
رابعا: قياس اثر الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الزراعي باستخدام منهجية ARDL	114-119
خامسا: قياس اثر الاستيرادات الزراعية في الناتج المحلي الزراعي باستخدام منهجية ARDL	120-125
الاستنتاجات والتوصيات والمصادر والمستخلص	126-141
الاستنتاجات	126-127
التوصيات	127-128
المصادر	129-141
المستخلص باللغة الانكليزية	

قائمـــة الجـــداول

ت	الجـدول	الصفحة
1	مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والمزروعة في العراق للمدة (2004-2019)	49
2	الواردات المائية لنهري دجلة والفرات واجمالي الواردات المائية للمدة(2004-2020)	52
3	اجمالي عدد السكان والتركيبة السكانية لكل من الريف والحضر في العراق للمدة (2004-2020)	56
4	الكميات المجهزة من الاسمدة الكيمياوية للفلاحين في العراق للمدة(2004-2019)	57
5	اعداد الساحبات والحاصدات والمضخات في القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004-2019)	59
6	اجمالي الانتاج والمساحة المزروعة للمجاميع المحصولية في العراق للمدة (2004-2020)	61
7	المساحة والغلة والانتاج للمحاصيل الاستراتيجية في العراق للمدة (2004- 2020)	63
8	تطور أنتاج الثروة الحيوانية في العراق للمدة (2004-2020)	66
9	نسبة اجمالي العاملين في الزراعة الى اجمالي القوى العاملة في العراق للمدة(2004 – 2019)	68
10	نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020)	70
11	نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2020)	71
12	نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي في العراق في العراق للمدة (2004-2020)	73
13	معدل التضخم والرقم القياسي العام في العراق للمدة (2004-2020)	75
14	التضخم العالمي والتضخم المستورد غي القطاع الزراعي للمد (2004-2019)	78
15	تطور الانفاق الاستثماري للقطاع الزراعي للمدة(2004-2020)	82
16	أجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعات كافة وللقطاع الزراعي للمدة (2004-2019)	84
17	الصادرات الزراعية وأهميتها النسبية الى اجمالي الصادرات في العراق للمدة(4004-2020)	86

18	الاستيرادات الزراعية وأهميتها النسبية الى الاستيرادات الكلية في العراق للمدة (2004-2020)	88
19	الميزان التجاري الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)	90
20	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الاقتصادية باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع	106
21	تحديد مدة الابطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية	107
22	نتائج التقدير الاساسي لمتغير التضخم و الناتج المحلي الزرعي	108
23	أنموذج تصحيح الخطأECM لمتغير التضخم والناتج المحلي الزراعي	109
24	اختبار مضاعف لانكرانج لمتغير التضخم والناتج المحلي الزراعي	109
25	اختبار عدم التجانس لمتغير التضخم والناتج المحلي الزراعي	110
26	اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك)	111
27	التقدير الاساسي لمتغير الانفاق الاستثماري مع الناتج المحلي الزراعي	114
28	أنموذج تصحيح الخطأECM لمتغير الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الزراعي	115
29	اختبار مضاعف لانكرانج لمتغير الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الزراعي	116
30	اختبار عدم التجانس لمتغير الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الزراعي	116
31	اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك)	117
32	نتائج التقدير الاساسي لمتغير الاستيرادات والناتج المحلي الزراعي	120
33	أنموذج تصحيح الخطأECM لمتغير الاستيرادات والناتج المحلي الزراعي	121
34	اختبار مضاعف لانكرانج لمتغير الاستيرادات والناتج المحلي الزراعي	122
35	اختبار عدم التجانس لمتغير الاستيرادات والناتج المحلي الزراعي	122
36	اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك)	123

قائـــــمة الاشكال

ت	الشكل	الصفحة
1	هدف السياسة الاقتصادية	18
2	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة في العراق	50
3	الوارد المائي لنهري دجلة الفرات ومجموع الوارد المائي للنهرين للمدة(2004-2020)	53
4	معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2020)	76
5	التضخم المستورد في القطاع الزراعي في العراق	79
6	المخطط البياني للمتغيرات الاقتصادية عند مستوياتها الاصلية	105
7	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعلمة التضخم	112
8	اختباري المجموع التراكمي ومربع المجموع التراكمي لبواقي التضخم	112
9	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الاستثمار	118
10	اختباري المجموع التراكمي ومربع المجموع التراكمي لبواقي الاستثمار	119
11	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الاستيرادات	124
12	اختباري المجموع التراكمي ومربع المجموع التراكمي لبواقي الاستيرادات	124

المقدمـــة

نظراً للدور الذي يؤديه القطاع الزراعي من خلال تأثيراتهُ المختلفة في القطاعات الاقتصادية كافة في اي دولة وخاصة تلك الدول التي يعتمد اقتصادها على الزراعة، إذ انه يعد الدعامة الأساسية لهذا الاقتصاد ،فهو المحرك لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكوين الناتج المحلي الاجمالي وتنويع مصادر الدخل فضلاً عن تلبيته للحاجات الاستهلاكية الغذائية واسهامه في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج. وقد اسهمت التطورات الاقتصادية الحديثة في زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في العالم ومن أهمها ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية ، وموجات الجفاف وازدياد حجم المساحات المتصحرة ووجود المجاعة وارتفاع فجوة العجز الغذائي لكثير من البلدان .

لقد شهد العراق في العقود الماضية اهمال القطاع الزراعي وخاصةً بعد عام(2003) نتيجة للظروف التي مر بها من احتلال الولايات المتحدة الامريكية وما تبعهُ من انعدام الاستقرار الامني لمناطق واسعة من البلد وفساد اداري ومالي لحق كل مفاصل الدولة فضلا عن طبيعته الريعية المعتمدة على صادرات النفط الخام ، التي انعكست بصورة سلبية في القطاع الزراعي بتدني مستوى الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مما اضعف اسهام الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، فكان التوجه يكمن في امكانية تفعيل القطاع الزراعي العراقي وهذا الامر يتطلب الالمام بمقومات وإمكانات هذا القطاع ودراسة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر فيه عن طريق التحليل والقياس، لان تصحيح واستخدام متغيرات السياسة الاقتصادية بشكل فعال ينعكس في رفع كفاءة انتاج القطاع الزراعي .

بما أن المتغيرات الاقتصادية تعد احد الطرائق التي يتم من خلالها قياس كفاءة القطاعات ومنها القطاع الزراعي ،فأن دراسة اثر كل من التضخم والانفاق الاستثماري وحجم الاستيرادات الزراعية في الناتج المحلي الزراعي من الممكن ان يسهم في وضع السياسات المناسبة لمعالجة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي ومنها انخفاض حجم الصادرات قياسا بحجم الاستيرادات الزراعية التي تتطلب المزيد من العملات الاجنبية مما تعمق عجز الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات ، لذلك كان من الضروري التعرف على اثر المتغيرات محل البحث بهدف تحسين إنتاجية القطاع الزراعي والمساعدة في رفع قدرته التنافسية، ويتطلب نجاح وتطوير القطاع الزراعي اعداد دراسات عديدة في مجال البحوث والتطوير ، وادخال المكننة

الحديثة واستخدام البذور عالية الجودة واصول حيوانية جيدة وكذلك توفير التخصيصات المالية اللازمة التي تمكن من زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الصادرات الزراعية وتخفيض الاستيرادات .

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من اهمية القطاع الزراعي في العراق الذي يعد المصدر الاساسي في توفير الغذاء للمجتمع العراقي وتحقيق الامن الغذائي، وقدرة على استيعاب اكبر قدر ممكن من العمالة، كما يعد احد المصادر المهمة في تنويع مصادر الدخل القومي، وإن دراسة و تحديد العوامل المؤثرة فيه من الممكن أن يساعد في وضع السياسات الزراعية والبرامج المناسبة من أجل تطوير هذا القطاع وتحقيق اهداف وخطط التنمية الزراعية من اجل زيادة الانتاج ومن ثم تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية الهادفة الى رفع معدل نمو الناتج الزراعي ورفع اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تأثر القطاع الزراعي بشكل كبير ما بعد 2003 بسبب الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق خلال هذه المدة (2004–2020) ومنها مشكلة التضخم التي ادت الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، فضلا عن نقص الاستثمارات الكلية الموجهة لهذا القطاع من قبل الدولة والافراد في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني ، مما ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي وتدني كفاءته وعجزه عن توفير الحد الادنى من حاجة الدولة من الغذاء ، ومن ثم لجوء الدولة الى زياده حجم الاستيرادات الزراعية لتقليص الفجوة بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية والغذائية واغراق الاسواق المحلية بالمنتجات المستوردة مما اضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، الامر الذي ادى انخفاض اسهام الناتج المحلي الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان المتغيرات الاقتصادية المستقلة كل من (التضخم والأنفاق الاستثماري والاستيرادات الزراعية) ذات تأثيرات متباينة في المتغير التابع (الناتج المحلي الزراعي) للمدة 2004–2020 وذلك من خلال الفروض الاتية:

1–ان معدل التضخم له تأثير سلبي في نمو الناتج المحلي الزراعي في العراق .
2– يتأثر الناتج المحلي الزراعي بحجم الانفاق الاستثماري المخصص للقطاع الزراعي
3–ان الاستيرادات الزراعية في العراق تعيق عملية التنمية في القطاع الزراعي .

أهدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على دور بعض المتغيرات الاقتصادية من خلال:

1. دراسة وتحليل مقومات وإمكانات القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004–2020).
2. تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية (التضخم ، الانفاق الاستثماري، الاستيرادات) في الناتج المحلي الزراعي للمدة (2004–2020).
3. تقدير النماذج القياسية ودراسة اثر هذه المتغيرات موضوع البحث في نمو الناتج المحلي الزراعي.

منهجية البحث :

1. اعتمد البحث في دراسته على استخدام اسلوب التحليل الوصفي المستند الى مبادى النظرية الاقتصادية لبيانات الظاهرة خلال المدة الزمنية (2004–2020).
2. اعتمد البحث الاسلوب القياسي في تحليل السلسلة الزمنية للمدة (2004–2020) لتحديد طبيعة العلاقة واتجاهاتها بين المتغيرات الاقتصادية بوصفها العوامل المستقلة واثرها في الناتج المحلي الزراعي بوصفه المتغير التابع، وباستخدام برنامج Eviews على وفق منهجيةARDL .

حدود البحث:

حدد البحث القطاع الزراعي في العراق بعدهُ المكاني اما الحدود الزمانية فتمثلت بالمدة المحددة (2004–2020).

هيكل البحث :

لغرض تحقيق أهداف البحث فقد جرى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ، اهتم الفصل الأول بالإطار النظري و المفاهيم لبعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الناتج المحلي الزراعي، في حين أهتم الفصل الثاني بدراسة وتحليل واقع القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004–2020) ، أما الفصل الثالث فنتطرق الى قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي وتنتهي الدراسة باستنتاجات وتوصيات

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

1. **اجرت الباحثة (الدبوني ، وداد ادور وادي ،1996)** : تحليلاً قياسياً باستخدام المنظومات الانيه للاستنباط دور الاستثمار الزراعي في نمو الناتج الزراعي في العراق للسنوات (1970–1990) ، باستخدام الناتج المحلي الزراعي كمتغير تابع، اما المتغيرات المستقلة فكانت (اسعار السلع الرأسمالية الزراعية، التخصيصات الاستثمارية في القطاع الزراعي وعنصر المخاطرة والتكنولوجيا). اعتمدت الباحثة أسلوب تحليل المعادلات الانية في تقدير الدالة. استنتجت الدراسة إن استجابة الاستثمار الزراعي للتغيرات في الناتج الزراعي والتكنولوجيا كانت عالية، في حين كانت استجابة الاستثمار الزراعي للتغيرات الحاصلة في التخصيصات الاستثمارية منخفضة.
2. **قام (البطاح ،عباس حمودي و زيدان، اسوان عبد القادر،2006)**: دراسة لقياس أثر الاستثمار الزراعي في نمو الناتج الزراعي في العراق، وتم التحليل بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) واستخدمت الدالة الخطية في تمثيل العلاقة بين الاستثمار الزراعي كمتغير مستقل ومعدل النمو الزراعي كمتغير تابع وتبين أن هناك علاقة سلبية بين معدل النمو للناتج الزراعي والاستثمار الزراعي وهذه العلاقة دلالة على الانعكاسات السلبية لحرب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وأشارت أهم الاستنتاجات الى أن القطاع الزراعي في المدة (1980–2000)، لم يؤدي دوره في التنمية الزراعية ولم يؤمن الاحتياجات الغذائية للسكان، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على اقامة المشروعات الانتاجية التي تعطي مردودا سريعاً والتركيز على المشروعات التكميلية التي تقلل من حجم الاستيراد.

3. **بحث(بشار محسن محمد ،2012)** : اثر المتغيرات المستقلة(التضخم وسعر الصرف و ومتوسط نصيب الفرد منGDP والانفتاح الاقتصادي الزراعي و الانفاق الحكومي وبرامج صندوق النقد الدولي وسعر الفائدة) في عدد من الدول النامية شملت كل من (مصر و المغرب و تركيا و اندونيسيا و تايلند و ماليزيا و تونس) باستخدام انحدار الجمع (Pooled Regression) وقد كانت التأثيرات متباينة (ايجابية وسلبية) في معدل نمو الناتج الزراعي المتغير المعتمد في كل دولة من دول العينة.
4. **دراسة (احمد عبد اللطيف سالم ، 2017)** قام الباحث بدراسة العلاقة بين التضخم ونمو الناتج المحلي الزراعي في مصر مستعيناً ببيانات السلسلة من (2000-2014) باستخدام نموذج الانحدار الخطي وقد اكدت الدراسة الى ان التضخم يؤدي الى تشوهات في قرارات الاستثمار والادخار والانتاج ، كما اشارت الى وجود علاقة سلبية بين التضخم كمتغير مستقل والانتاج الزراعي كمتغير تابع وقد ادت الزيادة في معدل التضخم الى خفض الانتاج الزراعي، مع وجود علاقة إيجابية بين التضخم ومستلزمات الانتاج إذ ادت زيادة معدل التضخم الى زيادة تكاليف مستلزمات الانتاج فضلا عن التأثير في اسعار المنتج النباتي والحيواني والسمكي الامر الذي ادى الى ضعف كفاءة استغلال الموارد الزراعية .
5. **دراسة (الساعور، لوره باسم رشبد،2018)** : ركزت تلك الدراسة على اثر سياسات التبادل التجاري في نمو الناتج الزراعي لبعض الدول العربية (العراق ، السعودية) لسلسلة زمنية ممتدة (1990-2010) وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لقد اظهرت النتائج ان حجم الواردات الزراعية يفوق حجم الصادرات الزراعية بمعنى ان الميزان التجاري سالب هذا دليل على المستوى المتدني لقدرات القطاع الزراعي للدولتين محل الدراسة بمعنى ان معدل الانكشاف الاقتصادي الزراعي ظهر معنوياً كما اكدت ان متغير الأهمية النسبية للعجز والفائض لميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي معنوي في التأثير بنمو الناتج الزراعي في العراق وعدم معنويته في السعودية.
6. **قدم (مخيف جاسم حمد و جمال حسين علي ،2019)** : بحثاً لدراسة تأثير الانفاق الاستثماري في القطاع الزراعي وتكوين راس المال الثابت في الناتج الزراعي في العراق اذ قام الباحثان باختبار جذر الوحدة لمعرفة مدى استقراريه السلسلة الزمنية للمدة(2004-2017) بالاعتماد على طريقة ديكي فولر الموسع و استخدام منهج التكامل المشترك جوهانسن لمعرفة العلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة في الاجل الطويل وتم استخدام طريقة جرانجر لتوضيح العلاقة السببية وتوصلت الدراسة الى ان أثر الانفاق الاستثماري على القطاع الزراعي وتكوين راس المال الثابت وناتج القطاع الزراعي حسب عينة الدراسة

مستقر عند الفرق الاول وأكد البحث وجود علاقة توازن بين متغيرات الدراسة اي ان الانفاق الاستثماري على الاجل الطويل له تأثير ايجابي في ناتج القطاع الزراعي ومن ثم رفع مستوى النمو الاقتصادي وتوصل البحث الى عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

7. **دراسة (الساعدي، صباح عمر،2019)** : قام الباحث بتحليل وقياس اثر عوامل الانتاج على الاقتصاد الزراعي ومدى اهمية عناصر الانتاج بالنسبة للناتج المحلي الزراعي ، والتعرف على طبيعة دالة الانتاج الزراعية في ليبا ونوع العلاقة بين كل من الايدي العاملة الزراعية وتكوين راس المال الثابت وتأثيرها في اتجاهات الناتج المحلي الزراعي في ليبيا خلال المدة (1992–2010) باستخدام اختبار جوهانسون في معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات اعتماداً على إحصاءه الأثر (Trace Statistic) وإحصاء القيمة العظمى (Max– Eigen Statistic) قد أظهرت نتائج التحليل الوصفي والقياسي أن المتغيرات المستقلة (التكوين الرأسمالي الثابت، والعمالة الزراعية) لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الزراعي في الزمن القصير والطويل ، وأن النموذج الإحصائي المقدر معنوي إحصائياً ، وأن النموذج خالي من مشاكل التقدير.

8. **دراسة (العتابي ،هاله عبدالغني وآخرين ، 2020)** : تهدف الدراسة لبيان العلاقة السببية بين الاستيرادات الزراعية والناتج الزراعي في العراق للمدة 1991– 2018 وباستخدام اسلوب السببية المطورة من قبل (Toda) –Yamamoto واستنتج البحث الى وجود علاقة سببية باتجاهين بين الاستيرادات الزراعية والناتج الزراعي وقد بلغت قيمة Chi–sq نحو 5,6 عندما يكزن الناتج الزراعي متغيرا تابعا وهي معنوية عند مستوى (5%) في حين بلغت قسمة Chi–sq نحو 6.2 عندما تكون الاستيرادات الزراعية متغيراً تابعاً وهي معنوية عند مستوى (5%) وقد اثبتت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه (Bi–Directional) بين متغيرات الدراسة وقد اوصت الدراسة على التركيز باستيراد السلع الزراعية الرأسمالية وذلك لما لها من دور في دعم وتطوير القطاع الزراعي .

9. **تناول الباحث (الباجة جي، حسين علي شهاب، 2020)** : دراسة قياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على قيمة الناتج الزراعي في دول مختاره (العراق ومصرو الاردن) للمدة 1995–2017 وفرضت الدراسة عدد من المتغيرات وهي (العجز والفائض في الموازنة العامة، والقروض الزراعية، معدل التضخم، وسعر الصرف الاجنبي) تؤثر في الناتج الزراعي وحسب طبيعة توجهات السياستين المالية والنقدية في الدول المختارة وقد استخدم الباحث اسلوب التحليل الوصفي وقياس معادلة الانحدار الخطي

المتعدد لتحديد العلاقة بين ادوات السياستين والانتاجية الزراعية وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين التضخم والناتج الزراعي في كل من مصر والاردن.

10. **قدمت الباحثة (المشهداني، زينب سامي عبد ،2021):** دراسة لقياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية متمثلة في كل من(سعر الصرف والانفاق الاستثماري والفساد الاداري والمالي) في ناتج القطاع الزراعي في العراق ، وباستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع واظهرت الدراسة انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي التي اصبحت لا تتجاوز نسبة 4% ، ونسبة مساهمة الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية 0.0% ، وهذا يرجع الى الاختلالات والتشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وبينت النتائج ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ أنها معنوية وتأخذ القيمة السالبة ، أي الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن ، واستنتجت الدراسة أن كل من معدل التضخم والانفاق الاستثماري له أثر معنوي ويرتبط بعلاقة معنوية طردية مع الناتج الزراعي في الأجل الطويل ، في حين ان العلاقة لكل من سعر الصرف والفساد الاداري والمالي جاءت عكسية على الناتج الزراعي .

الدراسات الاجنبية:

1. **نشر (Oyinbo Grace.2014) :** دراستهما الموسومة علاقة الاتجاه التضخمي مع الانتاجية الزراعية والنمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام بيانات سلسلة زمنية (1970–2011) واكدت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية أحادية من الاتجاه التضخمي الى الانتاجية الزراعية ووجود علاقة سببية احادية الاتجاه من الانتاجية الزراعية الى النمو الاقتصادي واوصت الدراسة ان يقوم المصرف المركزي النيجيري باتخاذ العديد من الاجراءات للحد من اتجاه التضخم .
2. **قدم الباحثان (Joseph, Mawejje, 2015) :** دراسة لتقدير العلاقة بين التضخم وصدمات العرض الزراعي في أوغندا للمدة (2000–2012) عن طريق نموذج تجريبي للتضخم في أوغندا. وقد أعتمد التحليل المعتمد على نموذج معادلة واحد مدعوم بنموذج VAR لحساب استمرارية التضخم. يتحكم التحليل في العوامل الموسمية والتاريخية وكذلك العوامل السياسية مثل آثار الأزمة المالية العالمية والتغيير في نظام السياسة وتم تقدير النموذج واجراء اختبار تصحيح خطأ وتوصلت الدراسة بالإمكان التخفيف من الآثار التضخمية لصدمات العرض الزراعي بإجراءات السياسة المحلية المناسبة. على وجه

الخصوص ، السياسة المالية التي تستهدف زيادة الإنتاجية والكفاءة في الزراعة ، والتحكم في نمو المعروض النقدي والحفاظ على الاستقرار في أسواق الصرف الأجنبي.

3. **دراسة (Gilani SyedWaseem,2015)** : قام الباحث ببيان تأثير الصادرات والاستيرادات الزراعية على قطاع الزراعة والإنتاجية في باكستان ، خلال المدة 1980-2010. اجرت الدراسة اختبار جذر وحدة ADF واستخدام سببية جرانجر لمعرفة العلاقة السببية بين المتغيرات، وتوصل الباحث الى ان الصادرات والاستيرادات الزراعية مع الانتاجية الزراعية لهما علاقة ثنائية الاتجاه وكما استنتج ايضا أن زيادة الصادرات دلالة على ارتفاع الطلب الدولي وان الاستيرادات لا تؤثر في الانتاجية الزراعية في باكستان واوصت الدراسة تبني الحكومة سياسة تساعد تحسين الزراعة وزيادة الانتاجية مع اعطاء حوافز معينة للمنتج الزراعي .

الدراسة الحالية ومدى الاستفادة من الدارسات السابقة :

في ضوء الدراسات السابقة وفي ظل ظروف العراق الاستثنائية خلال مدة البحث (2004-2020) وما يعانيه النشاط الاقتصادي من عدم وضوح السياسة الاقتصادية وعدم توجه الحكومة لإعادة اعمار القطاع الزراعي وزيادة دوره في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من جهة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة اخرى سيتم التركيز على المتغيرات الاقتصادية التي هي بتماس مع الناتج المحلي الزراعي ومعرفة تأثيرها المباشر في القطاع الزراعي وعلى سلوك الفلاح وتوجهاته والتوقعات العقلانية للمستثمر العراقي في القطاع الزراعي ثم بناء الانموذج على اساس العلاقات الترابطية بين كل من التضخم والإنفاق الاستثماري الحكومي والاستيرادات الزراعية لمعرفة مدى تأثيرها في الناتج المحلي الزراعي خلال مدة البحث وباستخدام اسلوب قياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرات .

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الناتج المحلي الزراعي

المبحث الأول

العلاقة بين التضخم و الناتج المحلي الزراعي

المبحث الثاني

العلاقة بين الانفاق الاستثماري و الناتج المحلي الزراعي

المبحث الثالث

العلاقة بين الاستيرادات والناتج المحلي الزراعي

تمـــــهيد :

نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الاطار العام لمفاهيم ومتغيرات البحث ، فالمتغيرات الاقتصادية (Economic Variable) تعني القيم المختلفة التي تأخذها الظواهر الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة والمتغيرات أما أن تكون معتمدة وتسمى ايضاً بالمتغيرات التابعة (Dependent) لأنها تتبع أو تعتمد على غيرها من المتغيرات الاقتصادية أو تكون متغيرات توضيحية ويطلق عليها بالمتغيرات المستقلة (In dependent) وهي المتغيرات المؤثرة في المتغير المعتمد (السيفو، واخرون،2006،38). وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث حسب متغيرات البحث يتضمن المبحث الاول العلاقة بين التضخم والناتج المحلي الزراعي ، وتناول المبحث الثاني العلاقة بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الزراعي وقد أختص المبحث الثالث بدراسة العلاقة بين الاستيرادات والناتج المحلي الزراعي وقد وقع الاختيار على هذه المتغيرات دون غيرها من المتغيرات الاقتصادية بناءً على فرضية وميول الباحث لدراسة هذه المتغيرات وفحص واختبار علاقة الارتباط بين المتغيرات ومعرفة مدى تأثيرها في القطاع الزراعي في العراق وخاصة بعد الأحداث الاخيرة التي مربها الاقتصاد العراقي عموماً وقطاع الزراعة على وجه الخصوص خلال مدة البحث.

المبحث الاول

العلاقة بين التضخم والناتج المحلي الزراعي

أولاً: مفهوم التضخم وأنواعه

1- مفهوم التضخم Concept of Inflation

اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة او مجموعة من الظواهر الاقتصادية من اجل الوصول الى، تفسير وتحديد تعريف دقيق لهذه الظاهرة فقد اطلق مصطلح التضخم بعد الحرب العالمية الاولى على الزيادة غير العادية في النقود التي حدثت في وسط وشرق اوربا دون ان تصاحب تلك الزيادة زيادة مماثلة في انتاج السلع والخدمات ، مما أدى الى ارتفاع حاد في الاسعار، إذ يشير هذا المفهوم الى ارتباطه بنظرية كمية النقود التي كانت سائدة آنذاك حسب افكار الاقتصاديين التقليديين فمنهم من عرف التضخم على انه الزيادة المحسوسة في عرض النقود او زيادة في كمية النقود التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار أو انه نقود كثيرة جدا تطارد سلعا قليلة جداً (السمان وأخرون،2009،318).

وقد عرف التضخم بانه انخفاض القيمة الخارجية للنقود مقاسه بأسعار صرف العملات الأجنبية او بسعر الذهب او هو الزيادة في الطلب على الذهب او العملات الأجنبية بالأسعار الأسمية، وهو يعكس التطورات الخارجية في المستوى العام للأسعار، إذ يتم قياس التضخم من خلال التحركات في سعر الصرف وهي طريقه مناسبه في الاقتصادات المفتوحة (Frisch,1983,11) .

ويرجع (Pash) ظاهرة التضخم الى انها الحالة التي تكون فيها الدخول النقدية تتزايد زيادة لا يمكن مقاومتها اسرع من الدخول الشخصية الحقيقية، إذ يرى ان العامل الرئيس في التضخم هو الارتفاع في الدخل الشخصي النقدي، اي ان المجتمع ينفق اكثر من دخلة الحقيقي (الحلاف،العجلوني،2010، 182-183).
ويعرف التضخم بان الوضع الذي تجابه فيه الدولة تضخما عندما ترتفع مستويات الاسعار بصورة مستمرة ولمدة طويلة من الزمن (الفارس، السيفو،2015، 256) .

فيما عرفهُ الاقتصادي الفرنسي (اميل جان) هو حركة صعوديه تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض (كنعان،2012،285)، ويفسر التضخم على انه الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار يرافقه انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ويكون اكثر تسارعا عندما يصاحب

الزيادة في الاصدار النقدي زيادة في الانفاق الحكومي والتي تمولها الحكومة بالإقراض المحلي وليس بالضرائب (الجنابي، أرسلان،211،2009).

يتضح أن مفهوم التضخم له معان كثيره ومتعددة إذ ان التضخم في الاسعار يعني ارتفاع الاسعار ارتفاعا غير عادي وغير مألوف ينتج عنه انخفاض القوه الشرائية لدى الافراد، والتضخم في الدخل هو دلالة على ارتفاع الدخول النقدية لدى الأفراد والتضخم في العملة يعني زياده كميه النقود المتداولة في الاسواق والتضخم في التكاليف يشير إلى الارتفاع الحاد والمستمر لأسعار عوامل الانتاج السائدة في الاسواق (عنايه،10،2006) .

2- انواع التضخم Types of inflation للتضخم انواع عديدة تتباين حسب وجهات النظر الاقتصادية الى سبب نشوء التضخم وحدته ومن اهم الانواع :-

أ- من حيث اشراف الدولة على الأسعار

(1)-التضخم المكبوت Depressed Inflation ينتج هذه النوع من التضخم عندما يرتفع الطلب الكلي عن العرض الكلي وهو ما يعرف ب(الفجوة التضخمية) وغالبا ما تتدخل الدولة بوضع سلسلة من الاجراءات والسياسات والقيود التي تمنع من خلالها الاسعار من مواصلة ارتفاعها التضخمي بمعنى ان الدولة لا تسمح في ظل التضخم المكبوت للعوامل الاقتصادية ان تعمل بحرية وذلك بوضع قيود حكومية مباشرة للسيطرة على الاسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبري والرقابة الحكومية واستخدام البطاقات التموينية والدعم الحكومي لأسعار بعض السلع والخدمات ونظام التراخيص الحكومية ويظهر هذه النوع من التضخم في الاقتصادات المخططة مركزيا وفي حالة الحروب والازمات الاقتصادية (السمان واخرون ،2009، 238).

(2)-التضخم الظاهر أو الصريح Apparent or Explicit Inflation هو الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل السلطات (الخطيب ودياب ،2014، 258) . وقد يكون هذا الارتفاع ارتفاعاً كبيراً في الأسعار أو الأجور أو النفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع الدخول النقدية وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها ، وهناك عوامل أخرى تتدخل في رفع المستويات العامة للأسعار ومنها الظروف السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية ، والعوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشترين (مشكور ، رشم،27،2012).

ب- من حيث حدة التضخم

(1)-التضخم الزاحف (المعتدل) Creeping inflation هو التضخم الذي يتصف بارتفاع الاسعار بمعدلات بطيئة (يصل ارتفاع الاسعار فيه بنسبة 3%) ، فالزيادة في الاسعار تكون دائمه ومتتالية ولا تؤدي الى عمليات تراكمية في المدى القصير فهي لا تتطور بشكل مفاجئ ولكن تأخذ شكلاً تدريجياً تصاعدياً في المدى الطويل (باحنشل،1999،12).

(2)-التضخم الجامح (السريع) Hyper Inflation يعد من اخطر انواع التضخم واشد ضرراً بالاقتصاد القومي ، يحدث هذه التضخم عندما ترتفع الاسعار بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال مدة زمنية قصيرة ويؤدي الى اضطراب في الاستقرار الاقتصادي فتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيمة ومع استمرار هذا النوع من التضخم قد يهدد بانهيار النظام الاقتصادي ، كما حدث في المانيا عام 1923 والذي انتهى بإلغاء النقود المستخدمة واحلال اخرى جديدة محلها (علي،العيسى،2004، 449).

ج- من حيث طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية

(1)-التضخم المستورد Imported Inflation وهو التضخم الناتج من اعتماد اقتصاد اي دولة على الاستيرادات من السلع والخدمات من الاسواق الخارجية التي تعاني من ارتفاع الاسعار ولهذا يكون اقتصاد الدولة عرضة للتضخم المستورد من الخارج ، فدول العالم الخارجي التي تعاني من ارتفاع الاسعار تصدر هذا التضخم الى الدول المستوردة منها، وبعبارة اخرى ان التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر في اسعار السلع المستوردة من الخارج او يحدث بسبب ارتفاع تكاليف عناصر الانتاج المستوردة من الخارج (الافندي،2013،208) .

(2)-التضخم المصدر Exported Inflation يحدث بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية من الدولارات والذي ينتج بسبب ما يعرف (قاعدة الدفع بالدولار).(عبد الحميد، 2013، 156).

د- من حيث مصدر التضخم

(1)-**تضخم جذب الطلب** Demand pull Inflation يعتقد الاقتصاديون في مقدمتهم (كينز) أنه عندما يكون الاقتصاد في حالة توظيف كامل فإن الإنتاج لا يمكن زيادته في المدى القصير بسبب عدم توفر الموارد التي يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج (لأنها موظفة بالكامل)، ومن ثم فإنه عندما يزداد الطلب الكلي على السلع فإنه لا توجد موارد كافية تساهم في الإنتاج فتبدأ الأسعار بالارتفاع ، وباختصار فإن التضخم سبب جذب الطلب يقع عندما يكون الطلب الكلي للاقتصاد يفوق العرض الكلي، أي أن هناك نقوداً كثيرة تطارد

سلعاً قليلة (العتيبي وآخرون،2007،281) . فهو الارتفاع الذي يترتب عليه الزيادة المستمرة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بأكثر من المعروض منها، ولذلك يسمى أحياناً بتضخم المشترين (باحنشل،1999،12) . ويؤدي زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات الى ارتفاع الأسعار ويرجع ذلك الى الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلى بسبب ارتفاع دخول الافراد مما ينتج عنه تضخم في الاجور والارباح دون الزيادة في الإنتاج (محمد،2019، 29) .

(2)–تضخم دفع التكاليف Cost push Inflation تهتم هذه النظرية بتحليل جانب العرض اكثر من اهتمامها بجانب الطلب خاصةً في الدول الصناعية المتقدمة إذ يلجأ المنتجون الى تحديد معدل الأرباح عند مستوى مرتفع ،كما يلجأ العمال الى تحديد الأجور عند مستوى لا يمكن التنازل عنه عن طريق النقابات العمالية لتعويض الدخل الحقيقي الذي فقدوه بسبب تأثيرات التضخم على قوتهم الشرائية الحالية والمتوقعة ، مما يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج الأمر الذي يدفع المنتجين الى زياده الاسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الانتاج والحفاظ على مستويات الارباح ، وتفسر نظرية دفع التكاليف جميع انواع التضخم التي لا يمكن تفسيرها من خلال فائض الطلب وبموجب هذه النظرية ترتفع الاسعار نتيجة زيادة عوامل تكلفة الانتاج وخاصة اجور العمال إذ تشكل نسبا كبيرة من تكلفة الانتاج (جي هولتن ولسون ،2006، 629).

وهناك نوع اخر من التضخم يعرف **بالتضخم الركودي** وقد استعمل هذا المصطلح لأول مرة في المملكة المتحدة ويحدث في ظل ركود النمو الاقتصادي عندما يتزامن التضخم مع البطالة (ملاك ، 2000، 156).

ثانياً: طرائق قياس التضخم Measurement Inflation

تعني عملية قياس التضخم انها رصد التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة والوصول الى مؤشر يرصد كل التغيرات في الاسعار وهو ما يسمى **(الرقم القياسي)** ويمكن تعريفه بانه "رقم نسبي يقيس التغير في ظاهرة معينة او يلخص التغيرات في عدة ظواهر من مدة زمنيه لأخرى" إذ يمكن حساب معدل التضخم بواحد من العديد من الارقام القياسية التالية : (الشمري ,1999، 83)

1– الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer price indices (CPI):

يسمى ايضا بمؤشر تكلفه المعيشة Cost of living index لربط التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين ، يعد من المقاييس الاكثر استخداما لقياس المستوى العام للأسعار إذ يصف عن مدى التغير في قيمة النقود اي (القوه الشرائية للنقود) بالنسبة للمستهلك ، فهو يقيس مدى التغيرات التي تحدث في اسعار السلع في السوق

وبذلك يمكن وضع مؤشر واحد للسلع والخدمات كافة التي تتضمنها السلة (معروف، 2005،197) إذ ان معدل التضخم على وفق هذا المؤشر هو:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهتك في السنه لحاليه} - \text{الرقم القياسي لاسعار المستهتك في السنه السابقة}}{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهتك في السنه السابقة}} \times 100$$

2- الرقم القياسي لأسعار المنتج Producer Price Index (PPI) :

يطلق عليه ايضاً مؤشر سعر البيع بالجملة إذ يقيس هذا الرقم اسعار السلع عند مراحل الانتاج المختلفة ،ولتحليل الاسعار بشكل عام فأن الارقام القياسية لمراحل الانتاج اكثر نفعاً من الارقام القياسية لكل السلع لان الاخير يبالغ في تقدير التغيرات السعرية (ابدجمان،1999، 366).والرقم القياسي لكي يكون عامل فعال يجب ان يشمل كل انواع السلع والارقام وقد تكون شهرية عادةً ومنها يحسب الرقم القياسي السنوي وغالباً ما يستعمل كمؤشر عن التضخم قطاع اقتصادي محدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ويتم حساب (PPI) على وفق الصيغة الاتية :(زيني،2012، 303)

$$PPI = \frac{\text{أسعار السلع الزراعية بضمنها مستلزمات الانتاج الزراعي} \times \text{اسعار السنة الجارية}}{\text{أسعار السلع الزراعية بضمنها مستلزمات الانتاج الزراعي} \times \text{أسعار السنة الأساس}} \times 100$$

3- المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي The Implicit price Deflator for GDP:

هو احد الارقام القياسية التي تعُتمد كمؤشر شامل لقياس التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار إذ يمثل الاسعار الحقيقية الموزونة بسلة متحركة من السلع (تقرير السياسة النقدية،2018،5)،إذ يُعد مقياسا شاملا لمعدل التضخم لأنه يقيس تغيرات الاسعار لكل السلع والخدمات وليس مجرد سلعة معينة من السلع كما هو الحال في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك كما أن هذا المقياس يركز على تغيرات اسعار السلع والخدمات المنتجة محليا فقط ، ويتم حساب مخفض الناتج المحلي الاجمالي الضمني على وفق الصيغة الاتية :(الافندي،2018،57).

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج بالاسعار الجارية}}{\text{قيمة الناتج بالاسعار الثابتة}} \times 100$$

ثالثاً: الاسباب المؤدية للتضخم Causes of Inflation

إن التضخم من الظواهر الاقتصادية المركبة ، لها أسبابها المتعددة المتداخلة والمتبادلة في التأثير ومن أهم أسباب التضخم هي :-

1- زيادة الطلب : إن السبب الرئيس في إحداث التقلبات الاقتصادية يكمن في عدم التوازن ما بين العرض الكلي والطلب الكلي ، فاذا زاد العرض ولم يتمكن الطلب من مجاراته حدث الكساد ، وعند زيادة الطلب ولم يقابله زيادة في العرض حدث التضخم ، وقد بين كينز أنه ليست كل زيادة في الطلب الكلي تؤدي الى إحداث التضخم ، وانما ذلك يتوقف على حالة الاقتصاد القومي من حيث درجة التشغيل ، فاذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل فإن زيادة الطلب الكلي تؤدي الى التضخم ، حيث لا يتمكن العرض من مجاراته لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي ، ولكن عندما يكون الاقتصاد قبل مرحلة التشغيل الكامل ا فإنه عادة ما يجاري الزيادة نظراً لوجود طاقات إنتاجية معطلة وعم ذلك كلما اقترب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل تظهر اختناقات تعمل على ارتفاع اسعار بعض السلع ويسميه كينز تضخماً جزئياً (دنيا،2017،194-195) . ولقد أظهر كينز ان هذا النوع يكون مشجعاً لرجال الأعمال على الإنتاج وتحقيق المزيد من الأرباح والتوسع في الطلب على عناصر الإنتاج ومن ثم زيادة دخولهم النقدية وزيادة القوة الشرائية (الخطيب ودياب، 2014، 260) .

إن هذا النوع من التضخم يحدث نتيجة تطبيق بعض السياسات النقدية والمالية بصورة لا تتوافق مع سياسات الإنتاج والاستثمار والعمالة والدخول مثلا ، سياسة الافراط في اصدار الأوراق النقدية، أو سياسة منح الاستثمار الزائد بواسطة الجهاز المصرفي، او التوسع الكبير في الإنفاق العام ،أو التخفيضات المتعاقبة في الضرائب، فكل هذه السياسات تؤدي إلى الضغوط التضخمية في صورة كمية كبيرة من النقود تطارد كمية صغيرة من السلع والخدمات (داود،2010،140) .

2- زيادة أسعار مستلزمات الانتاج : قد يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار دون أن يكون هناك زيادة في الطلب الفعال تلازم هذا الارتفاع في مستوى الأم وهذا النوع في مستوى الأسعار يمكن أن يطلق عليه (التضخم التلقائي) والذي يتسبب في دفع النفقات ، أما أسباب ارتفاع النفقات فيرجع الى ارتفاع أسعار المواد الأولية أو مستلزمات الإنتاج عموماً والمستخدمة في عمليات الإنتاج خاصة إذا كانت هذه المستلزمات تستورد من الخارج ومن بلد يسوده التضخم فإن هذا مهم بالطبع ينتقل من البلد الأجنبي داخل المجتمع عن طريق استيراد مستلزمات الإنتاج التي ترتفع اسعارها بفعل التضخم ، وكذلك عندما يسود السوق عناصر احتكارية فإن هذه المشروعات الاحتكارية تعمل دائماً على ارتفاع هامش الربح الذي يحصل عليه المحتكرون والتي أثمان المنتجات ومن ثم نجد أسعار هذه المنتجات ترتفع باستمرار تبعا واحد وهو رفع نسبة لأرباح للمنتجين

الاحتكاريين أو المستوردين الاحتكاريين مما يؤدي الى ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار (الخضري،1994، 252-253) ، وينشأ تضخم الكلفة نتيجة مطالبة النقابات واتحادات العمال بزيادة اجورهم وهو ما يطلق عليه (تضخم دفع الأجور) Wage push Inflation باعتبار ان الاجور تمثل الجانب الاكبر من النفقات (داود،2010، 165) .

3- الارتفاع في أسعار الاستيرادات : بعرف التضخم المستورد على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية كالملابس والسلع الغذائية المستوردة من الخارج ، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي(عريقات، 2006،162) . ولابد من التفريق بين تضخم التكاليف والتضخم المستورد ، حيث يدمج البعض بين التضخم الناشئ عن استيراد مواد اوليه او عناصر انتاج بأسعار مضخمة مما يؤدي الى رفع اسعار المواد التي تستخدم في انتاجها وهذا ما يعرف (بالتضخم التكاليف) في حين ان ارتفاع اسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج ، والتي يتم استخدامها مباشرةً من قبل المستهلك بمجرد استيرادها يطلق عليه (بالتضخم المستورد)(الوزاني، الرفاعي ، 2007، 186).

4- ارتفاع هوامش الارباح : من الطبيعي أن أسعار السلع والخدمات ترتفع كنتيجة لرفع معدلات الربح التي يسعى المنتج لتحقيقها أو البائع نفسه فوق معدلات الربح السائدة ، هذا وقد لا يكون هذاك أي دافع او مبرر وراء زيادة معدلات الربح هذه سوى رغبة البائع ، خاصة في الحالات التي تسود السوق فيها ظروف من المنافسة غير النامة كالاحتكار أو ما شابه ذلك ، وأن هذه الزيادة في معدل الارباح تقع على عاتق المستهلك وسوف تنعكس مباشرة في ارتفاع الاسعار وانخفاض القوى الشرائية للنقود (خصاونة ،2000، 168-169).

5- العلاقات الهيكلية : يتمثل الهيكل الاقتصادي في مجموعة العلاقات الاقتصادية الثابتة والمتغيرة التي تمتد من خلال المكان والزمان بين القطاعات والمناطق والمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بعمليات الإنتاج والتوزيع للموارد الاقتصادية داخل المجتمع ، والضغوط التضخمية الهيكلية تنعكس آثارها على جانبي العرض والطلب في الأسواق وتوجد أسبابها إما في سلوك وحدات الاقتصاد الكلي مثل السكان وحجم المشروعات وهياكل السوق ، وإما في جمود العلاقات بين هذه الوحدات ، فإذا ما زاد الطلب على قطاع من القطاعات الاقتصادية ، على سبيل المثال ، ترتفع أجور وأسعار عناصر الإنتاج العاملة فيه وأسعار منتجاته النهائية أيضا ، ويمتد هذا الأثر الى القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تنتقل إليها عدوى ارتفاع الأسعار مخلفة وراءها تضخماً غير محدود (الخطيب ،دياب،2014، 261) ومن أهم مظاهر الاختلال هي :(عبد الرضا، 2020، 4)

أ- ضالة مرونة عرض المنتجات الغذائية في ظل الزيادة السكانية .

ب- الجمود النسبي في الجهاز المالي للبلدان النامية .

ت- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية والآثار التضخمية المترتبة على ذلك .

ث- طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من اختلالات بين التيار النقدي والتيار السلعي.

رابعاً: العلاقة بين التضخم و نمو الناتج المحلي الاجمالي

The Relationship Between Inflation and Economic Growth

إن الهدف الأساسي لأية دولة ، بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية ، هو ضمان استقرار نسبي للأسعار من خلال معدل تضخم مقبول ، وينظر إلى مستوى التضخم السليم والإنتاجي على أنه نتيجة للحذر المالي ومعايير أساسية لتحقيق مستوى مستدام من النمو، إن معدلات التضخم المتسارعة تولد حالة عدم يقين هائلة في إدارة الاقتصاد الكلي ، بما في ذلك انخفاض في الرفاه الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية ، ولا يتشجع المستثمرون من القطاع الخاص على المشاركة في النشاطات الاقتصادية عندما يكون مستوى التضخم الناتج مرتفعاً ، وهذه الظروف تحدد بشكل كبير احتمالات النمو الاقتصادي (Erbaykal and Okuyan , 2008,44) . لذلك تسعى الدول للحفاظ على استقرار الاسعار والنمو معاً ، اذ أن رفع معدل النمو الاقتصادي وخفض معدل التضخم من اهم اهداف سياسات الاقتصاد الكلي وخاصةً في الدول النامية وكما موضح في الشكل (1) (الرسول ،2020، 3).

شكل (1) هدف السياسة الاقتصادية

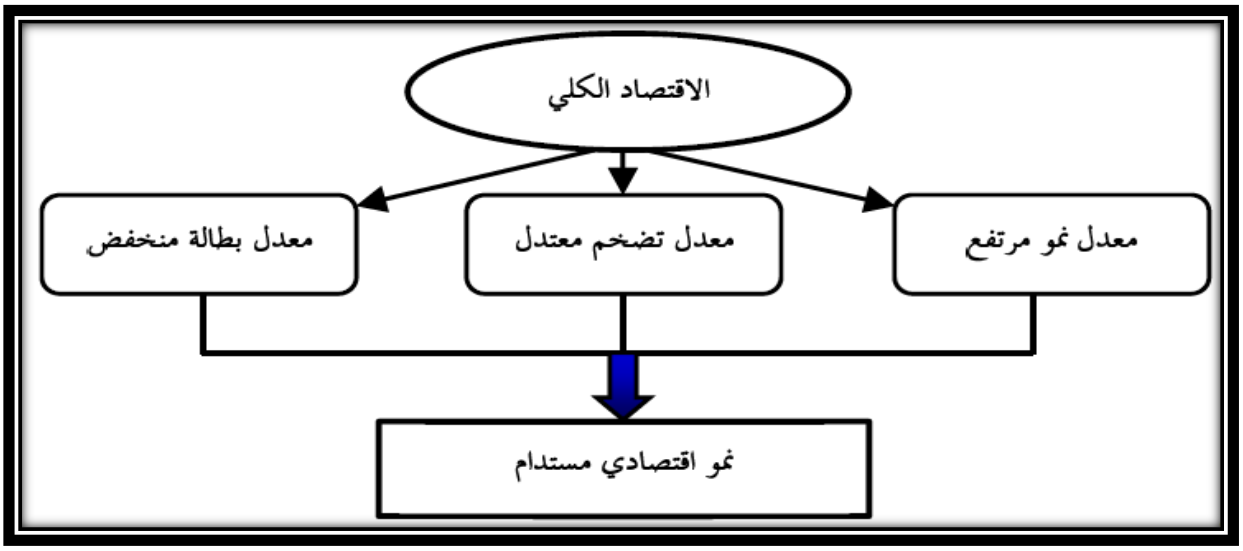

المصدر: الرسول، احمد ابو الزيد واخرون ،2020، هل توجد علاقة سببية بين التضخم والنمو الاقتصادي في القطاع الزراعي المصري ، مجلة البحر الاحمر المتوسط للأعمال الزراعية ،مجلد 1، العدد1 ،ص3 .

إن ازدياد معدلات التضخم تجعل المنتجين يعانون من ارتفاع تكلفة الإنتاج ، مما يجعل السلع الأجنبية ذات ميزة تنافسية أكثر من السلع المصنعة محلياً من حيث تكلفة العمليات وجودة المنتج ولذلك ، فإن الزيادة المستمرة في معدلات التضخم تعمل وبشكل موكد على خفض الادخار والاستثمار، ومن ثم تعوق مستوى الإنتاجية والإنتاج . وقد تقلل أيضاً من الدافع التنافسي الدولي للاقتصاد ، مما يتسبب في أن تكون صادرات البلد باهظة الثمن نسبياً ويؤدي إلى زيادة التأثير السلبي على ميزان المدفوعات ، فضلا عن ذلك ، يمكن أن يتحد نظام التضخم والضرائب معا لعرقلة قرارات الاقتراض والائتمان الأخرى ، ولذلك يعد ارتفاع معدل التضخم ضاراً إلى حد كبير بالنمو الاقتصادي لأنه يزيد في الوقت نفسه من تكلفة الاقتراض ويخفض معدل الاستثمار الرأسمالي ، لذلك يتم استخدامه كمؤشر لتحديد مستوى عدم استقرار الاقتصاد الكلي في اقتصاد معين (Tanwar ,2014,64) . لذلك يمكن استنتاج أن الزيادة المستمرة والتدريجية في مستوى أسعار السلع والخدمات تعد بمثابة تضخم .

وتبقى العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي قضية مثيرة للجدل في الاقتصاد الكلي وموضوع متداول بين صانعي السياسة ، ونشأت هذه العلاقة في أمريكا اللاتينية في الخمسينات من القرن الماضي ، ومن ثم ، ولدت نقاشا طويل الأمد بين الكلاسيكيين والنقديين (2004,16 Gokal and Hanif,).

جادل الكلاسيكيون بأن التضخم مهم للنمو الاقتصادي ، بينما يرى علماء النقد أن التضخم له تأثير معوق على نمو الإنتاج . يعتمد المعدل الذي يظهر به النمو الاقتصادي بشكل أساسي على مستوى تكوين رأس المال ، ودرجة تكوين رأس المال هي دالة لمعدل الادخار والاستثمار ، لذلك إذا كان التضخم يؤثر على نمو الناتج الحقيقي فهو دالة على مستوى المدخرات والاستثمار على المديين القصير والطويل (Kasidi & Mwakanemela, 2014,370) .

إن انخفاض التضخم هو هدف لاستدامة نمو الناتج ، في حين أن معدلات التضخم المرتفعة والمتقلبة أثبتت أنها تؤخر النمو وترتبط عكسيا بالتنمية المستدامة ، وقد اعتمد علم الاقتصاد الكلي على الأساليب القياسية لكي يقسر تأثير التضخم على نمو الناتج الحقيقي ويمكن أن يكون إيجابياً حتى مستوى معين ، وبعد ذلك ، يتحول التأثير إلى سلبي (Eggoh & Khan , 2014,135) ، ومع ذلك فإن هذا يدعم حجة كل من الكلاسيكيين والنقديين إلى حد كبير، مما يعني أن معدل التضخم المنخفض ضروري لنمو الناتج ولكن بمجرد أن يصل الاقتصاد إلى مستوى أعلى من النمو ، يصبح التضخم المرتفع ضارا لنمو الناتج (Ahmed & Mortaza , 2005,75) . بعبارة أخرى لا توجد أية مدرسة فكرية في الأدبيات

تظهر دعماً لتسارع مستوى التضخم ، كما ثبت أنه مضر بالرفاهية الاقتصادية والمكانة المالية للدولة ، ونتيجة لذلك هناك عدة عوامل تعد كقوى مسرعة للتضخم بما في ذلك زيادة معدل الأجور من قبل النقابات العمالية ، وسرعة عرض النقود في الاقتصاد المحلي ، وزيادة تحرير وانفتاح الاقتصاد ،وانخفاض سعر الصرف ، ومن ثم فإن التدابير التصحيحية لهذا الخطر الاقتصادي قد تمتلك على الأرجح مزيجاً من السياسات المالية والنقدية .

وبناءً على ما تم استعراضه واعتماداً على أسباب التضخم وظروف الاقتصاد الكلي العامة في دولة معينة ، يتضح ان التضخم ينتج تأثيرات متنوعة على نمو الناتج الحقيقي فضلا على ذلك ومن أجل تحديد وفهم طبيعة العلاقة بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي من الضروري تحديد مصادر التضخم والظروف المحيطة بالنمو الاقتصادي أو نمو الناتج المحلي في الدولة المعنية(Isik et al,2016,301)

خامساً : اثر التضخم في الناتج المحلي الزراعي

فالتضخم يعد هو أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي استرعت انتباه العديد من الباحثين الاقتصاديين ، وما يميز هذه الظاهرة هو عدم إجماع الاقتصاديين على أثر محدد لها على النمو الاقتصادي علاقة التضخم والنمو الاقتصادي ، بدءً بنظريات التضخم ، فأن نظرية سحب الطلب (Demand Pull Inflation) تشير الى أن الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي ، وارتفاع مستوى الأسعار لن يصاحبه زيادة في مستوى الناتج الكلي ، إلا أن الرؤية قد تبدو مختلفة في إطار الأفكار الكينزية ، إذ إن زيادة مستوى الأسعار ستترافق مع زيادة مستوى الإنتاج والاستخدام، أما في إطار نظرية دفع الكلفة (Cost Push Inflation) فإن الاستخدام والناتج الكلي يتجه الى الانخفاض المترافق مع ارتفاع مستوى الأسعار في وضعه الابتدائي ، ومن ثم يتجه نحو المستوى التوازني الابتدائي في الأمد الطويل مع التكيفات الحاصلة نتيجة لزيادة مستوى الطلب الكلي المتولد عن الإجراءات التوسعية النقدية ، مولداً ارتفاعاً في مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية للعاملين .

في حين أوضحت قسم من الدراسات بوجود علاقة موجبة ومعنوية لمعدل التضخم ونمو الناتج الحقيقي ، وهو ما يعرف بأثر توبن (Tobin Effect) ، وقد أوضح توبن (1965) أن إحلال النقود ذات العائد المنخفض محل رأس المال ، لكونه يمتلك معدل عوائد أكبر في أطار التضخم ، يكون له أثر موجب في النمو ، وأشار (Mundell) عام (1965) الى أن الزيادة الحاصلة في معدل التضخم سوف

تخفض من ثروة الأفراد ، وأن الحصول على تراكم الثروة يتطلب زيادة الادخارات مما يعني تراكم رأس المال وتسريع النمو الاقتصادي اما (Sidrmuski) عام (1967) فقد أوضح أن انخفاض نسب الادخار في ظل تضخم النقود سيقود الى خفض الإضافات الى رأس المال ، ومن ثم خفض معدل النمو ، في حين أشار (Fischer) عام(1981) الى ان لمعدل التضخم أثاراً سلبية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، في حين تمثلت الدراسات التي أجراها(Stolaman) عام (1981) بالعلاقة السالبة بين التضخم ومعدل نمو الناتج الحقيقي ، وهو ما يعرف بالأثر المضاد لا توبن (Anti - Tobin Effect) ، وفي السياق نفسه أوضح(Hansen and Cooley) عام (1989) أن الافتراض الرئيس يتمثل بالارتباط الإيجابي للناتج الحدي لرأس المال مع كمية العمل ، فانخفاض كمية العمل المستخدم استجابة للارتفاع الحاصل في نسب التضخم سوف تؤدي إلى انخفاض العائد لرأس المال ، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج . وأوضح كل من (Ambler and Cardin) وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو نتيجة للتغير الحاصل في التوسع النقدي ، وفي هذا الصدد يشير الباحثان الى أن الانخفاض في التوسع النقدي ، ومن ثم في الضريبة التضخمية ستقود الى زيادة النمو والرفاهية . أما (Irland) عام (1994) فناقش وجهة نظر اثر توبن باتجاه ميكانيكية قرارات (الاستهلاك ـ الادخار) ، فقد أوضح أن نسبة التضخم تؤثر في الاستهلاك ، وذلك لانخفاض القوة الشرائية للنقود . لذا يلجأ الأفراد الى زيادة رأس المال ومن ثم زيادة معدل النمو في الأمد القريب ، ولكن في النهاية يلجأ الأفراد الى سحب احتياطاتهم الرأسمالية لتمويل الاستهلاك ، ومن ثم فإن ارتفاع مستوى التضخم ينتج نمواً سريعاً في الإنتاج ، ولكن بعدها فإن الإنتاج سينمو بشكل أبطأ وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي إلا أن الأمر لم يحسم بشكل قاطع حول التأثيرات التي يمكن أن تولدها المعدلات التضخمية المتفاوتة في شكل معدلات نمو اقتصادية متفاوتة ايضا (النجفي ،عبد المجيد ، 2008، 169-172)

لغرض معرفة مدى تأثير التضخم في القطاع الزراعي تجدر الإشارة الى بعض الدراسات المتيسرة عن اقتصاديات بعض الدول فقد اشار تقرير(جامعة الدول العربية،2009، 8) الى ان ارتفاع أسعار السلع الغذائية الضرورية يوثر بصوره ايجابيه في صغار المنتجين الزراعين مما يشجعهم على زياده الانتاج وما لذلك من انعكاسات على زياده المعروض بالتأثير في الاسعار، وكما ينعكس ارتفاع اسعار السلع الغذائية على نوعيه وتركيبة المحاصيل وتوجبه الموارد الزراعية واستخدامها في انتاج المحاصيل الزراعية مرتفعة الاسعار مثل الحبوب والبذور الزيتية وغيرها من المحاصيل الزراعية، فقد ذكر

(Obasi,2007.24) أن التضخم يؤثر بصوره مباشره في قطاع الزراعة في نيجيريا من خلال تكاليف المدخلات الزراعية بالمقارنة مع بقيه قطاعات الاقتصاد الاخرى ومن ثم انعكست هذه الزيادة في تكاليف المدخلات من خلال ارتفاع في اسعار المخرجات مما ادى الى انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية المحلية نتيجة ارتفاع اسعارها إذ اثر وبشكل سلبي في المزارعين نتيجة لتعرضهم لخسائر في الدخل والارباح خلال مدة التضخم في نيجيريا .

فيما تؤكد التجارب التطبيقية ان التضخم ربما يكون محفزاً للنمو الاقتصادي فارتفاع الاسعار لمدة ما تؤدي لزيادة الارباح ومن ثم زيادة الاستثمارات مما يزيد التشغيل والعمالة وتنخفض البطالة وان مدى صحة الفكرين يعتمد على نوع واسباب التضخم ، فالتضخم الجامح يضر بالنمو الاقتصادي في حين يكون التضخم الزاحف حافزا للنمو اذ ما الحقت معه سياسات اقتصادية رشيدة (الخطيب، دياب ،2014،262) ، وفي دراسة اثر التضخم في الناتج المحلي الزراعي المصري وجد ان التضخم كان متباين الاثر للقطاع الزراعي المصري ،إذ توكد نتائج البحث بوجود علاقه سالبه بين التضخم كمتغير مستقل والناتج الزراعي كمتغير تابع اذ أن الزيادة في معدلات التضخم ادت الى انخفاض في النشاط الزراعي هذا من جانب ومن جانب اخر اوضحت البحث بوجود علاقه موجبه بين التضخم وتكاليف الانتاج الزراعي إذ ادت الزيادة في معدل التضخم الى زياده تكاليف الانتاج ،مما ينعكس سلباً على الناتج الزراعي في مصر وسبب عزوفاً لدى الفلاحين عن مواصلة نشاطهم الزراعي نتيجة ارتفاع التكاليف من وقلة الطلب من جهة اخرى (سالم،2017،17).

وفي دراسة لأثر بعض السياسات المالية والنقدية في قيمة الناتج الزراعي في دول عربية مختارة ومن خلال البحث وجد ان عامل التضخم ذو علاقة عكسية مع قيمة الناتج الزراعي في كل من العراق ومصر وهذا يعني ان الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة في اسعار مستلزمات الانتاج الزراعية ، وبما ان الفلاحين اغلبهم من اصحاب الدخول الواطئة فأن هذا بدوره يؤدي الى عدم قدرتهم على زيادة انتاجهم بسبب ارتفاع التكاليف الامر الذي ينعكس بصورة سلبية على قيمة الناتج الزراعي (المشهداني،2018، 6) .

المبحث الثاني

العلاقة بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الزراعي

أولاً: الاستثمار المفهوم والأهمية Investment concept and importance

ان مفهوم الاستثمار حظي باهتمام الكثير من الاقتصاديين إذ لا يوجد مفهوم موحد للاستثمار وذلك حسب نوع وهدف ذلك الاستثمار، الا ان دوره الاساسي ينصب تحت زياده الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني لذلك فمن غير الممكن ان يكون له تعريف واحد ومع ذلك فان الاستثمار على وفق نظرة التحليل الاقتصادي الكلي يمثل تيارا من الانفاق على الاصول الإنتاجية كشراء المعدات والآلات ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الإنتاجية والتي يطلق عليها الاصول الرأسمالية (باحنشل،1999،98) .

يعرف الاستثمار حسب رأي كينز بأنه قيمة الانتاج الجاري من السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف الى المخزون من السنه النهائية او الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع كالمعدات والمباني والمخزون من السلع (الحسناوي،1989،208) .

فيما عرف (ساموبلسون) الاستثمار بأنه الاستثمار الحقيقي الذي يعني الإضافة التي تطرآ على اسهم الاصول الإنتاجية او الرأسمالية والتي تؤدي الى انتاج رأس مال حقيقي (ساموبلسون،2006،486) .

وينظر للاستثمار بأنه انفاق رجال الاعمال في شراء(الآلات والمصانع والمباني والمخازن) بكافة أنواعها والتي تستخدم في انتاج السلع والخدمات الاخرى (خليل، 1982،331) .

ويصنف الاستثمار وفقاً لشكل الملكية هي: (الوادي،2007،54)

1- **الاستثمار العام** : وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة، والعوائد الخاصة بهذا النوع من الاستثمار عادة ما تكون متدنية وغالبا ما تهدف الدولة من خلاله إلى تقديم خدمة للمواطن أو تقديم خدمات ما للاستثمارات الأخرى.

2- **الاستثمار الخاص** : وهو الاستثمار الذي يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة بوصفهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه ، وهو يمثل أهم شكل من أشكال الاستثمار في المجتمعات خاصة الرأسمالية ، وأكثر ما يميز هذا الاستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح ، كما يتميز هذا

النوع من الاستثمار بالمرونة في الادارة والتنظيم وفي اتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات ويخضع للعديد ، الأنظمة والقوانين التي تحد من القدرة الإدارية للقائمين عليه .

فيما عرف الاستثمار على انه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة فضلاً عن المخزون السلعي (الدبوني،1996،5) أي ان الاستثمار يشتمل على ثلاثة مكونات رئيسة هي:

أ-**تكوين رأس المال الثابت :** Fixed Capital Formation ويعني استخدام الموارد السلعية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة او التوسع فيها كالإنشاءات والمباني والطرق والجسور واستصلاح الأراضي .

ب-**الاستثمار في المخزون :** Inventory Investment ويشمل المخزون السلعي من المواد الاولية والسلع في طور الانتاج والسلع تامة الصنع التي تحتفظ بها المنشآت من اجل بيعها وهي تعد بمثابة خزين استراتيجي لمقابلة الطلب على السلع في المستقبل .

ج-**الاستثمار الاسكاني :** Residential Investment الذي يعنى بأنشاء المساكن والمبان ويعد عنصراً مهماً من عناصر الأنفاق الاستثماري لزياده الإنتاج من السلع والخدمات النهائية .

وكما يمكن أن نفرق بين نوعين من الاستثمار هما :(الوادي،2007،54)

1-**الاستثمار الانتاجي** Productive investment : ويشمل جميع المبالغ التي تنفق على رأس المال الثابت ورأس المال العامل والزيادة في المخزون السلعي والتي تسمى احياناً التراكم الانتاجي ، اما التراكم القومي يضم عمليات الزيادة في التراكم الانتاجي وحجم العمالة .

2-**الاستثمار غير الإنتاجي** Unproductive investment :,ونعني به رأس المال المنفق الذي لا يشارك في عمليات انتاج السلع وانما في انتاج الخدمات المادية والاجتماعية مثل (الطرق، المساكن ،الفنادق وغيرها).

يلاقي الانفاق الاستثماري اهتماماً كبيراً بوصفه احد عناصر الطلب الكلي ومصدر التوسع في الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، ويمكن النظر للأنفاق الاستثماري على انه تدفق (Flow) وتارةً اخرى على انه رصيد (Stock)، فالاستثمار كتدفق هو اجمالي الانفاق على شراء السلع الرأسمالية بما في ذلك التغير في المخزون السلعي خلال مدة زمنية محددة (سنة مثلاً)، اما الاستثمار كرصيد فهو يمثل تراكم رأس المال الذي يعني الاستثمار الصافي الذي يمثل اضافة الى رصيد المجتمع من السلع الرأسمالية التي تؤدي الى زيادة قدرات المجتمع الإنتاجية .

ويمكن ايضاً التفريق بين مفهوم الاستثمار الاجمالي ،الذي يمثل قيمة السلع والمعدات الرأسمالية في المجتمع خلال السنة ،وبين الاستثمار الصافي الذي يساوي الاستثمار الاجمالي مطروحاً منه قيمة اهلاك رأس

المال الثابت الذي يستهلك اثناء العملية الإنتاجية خلال السنة وكما في الصيغة التالية: (الافندي،2013،265-266).

الاستثمار الصافي = الاستثمار الاجمالي - الاستثمار الصافي

ومن خلال المفاهيم المذكورة آنفا يتضح إن الاستثمار هو نشاط اقتصادي ايجابي تترتب عليه زيادة في رؤوس الأموال الثابتة والعاملة وهذا يدل على ان كل انفاق من شأنه زيادة مستوى الطاقة الإنتاجية يعد استثماراً حقيقيا بمعنى انها عملية تشغيل الاموال المتاحة في العديد من الاصول المتنوعة من اجل الحصول على تدفقات اكثر في المستقبل وهذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر لقاء استعمال أمواله من قبل مستثمرين اخرين كبديل عن المدة الزمنية التي استخدمت بها الاموال، اذ ان الاستثمار يسهم في انشاء المشروعات الانتاجية السلعية والخدمية والحصول على الآلات والمعدات والمكائن الوسائط الانتاجية والخدمية لغرض استعمالها من اجل زيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع. ومن ثم فإن للاستثمارات أهمية اقتصادية واجتماعية واستراتيجية, وتبرز **اهمية الاستثمار** عن طريق:(علي، كاظم،2017،19)

1- يعمل الاستثمار على زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

2- يعمل الاستثمار على ادخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.

3- يقلص الاستثمار من معدلات البطالة، من خلال خلق فرص العمل و استخدام العديد من الايدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف.

4- يقوم الاستثمار بدعم البنية التحتية للمجتمع، لان الاستثمار في مشروعات معينة يتطلب إقامة بناء أو انشاء طرق وغيرها.

ثانياً: الاستثمار الزراعي وأهميته ومتطلبات نجاحه

1- مفهوم الاستثمار الزراعي

إن الاستثمار في القطاع الزراعي أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الوطني نتيجة لما يحمله من مخاطر بسبب حالة عدم اليقين نتيجة الظروف المناخية والامراض او التقلبات التي تحدث في اسعار السلع الزراعية في المستقبل. والاستثمار في القطاع الزراعي يحتاج مدة

زمنية اطول حتى تظهر نتائجه ويعرف هو كل إنفاق يستهدف تكوين أصول ثابتة أو زيادة مورد من الموارد المتاحة للزراعة (النجفي,1987, 166).

يعد الاستثمار الزراعي من افضل أنواع الاستثمارات المنتجة ودليل على احداث تنمية زراعية مستدامة، عن طريق استخدام الاراضي المتروكة بهدف زيادة الانتاج والتي تقود الى زيادة فرص العمل وزيادة دخول المنتجين الزراعيين ، وهو مؤشر يعكس اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي من خلال التخصيصات المالية لغرض الاستثمار الزراعي (العكيدي، 2020، 194) .

يُعنى الاستثمار الزراعي بتشغيل رأس المال النقدي في مشروعات زراعية من أجل توفير احتياجات الدول من السلع الغذائية الضرورية التي تعمل على تحقيق الامن الغذائي وخلق نمو اقتصادي من خلال استخدام الموارد الانتاجية المتاحة في الزراعة وتوفير فرص عمل، وتعمل على زيادة تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي إذ يتم من خلاله تطوير المنشآت الزراعية القائمة وأضافه موارد ارضية جديدة من خلال الاستثمارات في مجال استصلاح الاراضي الزراعية وكذلك اضافة طاقات انتاجية وتحديث الطرائق الانتاجية ورفع كفاءتها (العبدلي، سليمان ،2013). الاستثمار الزراعي يشتمل على النحو الآتي: (الدبوني، 8،1996)

أ- استصلاح الاراضي الذي يمكن خلاله زيادة مساحة الاراضي الزراعية ومن ثم زيادة الطاقة الانتاجية الاساسية للقطاع الزراعي.

ب- الزيادة الحاصلة في الآلات والمعدات والمكائن الزراعية مثل الساحبات ، والحاصدات والمضخات ومنظومات الري ووسائط النقل المستعملة في الأغراض الزراعية.

ت- انشاء وتطوير كل من المباني والمنشآت إذ تشمل حقول الدواجن، ومحطات تربية العجول والأبقار والحظائر، ومخازن حفظ المواد الأولية او الزراعية كالبذور والأسمدة والمخازن المبردة لحفظ السلع الزراعية سريعة التلف وغيرها.

ث- القيام بأنشاء وتطوير محطات الضخ لشبكات الري والبزل مضافاً اليها مصاريف التشغيل.

ج- استثمار مشروعات البستنه التي تعطينا إنتاجا لأكثر من سنة واحده مثل اشجار الفواكه والزيتون والنخيل.

ح- الاستثمار في مشروعات الثروة الحيوانية التي تعطي إنتاجا لأكثر من سنة اي انها تمثل سلعاً رأسمالية مثل مشروعات الدواجن لإنتاج البيض والابقار المنتجة للحليب وامهات النحل.

خ- الاستثمار في انتاج وتطوير وتحسين بذور ذات سلالات انتاجية عالية ومقاومة للظروف المناخية والآفات الزراعية.

د- الاستثمار في مجالات البحث والتطوير العلمي للأغراض الزراعية والاستثمار البشري كالتعليم والتطوير والتدريب.

ذ- زيادة المخزون من المواد الأولية والتجهيزات مثل الخزين من الأسمدة والمواد الكيمياوية والبذور وغيرها من المواد التي تستخدم في عمليات الانتاج الزراعي . فضلاً عن السلع نصف المصنعة و المخزنة لدى المؤسسات المنتجة، والسلع تامة الصنع التي تكون مصنفة للبيع .

2-أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي

إن أهمية الاستثمار الزراعي تتحدد من خلال طبيعة الاستثمار والأهداف المنشودة منه على المدى القصير و الطويل، ان للاستثمارات الزراعية اهمية كبيرة متمثلة بأهمية القطاع الزراعي نفسه ، فأن الزيادة في حجم الاستثمارات الزراعية تؤدي الى تحقيق الاتي:(الشمري، 2010، 4)،(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2004، 22-26)

أ- **خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة** : يعمل الإستثمار الزراعي على رفع قدرة القطاع على استيعاب حجم اكبر من العمالة الزراعية من خلال خلق فرص العمل للقوى العاملة خاصة في المناطق الريفية من خلال تحسين مرافق البنى التحتية في ظل تزايد عدد السكان .

ب- يعمل على زيادة الترابط القطاعي الزراعي الصناعي وتوفير المواد الخام للصناعات المحلية : يعمل الإستثمار الزراعي على زيادة المنتجات الزراعية التي تستخدم كمواد خام للصناعات المحلية الزراعية ، فهناك ترابط وثيق بين القطاع الزراعي والصناعي إذ يعد كل منهما مكملاً للأخر فصناعة النسيج وتعليب الخضر والفواكه والمدابغ والمشروبات والحلويات كلها تعتمد على مخرجات القطاع الزراعي، إذ يعد معدل النمو الزراعي في العادة مؤشرا دقيقا يبين معدل تقدم التصنيع ، كما تعتمد الزراعة على الصناعة من حيث السلع الاستهلاكية والآلات اللازمة لتطوير الإنتاج الزراعي.

ج-يسهم في عملية التنوع الاقتصادي وزيادة حجم الصادرات الزراعية : تعد زيادة حجم الصادرات الزراعية من أهم دوافع الإستثمار الزراعي خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، إذ أن زيادة حجم الصادرات الزراعية يقلل العجز في ميزان المدفوعات خاصة بالنسبة للدول النامية ويعد مصدرا من مصادر تنوع الدخل والحصول على العملات الاجنبية.

د- رفع الكفاءة الانتاجية للقطاع الزراعي بإدخال التقنيات الحديثة: أهم دوافع الاستثمار هو إدخال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة للقطاع الزراعي ، فإدخال التقنية تعني استخدام المكننة الزراعية في كل مراحل الإنتاج الزراعي واستخدام منظومات الري الحديثة في الزراعة ، واستعمال أحسن المدخلات الزراعية من أسمدة ، وبذور محسنة وحيوانات معدلة وراثيا ، ومبيدات عشبية وحشرية لا تؤثر على البيئة ، ومن ثم استعمال هذه التقنيات في الإنتاج الزراعي تسهم في توسيع الرقعة الزراعية وتزيد من الإنتاجية، وهو ما يحدث أثرا إيجابيا في العائد النقدي من الزراعة .

هـ- تقليل الهجرة الى المدن ورفع معدل الرفاهية في المجتمع الريفي: يسعى الإستثمار الزراعي الى تحقيق اهداف اجتماعية مثلما هو هدف اقتصادي فأنه يعد في الوقت ذاته يعمل على تعزيز الثقة بين الفلاح وارضه وتحقيق الاستقرار الريفي والذي يسهم وبشكل كبير في زيادة الانتاج كما يسهم في توفير فرص عمل للسكان الريفيين ، مما يؤدي الى زيادة مداخيلهم النقدية ويخلق هجرة عكسية من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية .

و-الوصول الى حالة الاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية الأساسية وتحقيق الامن الغذائي: ان اهم دافع للاستثمار الزراعي هو الوصول الى درجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الاساسية وتحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم تخفيض مستويات الجوع والحد من الفقر الذي يعد من الموضوعات الحساسة التي تواجه دول العالم وخاصة الدول النامية منها ، لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية ، فهو يعني توفير الغذاء بكميات كافية ومستمرة وذات نوعية جيدة وبأسعار معقولة ، فضلا عن توفير مخزون استراتيجي من المنتجات (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012،5).

3 – متطلبات الاستثمار الزراعي

يعد الاستثمار الزراعي من متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة ويؤكد المسؤولون في منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ان هناك اولويات تقع على كاهل الحكومات وشركائها في التنمية الزراعية وهي :(منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، 2012،7)

أ-توفير المناخ المناسب للاستثمار ويعني بأنه مجموعة السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته دولة دون اخرى (عبد الرضا، حسن، 2015، 10).

ب-حوكمة الاستثمار الخاص وبخاصة الاستثمارات واسعة النطاق من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية .

ج-توجيه النفقات العامة نحو توفير السلع الرسمالية (التكنولوجيا الحديثة) المهمة ذات العائد المرتفع.

د-تذليل القيود التي تواجه اصحاب الحيازات الزراعية[1] الصغيرة.

أ-

4-عوامل نجاح الاستثمار الزراعي

يجب على كل دولة العمل على توافر البيئة الاستثمارية المناسبة والتي تتضمن جملة من الامور وهي :

أ- **البنى التحتية** : وتعد البنى التحتية المرتكز الاساسي لنجاح الاستثمار الزراعي فهي تساعد على جذب المستثمرين وتحفيزهم على الاستثمار ،إذ ان توافر البنى التحتية كقنوات الري والبزل والطرائق والجسور والسدود وخزانات المياه والمخازن المبردة وتوفير مصادر الطاقة، فضلا عن ذلك توفير قاعدة بيانات وخرائط جغرافية للمواقع الزراعية تساعد على خفض عنصر المخاطرة لدى المستثمر(البطاط واخرون،2016، 40) .

ب- **القوانين والتشريعات** : نظرا لطبيعة القطاع الزراعي وما يتصف به من مخاطر عالية تتعلق بالظروف المناخية وضعف تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي فأن هذا القطاع بحاجة الى تشريع قوانين خاصة به تهيئ بيئة مستقرة توفر الثقة والاطمئنان للمستثمرين في القطاع الزراعي سواء كان المستثمرون محليين أم أجانب وتحفظ حقوق اصحاب الاعمال وتحجم الاحتكار وتشجع المنافسة وتحقق الشفافية وتحد من ظاهرة الاغراق الزراعي وتوفير قوانين فاعلة لتسوية نزاعات الملكية ،نظرا لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ودوره في تحقيق الامن الغذائي (الشمري، 5،2010).

ج-**الموارد الطبيعية والبشرية** : وتتمثل بالأراضي الزراعية وتوفر مياه الري والظروف المناخية الملائمة إذ إن المقوم الاساسي لنجاح عملية الاستثمار هو توافر الأراضي الصالحة للزراعة ،إذ تتيح المساحات الواسعة من الأراضي بإنتاج محاصيل متنوعة أو القيام بالزراعة المختلطة بشقيها النباتي والحيواني، مع إمكانية زيادة المساحة المزروعة بشكل مستمر أو موسمي دون الحاجة الى تكاليف كثيرة لاستصلاحها، مما يحفز المستثمرين الزراعيين للاستثمار فيها وذلك يعتمد على مدى توافر المياه ومعدلات هطول الأمطار ، كما أن توافر الايدي العاملة الزراعية في المناطق الريفية يسمح بالتقليل من تكاليف عنصر العمل في الإنتاج الزراعي

[1] الحيازات الزراعية : هي وحدة اقتصادية للإنتاج الزراعي تخضع لإدارة واحدة، وتشمل جميع الحيوانات الموجودة وكل الأراضي المستغلة كلياً أو جزئياً لأغراض الإنتاج الزراعي بغض النظر عن الملكية أو الوضع القانوني أو المساحة.

، ويعتمد ذلك على طبيعة المشروعات المقترحة للتنفيذ ونوعية المحاصيل المراد إنتاجها فيه والتي تعمل على تغطية التكاليف والحصول على عوائد ربحية وافية.

د- التمويل الزراعي : هو إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها حصول المنتجين الزراعيين والفلاحين على مبالغ مالية يحتاجونها سواء كانت بهدف سداد الاحتياجات الاستهلاكية ام الانتاجية (النجفي، حمادي ،1990، 153) .

هـ- الاستقرار السياسي والامني : إذ إنه كلما كان المناخ السياسي والامني للدولة اكثر استقراراً كان ذلك في مصلحة المستثمر وله اثار ايجابية على قرارات الاستثمار المحلي والاجنبي على حد سواء وعلية فان المستثمر يحتاج الى توفير الحماية في ظل التغيرات السياسية واعمل العنف والنزعات المسلحة.

د- الجوانب الادارية والتقنية والتسويقية : كاختيار موقع المشروع الزراعي ونوعية الانتاج نباتي ام حيواني ونوع التقانة المستخدمة في الانتاج وقدرة الاسواق على استيعاب المنتجات فضلا عن ذلك مدى توافر عمليات التصنيع التي تستقطب الانتاج الزراعي (عبد الرضا، حسن، 13،2015-33).

ثالثاً: الانفاق الاستثماري ومساهمته في تكوين رأس المال الثابت

يعرف **اجمالي تكوين رأس المال الثابت** Gross capital formation بأنه مجموعة الاضافات السنوية للأصول الناشئة مطروحا منها الأصول التي تم التخلص منها ويشمل اجمالي تكوين رأس المال الثابت :(الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال،2016،2)

1-الاصول الثابتة الملموسة : وتضم الابنية السكنية وغير السكنية والانشاءات والآلات والمعدات والاثاث الثابت ووسائط النقل والاصول الزراعية (كالأشجار والحيوانات والتي تكون ذات انتاج مستمر، مثل الفواكه ، المطاط ، الحليب).

2-الاصول الثابتة غير الملموسة (منتجات الملكية الفكرية) متل اكتشاف المعادن وبرامج الحاسوب والاعمال الترفيهية والأدبية) .

3-التحسينات التي تدخل على الاصول غير المنتجة بما فيها الاراضي.

ويكون رأس المال (Fixed Capital) اجماليا في حالة عدم طرح الاندثارات ، اما في حال طرح الاندثار فيصبح صافيا (العبدلي، سليمان،2013، 228) وعرفت الدائرة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة اجمالي تكوين رأس المال الثابت بانه هو كل ما ينفق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة وتشمل الاضافات والتجديدات والتحسينات التي تحصل على السلع الرأسمالية القائمة .

إذ يمكن تقسيم رأس المال الثابت الى ما هو منتج بصورة مباشره كما في المكننة الزراعية وابنية الانتاج الحيواني وزراعة البساتين ، أو منتج بصورة غير مباشرة كما في شبكات الري والمبازل وتعد ضمن استثمارات البنى التحتية (هاشم، 2020، 228).

ان الانفاق الاستثماري الحكومي يهتم بنفقات تكوين رأس المال الثابت من اجل توسيع الطاقة الانتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وقد يعطي الأنفاق الاستثماري مردود عكسي راجع الى قصور الطلب او ضعف مردودية رأس المال ، لذلك أن معدل التغير في الانفاق الاستثماري يكون ذا نتيجة موجبة عندما يكون معدل نمو التراكم الرأسمالي اكبر من نمو الانتاجية ، لذلك أن كل زيادة في معدل الاستثمار تكون ذات اتجاهين اما اضافة طاقة انتاجية أو هي تعويض لطاقة انتاجية مستهلكة ، ويحدد الاستثمار المسار الزمني للنشاط الاقتصادي والنمو في الاجل الطويل لذا فالاستثمار هو من يحدد معدل تكوين رأس المال الثابت الذي هو عبارة عن نسبة الاستثمار الاجمالي الى التراكم الاجمالي ويؤدي التكوين الرأسمالي دوراً مهماً في المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية نحو اقامة مشاريع تؤدي لزيادة القيمة المضافة التي تؤدي لزيادة الناتج القومي (حمد،علي،2019، 62).

رابعاً: اثر الانفاق الاستثماري في تنمية القطاع الزراعي

ان التغيرات التي تحدث في توزيع وتخصيص الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع الزراعي تؤدي الى إحداث تغيرات هيكلية في مستوى الناتج الزراعي إذ أن اختلاف حصص القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات يؤدي الى تفاوت الأهمية النسبية في النمو القطاعي ومن ثم التفاوت في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، ويفترض العالم الاقتصادي (هارود) في تحليله للتنمية الاقتصادية ضرورة ادخار جزء من الدخل ليوجه الى الاستثمار لتحقيق معدل معين من الزيادة في الدخل مع افتراض مستوى معين من التقدم التكنلوجي ومعدل معين من النمو السكاني (ماير، بولدوين، 1964،196-200) .

في حين أعطى العالم الاقتصادي (نركسه) الأهمية الكبيرة لدور رأس المال في التنمية الاقتصادية فيرى ان توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشاريع من شأنه ان يخلق الطلب اللازم لتصريفه وهو الحل الذي يعتقد انه مناسباً لكسر الحلقة المفرغة المرتبطة بضيق السوق الداخلية وعد قلتهُ في الدول النامية مسؤولاً عن بقائها متخلفة اقتصادياً واجتماعياً وان الدول الفقيرة هي تلك الدول التي يقل فيها عرض رأس المال طالما ان ليس للأفراد قدرة على الادخار في تلك الدول (Nurkse, 1953, 57).

ويفرض القياس الكمي لأثر وفاعلية الانفاق الاستثماري على التنمية الاقتصادية يمكن ايجاد أثر كل من الانفاق الاستثماري العام والخاص على الناتج المحلي الزراعي وفق الصيغة الآتية :

$$Y=\alpha+\beta_1 X_{1t-n}+\beta_2 X_{2t-n}$$

Y: الناتج المحلي الزراعي

X_{1t-n}: الاتفاق الاستثماري للقطاع العام

X_{2t-n} : الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص

أن اثر الاستثمار في القطاع الزراعي قد لا يتحقق في السنة نفسها ، اذا ان كثيراً من الاستثمارات الزراعية لا تظهر آثارها إلا بعد مضي مدة زمنية (سنة أو سنتين أو أكثر) وذلك يتوقف على طبيعة ونوع الاستثمار وهذا ما يبرر أخذ مدة الابطاء (t–n) في الصيغة الآنفة الذكر (احمد، 2021،22) .

المبحث الثالث

العلاقة بين الاستيرادات والناتج المحلي الزراعي

اولا: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها واسباب قيامها.

1-مفهوم التجارة الخارجية The Concept of Foreign Trade

تؤدي التجارة الخارجية دوراً أساسياً في تحريك النمو الاقتصادي في جميع دول العالم سواءً المتقدمة منها أم النامية وتعني التجارة الخارجية بمفهومها البسيط أنها عملية بيع وشراء السلع والخدمات خارج الحدود الإقليمية للدولة، ويقصد بها أيضاً "عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة مع دول العالم من اجل تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل" ويشمل مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلاً من الصادرات والاستيرادات المنظورة وغير المنظورة (العتابي،2019،31)، فيما يتضمن مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كلا من: (حاتم ،1993،37)

أ- الصادرات والاستيرادات المنظورة.

ب- الصادرات والاستيرادات غير المنظورة.

ت- الهجرة الدولية إي انتقال عنصر العمل بين دول العالم.

ث- الحركة الدولية وتعني انتقال السلع ورؤوس الاموال بين دول العالم.

2-اهمية التجارة الخارجية The Importance of Foreign Trade

في الواقع أن كل دولة لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاجه، كما لا يمكنها إنتاج القدر الكافي لحاجاتها إلا باستيراد المواد الأولية اللازمة لذلك ومنه القيام بالتبادل الدولي والتجارة الخارجية لتغطية عجزها عن سد بعض حاجاتها سواء كانت استهلاكية نهائية أو وسيطة. فالتجارة الخارجية تعد من القطاعات الحيوية في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، وهي تربط دول العالم مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك والاستثمار بشكل عام كما أنها تعتبر مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة في توفير العملات الأجنبية من خلال زيادة صادراتها وخفض استيراداتها من اجل زيادة

التدفق النقدي الى الداخل وما لهُ من آثار على الميزان التجاري (حمدي، 2000، 24). وتؤدي التجارة الخارجية دوراً كبيرا في مجمل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك عن طريق ما يأتي: (الشمري،العزاوي،23،2019)

أ- بإمكان الدول الحصول على المزيد من السلع والخدمات باقل التكاليف بواسطة التجارة الخارجية على اساس التخصص وتقسيم العمل.

ب- العمل على خلق التوازن في الاسواق الداخلية للدول وذلك من خلال استيراد السلع والخدمات التي تحتاجها وتصدير الفائض منها.

ت- تقوم الدول بتصدير فوائض الانتاج من خلال التجارة الخارجية والحصول على العملات الاجنبية.

ث- تقوم التجارة الخارجية على نقل التكنولوجيا الحديثة والتي تعمل على تسارع عملية التنمية الاقتصادية.

ج- تعمل التجارة الخارجية على بناء العلاقات بين الدول وتوطيدها وازالة الحواجز بين الدول المختلفة.

ح- تعكس التجارة الخارجية قوة الدولة، وقدرة جهازها الانتاجي على منافسة السلع الاجنبية الاخرى.

خ- المساهمة في اشباع حاجات المواطنين من السلع والخدمات، وزيادة مستوى الرفاهية .

3- الاسباب المفسرة لقيام للتجارة الخارجية للسلع والخدمات

يعد التخصص وتقسيم العمل سببا لقيام التجارة سواءً على المستوى المحلي أم المستوى الدولي ، فقيام كل دولة بالتخصص بإنتاج السلع والخدمات التي تؤهلها طبيعتها وكذلك ظروفها الاقتصادية بأقل كلفة واعلى كفاءة ، اي ان تتميز دولة ما بوفورات الحجم في العديد من العمليات الانتاجية يجعلها قادرة على انتاج سلع معينه بكميات كبيرة وبتكاليف اقل، لذا فأن وفورات الحجم تعطي الدولة ميزة خاصه في التقنية والتكاليف على الدول الاخرى وفي ما يأتي جملة من الاسباب التي تفسر قيام التجارة :

أ-**التوزيع غير المتكافئ لعناصر الانتاج** او ما يعرف (بالندرة النسبية لعناصر الانتاج) تعد من العوامل الرئيسة التي دفعت لقيام التجارة الدولية ، نتيجة عدم قدرة هذه العناصر على تلبية الاحتياجات الانتاجية والاستهلاكية في مقابل الزيادة في عدد السكان والتغيرات الحاصلة في اذواقهم فيما يخص نوعية وكمية السلع الاستهلاكية ، لذا تلجأ الدول عن طريق التبادل التجاري لسد النقص الحاصل في حاجات السكان (البياتي،الشمري،24،2009) .

ب-**التقدم التكنولوجي(الفجوة التكنولوجية)** تمثل درجة التفاوت في مستوى التقدم التكنولوجي المستخدم في عمليات الانتاج من دولة لأخرى والذي ينتج عنهَ تفاوت في الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية عاملاً لقيام التجارة ،إذ ان ارتفاع مستوى التكنولوجيا في دولة ما يجعل من العمليات الانتاجية ذات كفاءة عالية ، والقدرة على زيادة انتاجها كما ونوعا مع قدرتها على دخول الاسواق الدولية ومنافسة المنتجات السلعية للدول الاخرى (جويد ،2013،171).

ج-**تكاليف النقل** توثر تكلفة النقل في مدى توسعة سوق السلع والخدمات، وذلك لإضافتها على تكاليف الانتاج ومن ثم على سعر السلعة ، اذ يمكن تحديد نوع السلعة فيما اذا كانت قابلة للإتجار من عدمه باعتماد السعر الدولي والسعر المحلي و تكاليف النقل، ويكون بالإمكان تصدير السلعة أذا كان :-

سعرها المحلي+ تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها الدولي

في المقابل تكون السلعة قابلة للاستيراد أذا كان :-

سعرها الدولي + تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلي

بمعنى ان السلع تصبح تجارية عندما تكون قابلة للتبادل الدولي والعكس من ذلك تصبح السلعة غير تجارية ولا يمكن مبادلتها دولياً (السريتي،2009،15). فان قيام بعض الدول بأنشاء صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ يمكنها من توسيع نطاق تصريف منتجاتها مقارنة بدول اخرى لا تتهيأ لها الظروف نفسها وذلك لأن تكاليف الشحن البحري تقل بكثير عن النقل الجوي والبري مما يساعد المنتجين في التخصص في انتاج السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة أو التي تنخفض تكاليف نقلها الى الاسواق (دياب ،2010،16).

د-**اختلاف الاذواق** يعد اختلاف الاذواق سبباً اخرا لقيام التجارة وانتقال السلع دوليا، فعلى الرغم من تشابه طرائق الانتاج في شتى المجالات فقد تحدث التجارة عبر الحدود عندما يكون الذوق السلعي مختلفا، مثل قيام النرويج والسويد بإنتاج الاسماك البحرية واللحوم الحمراء وبكميات متماثلة ولكن في السويد يرغبون اللحوم الحمراء فيما يفضل النرويجيين الاسماك، عندها يمكن القيام بعملية تبادل تجاري نافعة لكلا الدولتين بان تقوم كل منهما بتصدير سلعتها للدولة الاخرى، ومن ثم تستفيد الدول من هذه التجارة بما يُرضي رغبات واذواق الدولتين (ساموبلسون،2001،694).

ثانياً: الاستيرادات واستراتيجية النمو ذات التوجه الداخلي (إحلال محل الاستيرادات)

1- مفهوم الاستيرادات Imports :

وهي تشمل جميع السلع والخدمات التي تقوم الدولة باستيرادها من العالم الخارجي لتلبيه احتياجات مواطنيها التي يتم تقييمها بالعملات الأجنبية وتعد استنزافا لرصيد الدولة من النقد الاجنبي (حمد، 2018،21) ، ويمكن تعريفها بانها جلب سلعه من مصدر خارجي الى الدولة عبر الحدود الوطنية ، وهي تمثل تسرب جزء من الدخل وسحب للقوه الشرائية من تيار الانفاق في الداخل الى تيار الانفاق في الخارج ، وهي تعبر عن البضائع والخدمات المنتجه في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الدولة المستوردة ،إذ يكون لها تأثير كبير في عمليه التنمية الاقتصادية في حالة تزويدها قطاعات الانتاج المحلي بالمواد الأولية والسلع الوسيطة والمكائن والمعدات التي تمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية (كاظم، سلمان، 2017،489)،

2-انواع الاستيرادات :

تختلف انواع الاستيرادات على حسب اختلاف الدول المستوردة وكذلك وجهة واستخدام ما يتم استيراده على وفق حاجة المجتمع من السلع والخدمات الاستهلاكية من اجل تلبية رغباتهم وكذلك على مدى حجم النقص الموجود من المواد الاولية للقيام بعملية الانتاج وهي (حاجي،2015،10) :

أ- **الاستيراد من أجل الاستثمار:** هو قيام المؤسسات باستيراد المعدات والتجهيزات من اجل استخدامها في توسعة او صيانة مشروعاتها.

ب- **الاستيراد الحكومي :** هو كل ما تستورده الحكومة لممارسة نشاط وزاراتها ومصانعها وهيأتها العامة ووحداتها الادارية وتحقيق اغراضها على وفق أحكام القوانين التي تنظم مشترياتها من الخارج.

ت- **الاستيراد للإتجار:** وهي كل ما يستورده الشخص طبيعيا كان ام معنويا المقيد بسجل المستوردين على وفق أحكام القانون بقصد بيعه، من دون احداث اي تغير أو تحويل على السلع المستوردة.

ث- **الاستيراد للإنتاج السلعي :** وهو يمثل جميع استيرادات المشروعات الإنتاجية لغرض بيعها بعد اجراء تغير عليها، ويشمل جميع مستلزمات الانتاج .

3- استراتيجية إحلال الاستيرادات: Import Substitution Straegy

تقوم اجهزه الدولة بين الحين والاخر بإصدار اللوائح الرسمية او القيام بمجموعة من الإجراءات والتي تهدف الى تنظيم الوضع الاقتصادي للدولة اذ تقوم تارة بوضع القيود بدرجة او بأخرى وتارة تقوم بتحريرها وبما ينسجم مع الوضع الاقتصادي القائم في الدولة ،من تلك الاجراءات القيام بأتباع استراتيجية احلال الاستيرادات ، إذ قامت الدول الأخذة بالنمو بتطبيق هذا النوع من الاستراتيجيات تماشيا مع الظروف الاقتصادية القائمة آنذاك ، اذ ان لكل مرحلة من مراحل التنمية معوقاتها والتي تستوجب اختيار السياسة الملائمة لها، وذلك لغرض تحقيق هدفين رئيسين هما: **الاعتماد على الذات وتحقيق المصلحة الوطنية** ،إذ أن الاعتماد على الذات لا يعني الانغلاق الاقتصادي والانعزال عن العالم الخارجي حتى لا يكون حاجزا دون استيراد السلع الوسطية والإنتاجية وبعض السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية في المرحلة الاولى (القريناوي،2006،85).

يقصد باستراتيجية الإحلال محل الاستيرادات بأنها تلك الحالة التي تتحقق عندما يقوم الاقتصاد القومي بإنتاج ما كان يستورده من قبل أو ما كان يجب أن يستورده لو لم يقم بهذا الإنتاج (Farag,1978,420)

وقد عرف الإحلال محل الاستيرادات بأنها تلك الحالة التي تتحقق عندما تزيد نسبة الاكتفاء الذاتي في سلعة ما(مابرو ،رضوان، 250،198).

كما تعرف سياسة الإحلال محل الاستيرادات بأنه ذلك الوضع الذي يتحقق عندما تنخفض نسبة الاستيرادات من سلعة معينة إلي الاستهلاك الكلي (العرض الكلي– الصادرات) لهذه السلعة (Moore and Rhodes ,1967,234).

وقد مرت استراتيجية احلال الاستيرادات في الدول النامية بثلاث مراحل:(شويطي،2015،29).

ا–**المرحلة الاولى** : وتمثلت الاستراتيجية بإنتاج السلع الاستهلاكية واحلالها محل السلع المستوردة ، أذ يقوم القطاع الخاص وبتوجيه من الدولة بإقامة المشاريع لإنتاج سلع استهلاكية كالمواد الغذائية وغيرها مع ابقاء الدولة على النهج الاستيرادي في هذا المرحلة .

ب–**المرحلة الثانية:** القيام بإنتاج السلع الوسيطة والمدخلات التي تحتاجها الصناعات القائمة لإنتاج السلع الاستهلاكية، في مقابل انخفاض في حجم الاستيرادات.

ج–**المرحلة الثالثة:** القيام بإحلال الاستيرادات محل السلع الرأسمالية الإنتاجية وتكون هذه المرحلة الأخيرة التي تبنى على انشاء مصانع انتاج المكائن والآلات اللازمة لتشغيل المصانع التي تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة . الذي يصبح عنده المحتوى الاستيرادي محدود جداً.

ان هدف استراتيجية احلال الاستيرادات في كل مرحلة هو رفد السوق المحلية بالمنتجات التي تحل محل الاستيرادات، مستفيدة من اجراءات الحماية والقيود المفروضة على السلع المستوردة التي يمكن أن أتناجها محليا وذلك بسبب توافر المواد الأولية والايدي العاملة الرخيصة نسبيا.

4- مبررات استراتيجية احلال الاستيرادات :

قد تساعد استراتيجية احلال الاستيرادات الدوال النامية ومنها العراق في تصحيح الاختلال القطاعي للهيكل الانتاجي في اقتصاداتها من خلال تطوير المشروعات واقامة وفروع انتاجية جديدة غير ان هذه الاستراتيجية تتطلب قدرا من الحذر حتى لا تتولد نتائج عكسية، فهي وان كانت تخفض من العجز في ميزان المدفوعات الا انها لاتحل المشكلة حلا جذريا، اذ ان الاستمرار في هذه الاستراتيجية من دون الاخذ بعين الاعتبار لعوامل نجاحها قد يؤدي الى استنزاف النقد الاجنبي علي شكل انفاق استثماري غير نافع ومن اهداف هذه الاستراتيجية ما يأتي:(شويطي،2015، 30)

أ- اقامة قاعدة اقتصادية متنوعة الأنشطة الاقتصادية (زراعية وصناعية) تشمل البنية التحتية والايدي العاملة الماهرة والمهارات التسويقية بحيث تكون قادره على الانتقال الى المرحلة اللاحقة من عملية التنمية.

ب- زيادة معدلات الاستثمار والادخار علي المستوى القومي من خلال حماية المشروعات الاحلالية وتحقيق ارباح مالية تشجع المستثمرين في الاستمرار والسعي لإقامة مشروعات جديده.

ت- الالتزام بنمط متزايد في الانتاج من اجل تغطيه احتياجات السوق المحلية.

ث- توفير النقد الاجنبي الموجه نحو استيراد السلع الوسيطة و الرأسمالية.

ج- العمل على خفض العجز في الميزان التجاري .

5-عوامل نجاح استراتيجية احلال الاستيرادات :

من اجل نجاح استراتيجية احلال الاستيرادات لابد من توافر مجموعة من العوامل التي تمكنها من القيام بدورها بفعالية وقدرتها على تحقيق اقصى عائد ممكن عند تطبيقها في خدمة الاقتصاد الوطني:(الاشقر،2016،77-79)،(القريناوي،2006،86)

أ- **الجانب التنظيمي والاداري** : لابد من وجود مركز أو هيأة حكومية قوية تضم مجموعة من الخبراء في مجال الاقتصاد تكون هي الجهة الوحيدة الرسمية الحكومية في توجيه التجارة الخارجية لجميع المؤسسات الاقتصادية على وفق نظام قانوني واضح وصريح ، الذي يعد من الاسباب الرئيسة لدعم الانتاج المحلي في العراق ، كما تقوم هذه الهيئة بالأشراف على السياسات التجارية بالكامل بالتنسيق مع الجهات

المختصة للقطاعات الانتاجية المختلفة ، من خلال تخطيط المواسم الانتاجية والتصديرية ، ودعم وتشجيع الانتاج من خلال تقديم التسهيلات المالية والتامين الكوارث الطبيعية والتقلبات المفاجئة.

ب- التركيز على القطاعات المستهدفة بالإحلال : وهي قيام الدولة باختيار قطاع او فروع انتاجية معينة له مميزات معينة عن غيرة من القطاعات ، حيث تتوافر له مقومات فنية وتسويقية يستطيع ان يحرك عملية النمو الاقتصادي وتعطى الأفضلية في إجراءات الحماية من خلال فرض الضرائب او الرسوم الجمركية.

ج-المعرفة بطبيعة السلع المستوردة كماً ونوعاً لغرض السيطرة عليها : ويتم ذلك من خلال دراسة تفصيلية وشاملة تهدف الى تحديد السلع الاستهلاكية وحجمها ونسبها من مجموع الاستيرادات ومقدار ما تلبيه من الاحتجاجات الضرورية للمواطنين ذوي الدخل المحدود ، من اجل امكانية خفضها وتقليصها.

د-الرقابة على الجودة والانتاج : إذ يقوم الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بهذه المهمة من خلال مطابقة السلع المستوردة للمواصفات التي تضعها لجنة الرقابة للمنتجات المحلية لضمان درجه الجودة والكفاءة والحد من تدفق السلع ذات المناشئ الرديئة ومنخفضة الجودة لغرض ضمان الحماية الاقتصادية والبيئية وحماية المستهلك.

هـ-توفير التشريعات القانونية : التي تنص على حماية وتشجيع الانتاج المحلي مثل القانون الزراعي والصناعي وقانون الجمارك وقوانين التجارة وقانون المشتريات الحكومية ووضع اللوائح والنصوص المفسرة لها للقطاع العام والخاص .

و- التدرج في عملية احلال الاستيرادات : تشمل التركيز على انتاج مجموعات من المنتجات الزراعية محلياً والتي لها القدرة على الاحلال في المرحلة الاولى والتي تعد بديلا كاملاً لها.

ثالثاً: السياسة الزراعية في التجارة الخارجية

هي السياسات التي تعمل بها الدولة من أجل تنظيم نشاطها التجاري بما يخدم تطلعاتها الانتمائية في القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة ، وتتضمن السياسة التجارية المبادئ التي تستند عليها التجارة الخارجية والصرف والاستثمار الاجنبي في سيرها في اطار علاقات التبادل الخارجي للدولة او رعاياها لتحقيق اهداف معينة ، وهناك سياسة الحرية التجارية وسياسة الحماية وتتمثل **الاولى:** بعدم تدخل الدولة بشؤون التبادل الاقتصادي الخارجي والعلاقات الاقتصادية الداخلية ذات التأثير في العلاقات الخارجية ،اما **الثانية:** فتتضمن اخضاع تلك العلاقات والنشاطات للرقابة الحكومية وفي الظروف الراهنة تتضمن السياسات التجارية لأطر

المختلفة التي تمثل مزيجاً من عناصر الحرية والحماية اذ لا توجد صورة مطلقة لأي منها (اسماعيل،1981، 136)، ان ادوات السياسة التجارية هي التعرفة الجمركية ونظام الحصص واعانات الصادرات وغيرها من الادوات التي تهدف الى التأثير في الاستيرادات والصادرات وهذا بدوره يؤثر في مستوى الطلب الكلي وبالتالي يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم الناتج المحلي الاجمالي ، فاذا كانت الدولة تواجه عجزاً في الميزان التجاري فإنها تستطيع ومن خلال هذه السياسات من فرض او رفع التعريفة الجمركية على الاستيرادات او فرض قيود كمية على الاستيرادات مثل حصص الاستيرادات ، فضلا عن تقديم دعم واعانات للصادرات بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية وكل ذلك يهدف الى زيادة الصادرات والحد من الاستيرادات وبالتالي تقليل او التخلص من عجز الميزان التجاري ، غير ان اثر هذه السياسات لا يتوقف عند هذا الحد فقط بل يؤدي الى رفع مستوى الطلب الكلي بالمجتمع (او الطلب الفعال) وبالتالي زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي بالمجتمع (الخطيب وعبد العزيز، 2015،21) . وتقوم الدولة باستخدام بعض من ادوات السياسة التجارية التي تتبناها وتعتمد ادوات السياسة التجارية تبعا لنظام الاقتصاد السائد، ومن تلك الوسائل ما يلي:

1- الوسائل الفنية السعرية :

أ-التعرفة الجمركية : Import Tariffs

هي من الوسائل السعرية التي تستخدمها الدولة من خلال الرسوم او الضرائب التي تفرضها على السلع المستوردة او السلع المصدرة إذ تقوم الدولة بفرض الرسوم اما بقصد الحماية او من اجل الحصول على الايرادات ويمكن ان تتخذ التعرفة الجمركية الاشكال التالية قد تكون: (ابوشرار،277،2007-279)

1) نوعية (Tariffs Specific) اي تفرض على نوع السلعة .
2) قيمية (Tariffs Advaiorem) اي تفرض على قيمة السلعة المستوردة
3) مركبة(Tariffs Compound duties) وهي توليفه مركبة من الرسوم القيمية والرسوم النوعية

ب- الرقابة على الصرف :

تعد احدى الوسائل الفنية الي تستخدمها الدولة من خلال التحكم بسعر الصرف الاجنبي وهو نظام تقوم الدولة بموجبه احتكار التعامل في الصرف الاجنبي بيعاً وشراءً إذ تقوم سعر صرف العملة الوطنية في مواجهة العملات الاخرى من دون الاخذ بنظر الاعتبار لآليات العرض والطلب ، أن هدف الدولة من وراء تطبيق هذه النظام هو التنظيم والاشراف على التجارة الخارجية ، ومنع تهريب رؤوس الاموال والحصول على موارد مالية

للدولة للمحافظة على التوازن الى ميزان المدفوعات و حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية فضلاً عن تحصين الاقتصاد القومي من اثار التقلبات الخارجية (ذوالنون، 2016، 38).

2-الوسائل الكمية والتنظيمية

أ-الحصص الاستيرادية Import Quotas :

ويقصد بهذا النظام هو وضع حد قانوني بالنسبة لعدد الوحدات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة (العيساوي ،الوادي ،2000، 205)، وهي تعد قيود كمية تفرض على كمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها إذ تعد حصص الاستيراد اكثر شيوعا من حصص التصدير, اذ تقوم الدولة بتحديد حصة معينة من السلع المطلوب استيرادها او من خلال تخصيص مبلغ معين لاستيراد تلك السلع خلال فترة زمنية معينة، ويعد نظام الحصص اكثر فاعلية من الرسوم الجمركية في تقييد الاستيرادات وذلك بسبب :

1) قيام الدولة بالسماح للسلع الاجنبية بالدخول الى اراضيها من غير فرض رسم جمركي يمنعها ولكن ضمن مقدار الكمية المسموح بها.
2) يعد نوع من الحضر الجزئي على الاستيرادات كما يحقق نظام الحصص نقص الاستيرادات بصوره فعالة فلا يترك الامر في اختيار المستوردين (شهاب، ناشد، 2006،223).

ب-تراخيص الاستيراد Import licensing

تصريح من قبل السلطات العامة للتاجر باستيراد سلعة معينة بمعنى ان يكون له الحق وحده في استيراد السلعة في حدود الحصة المقررة في هذه الترخيص ، وكما تستخدم الدولة هذه النظام لغرض حماية الاقتصاد الوطني من استيرادات بعض الدول عن طريق رفض هذه التراخيص وخاصاً عندما تكون المنتجات المستوردة منافسة للمنتجات الوطنية، كما ان نظام تراخيص الاستيرادات يعد مكملاً لنظام الحصص إذ تستخدمهُ الدولة لتنظيم الحصص المقررة للاستيراد .

وتجدر الإشارة الى إن هناك نظم اخرى مختلفة تستخدمها الدول مباشرة في علاقاتها الاقتصادية مع الخارج وتعد من الوسائل التي تنظم هيكل المبادلات التجارية الدولية واطارها التنظيمي وتشمل المعاهدات، الاتفاقات، التكتلات التجارية و اتفاقات الدفع (شهاب، ناشد،2006، 22) .

رابعاً- سياسة الاغراق Dumping

يقصد بالإغراق هو تصدير السلع وبيعها في الاسواق الخارجية بأسعار تقل عن سعر بيع المنتج نفسه في الاسوق المحلية (الحمزاوي،2000،339) ، ويعد هذه المصطلح المعنى الشائع للإغراق، كما يعرف الاغراق هو قيام الدولة باتباع تنظيما احتكاريا تعمل من خلاله على التمييز بين الاسعار السائدة في الداخل والخارج إذ تقوم بتخفيض اسعار السلع المصدرة الخارج عن المستوى الذي تحدده قيمة السلع في الداخل مضافا اليها تكاليف النقل وغيرها من التكاليف المتعلقة نقل السلعة من الاسواق المحلية الى الاسواق الخارجية (شهاب، ناشد،2006،219) .

ان الهدف من سياسة الاغراق هو السيطرة على الاسواق الخارجية والاستفادة من وفورات الانتاج وتصريف المخزون الزائد من السلع بالإضافة الى التخلص من السلع القديمة المنتجة وفق اساليب انتاج قديمة .وهناك من الباحثين من صنف الإغراق على وفق الآتي (ابو شرار،2010،353-354):

أ- **الإغراق الدائم** :Persistent Dumping هو قيام المنتج ببيع السلع التي ينتجها محلياً والمحدد سعرها في داخل دولة بسعر آخر منخفض عنه في الأسواق الخارجية، ويستطيع المنتج أن يُعظم ربحهُ حينما تتساوى التكلفة الحدية مع الإيرادات الحدية للمُنتج في الاسواق المختلفة التي يبيع فيها إنتاجهُ (كريانين،2010،150).

ب-**الإغراق المتقطع الحدوث** :Sporadic Dumping ويسمى بالإغراق العرضي المؤقت ويحدث هذا النوع من الإغراق عندما يبيع المنتج المخزون او الانتاج الفائض من السلعة في الاسواق الخارجية دفعة واحدة او على شكل دفعات كبيرة بأسعار منخفضة وذلك من اجل بقاء اسعار السلعة مرتفعة في بلد المنتج. ويعد هذا النوع من الإغراق عالي الخطورة، عندما يُقدم المنتج على بيع كميات كبيره من سلعته وبأسعار منخفضة في أسواق الدول الاخرى التي تنتج سلعة مشابه لسلعته(عجيمية،1978،157).

ج-**الإغراق الشرس** : Predatory Dumping ويطلق عليه الإغراق المدمر وينتج هذا النوع من الإغراق عندما يقوم المنتج الأجنبي ببيع سلعته المنتجة في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة جدا وذلك بهدف القضاء على المنافسة الأجنبية التي تواجهه في هذه الأسواق او القضاء على صناعة ناشئة من الممكن ان تهدده في المستقبل وهي ما تزال في طور النشوء. وبعد أن يقوم المنتج الأجنبي بتحقيق غاياته يقوم برفع أسعار السلع واستغلال المستهلك (ابوشرار،2007،373).

خامساً: اثر الاستيرادات في نمو القطاع الزراعي

أن أي دولة في بداية مرحلتها التنموية بحاجة إلى استيراد وسائل الإنتاج الحديثة لتحريك العملية الإنتاجية وأيضا استيراد السلع من الأسواق منخفضة الأسعار والأحسن جودة في إطار الاستفادة من منافع التخصص الدولي ،هذا وترتبط الاستيرادات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والموارد المطلوبة في عملية الإنتاج لدولة المضيفة ، حيث ترتكز فرضية " الاستيرادات تقود لنمو اقتصادي " على عملية التحديث و نقل التكنولوجيا والموارد الضرورية للإنتاج ، أي تتوقف هذه الفرضية على نمو عوامل الإنتاج الكلية .

إذ لايزال الجدل الاقتصادي قائم حول مدى الانعكاسات الايجابية او السلبية للاستيرادات في الانشطة الاقتصادية المتعددة ولإسميا الدور الذي تؤديه في دفع عجلة النمو الاقتصادي من عدمه وخاصة في القطاع الزراعي، وثمة اراء تشير الى ان الاستيرادات الزراعية هي قيد من قيود النمو الزراعي بسبب اعتماد السلع الانتاجية المستوردة على برامج وطرائق انتاجية غالبا ما تكون متقدمة تقنياً ذلك يتطلب تزايد الاعتماد على الخبرات الاجنبية في توظيف وتوطين السلع المذكورة في ارياف البلدان النامية فضلا عن كونها احد وسائل تسرب الدخل من البلدان النامية الى الخارج (Shone,1972,12-15)

وتشير دراسة الحرازي الى ان التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية تعد من المؤشرات المهمة التي تعبر عن مقدرة المجتمع على إنتاج السلع الغذائية والاستراتيجية مثل القمح والسكر والرز، وتعبر الصادرات الزراعية في اي مجتمع عن مقدرته على إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة وإمكانية تصديرها بعد سد حاجة الطلب المحلي منها ، وان توسعها يؤدي إلى تزايد العوائد التي يمكن توظيفها في تعزيز النمو الزراعي والمقدرة على استيراد السلع الرأسمالية والمدخلات التي تعد ذات أهمية خاصة في تحقيق النمو إما الاستيرادات الزراعية، يرى انها تعني تواضع الإمكانات الإنتاجية المحلية أو عدم توافر الموارد الإنتاجية اللازمة لإنتاج السلع الزراعية المستوردة بالقدر الكافي الذي يتوافق مع احتياجات السكان منها ، وان الزيادة المستمرة في كمية الاستيرادات الزراعية تعني استمرار اعتماد المجتمع على العالم الخارجي وذلك يجعل الاقتصاد المعني أكثر عرضة للازمات والتقلبات التي تواجه الاقتصاديات العالمية (الحرازي،2007، 20-22) ، ثمة اراء تشير ان الاستيرادات الزراعية تؤثر بشكل ايجابي في الناتج الزراعي إذ تعمل على استقدام مواد لا يمكن الاستغناء عنها في القطاع الزراعي لذا في تعد افضل وسيلة لنقل التكنولوجيا الحديثة الازمة لرفع كفاءة القطاع الزراعي وزيادة الانتاج ، ويتمثل دورها ايضاً في توفير الامدادات الغذائية لسد العجز الحاصل في المنتجات الزراعية وتلبية الزيادة الحاصلة في الطلب على المنتجات وتقليل الفجوة بين العرض والطلب نتيجة زيادة عدد السكان،

وثمة اراء اخرى ترى ان الاستيرادات الزراعية محدده للنمو الزراعي نتيجة الاعتماد على المنتجات الزراعية المستوردة والتي تعد ارخص نسبيا من المنتجات الزراعية المحلية (خليل،2012،119) .

ودراسة اخرى تفسر تأثير الاستيرادات فإلى جانب أهميتها في توفير السلع الرأسمالية والمعدات الانتاجية وخاصة في المراحل الأولى للتنمية في البلدان النامية فإنها تؤثر في النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في أهم متغيرين اقتصاديين هما الاستهلاك الذي يعد الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي ، والإنتاج الذي يعد عجلة النمو الاقتصادي ، إذ تعمل سياسة الانفتاح التجاري على خفض أسعار الاستيرادات التي كانت أسعارها قبل ذلك مرتفعة نسبياً بسبب فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة ، وارتفاع الأسعار هذا ينعكس على مستهلكي هذه المستوردات بشكل ضرائب خفية سواء تعلقت بالاستهلاك الوسيط أو النهائي ، وهكذا فان سياسة الانفتاح التجاري تؤثر بصورة مباشرة في الاستهلاك الذي يؤثر في الدخل بصورة غير مباشرة عن طريق المضاعف وزيادة الدخل تعني نمواً اقتصادياً أكبر(سعدون ،2020، 105).

اما في العراق وخاصة بعد عام 2003 فقد تفاقمت مشكلة زيادة الاستيرادات وبشكل مطلق ولمختلف السلع بما فيها السلع الزراعية والتي اثرت وبشكل مباشر على الانتاج المحلي في القطاع الزراعي نتيجة سياسة الانفتاح التجاري نظراً لانخفاض اسعار السلع المستوردة واحلالها تدريجيا محل السلع المحلية فقد اصبحت السوق العراقية تابعة للدول المجاورة بشكل الذي يهدد الامن الغذائي بالنسبة للسلع الزراعية .

الفصل الثاني

دراسة وتحليل واقع القطاع الزراعي في ظل بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2020)

المبحث الاول

المقومات والامكانات والانتاج الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)

المبحث الثاني

واقع مؤشرات نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)

المبحث الثالث

تحليل اثر المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمـــدة (2004-2020)

تمـــــهيد :

يعد العراق من الدول الزراعية قبل ان يكون دوله نفطية الاّ إن الاهمال الذي لحق بالقطاع الزراعي طيلة العقود الماضية جعلةُ يعتمد وبصورةً اساسية على قطاع النفط كأقوى مصدر للدخل القومي مما طغت علية صفة الريعية وبات اقتصاداً هشاً غير مستقر وعرضة للازمات المالية بسبب تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية من جهة، وعدم اعتماده على القطاعات الانتاجية الاخرى مثل الزراعة والصناعة في تنوع مصادر الدخل القومي من جهةً اخرى.

على الرغم من توافر المقومات الاساسية للزراعة في العراق، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لازالت ضعيفة، وقد شهد العراق بعد عام 2003 تغيرات في نظامه السياسي والاقتصادي والمالي وخاصة بعد رفع العقوبات والحصار الاقتصادي والتوجه نحو الية السوق المفتوح والانضمام لمنظمة التجارة العالمية واستقلالية البنك المركزي الذي عمل على المحافظة على استقرار اسعار الصرف ، كما أدى تحسن الوضع المعيشي وتغير الأنماط الاستهلاكية في المجتمع العراقي نتيجة زيادة دخول الموظفين الى زيادة الطلب المحلي على المنتجات السلعية ومنها الزراعية والغذائية ولعدم مرونة القطاع الزراعي على مواكبة الاحتياجات المتزايدة ، فضلا عن الزيادة المستمرة في عدد سكان العراق مما دفع الدولة الى زيادة حجم الاستيرادات لغرض سد العجز وتقليص الفجوة بين العرض والطلب كما ان أتباع العراق الية السوق المفتوح ورفع القيود الجمركية وغيرها من إجراءات الحماية مما جعل السوق المحلية في العراق سوقاً لعرض المنتجات الاجنبية المستوردة والوصول لحالة الإغراق السلعي واستفحال ظاهرة التضخم المستورد وانعدام القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية ، لذا اقتضت الضرورة على دراسة وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية التي لها دور في نمو القطاع الزراعي، لتمكن اصحاب القرار لوضع الحلول المناسبة للنهوض بواقع هذه القطاع المهم والحيوي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية: المبحث الاول تناول المقومات والامكانات والانتاج الزراعي وخصص المبحث الثاني لمؤشرات نمو القطاع الزراعي وجاء المبحث الثالث لبيان اثر المتغيرات الاقتصادية محل البحث وعلاقتها بالناتج المحلي الزراعي .

المبحث الأول

المقومات والامكانات والانتاج الزراعي في العراق للمدة(2004-2020)

اولاً: العوامل الطبيعية والبشرية Natural and human factors

العراق بلد يمتاز بتوافر الكثير من المقومات الأساسية لقيام الزراعة وهذا ما يجعله مختلفاً عن باقي الدول المجاورة، أذ تتوافر الكثير من الموارد الطبيعية كالأراضي الخصبة الصالحة للزراعة وتوفر المياه العذبة من الأنهار التي تمر بمحافظات العراق كافة، فضلا عن توافر الموارد البشرية المتمثلة بالأيدي العاملة المحلية غير المكلفة نسبياً في هذا المجال، ولذلك كان العراق يعتمد على القطاع الزراعي في رفد الاقتصاد بالمنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، فضلا عن مساهمته الفاعلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة واعتمادها على القطاع النفطي بشكل كبير مما أدى الى تراجع الاهتمام والدعم للقطاع الزراعي ، فضلا عن الظروف السياسية والحروب التي مر بها العراق والتي دمرت مساحات شاسعة من المناطق الصالحة للزراعة وتجريف النخيل والبساتين وهجرة الكثير من الأسر الريفية بسبب الدمار الذي طال أراضيهم ،أذ وصل التلف في المساحات الخضراء والبساتين ما يقارب نسبة (23%) من المساحة الكلية للأراضي الزراعية ، كما تسببت الأمطار الحامضية الى تدهور (62500) الف/ دونم من الأراضي الصالحة للزراعة وتدمير (1125) الف/ دونم من الغابات الطبيعية التي تعد من المراعي الجيدة مما انعكس سلبا على الإنتاج الزراعي (عبد الرضا،2008،80)، و يمكن تقسيم المقومات الأساسية لقطاع الزراعة في العراق على النحو التالي:

1 – الأراضي الزراعية : تعد الأراضي الصالحة للزراعة من المقومات الأساسية التي يرتكز عليها النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ويبلغ أجمالي المساحة الكلية في العراق بحوالي (174) مليون دونم وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة يعادل (44.46) مليون دونم وهي تشكل ما نسبته (26%) من المساحة الكلية، بينما تشكل مساحة الأراضي المستغلة أي المزروعة فعلا حوالي (16) مليون دونم وهي تمثل ما نسبة (30%) هذا يدل على أن ما نسبته (70%) من أجمالي الأراضي الصالحة للزراعة هي (بور) متروكة من دون استغلال، (الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات البيئة، المؤشرات الزراعية،2019،2) وهذا يؤكد ان هناك طاقات لازالت غير مستغلة في القطاع الزراعي والتي يمكن أن تكون عنصر جذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة لاستغلالها. وتقسم الأراضي المزروعة في العراق حسب طريقه الإرواء الى منطقتين هما: (دهش،2016،127)

أ- **المنطقة الديمية (Rained Area)**: وتبلغ مساحتها (22.1) مليون دونم ، وتمثل نسبة (49.8%) من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة والتي تعتمد على مياه الأمطار في عملية ري القسم الأكبر من اراضيها وتقع اغلب الأراضي في المناطق الشمالية من العراق اذ يكون النمط الزراعي السائد هو زراعة المحاصيل الشتوية من الحبوب مثل الحنطة والشعير.

ب- **المنطقة المروية (Irrigated Area)** : وتبلغ مساحتها (22.3) مليون وتمثل نسبة (50.2%) من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة وهي تعتمد على المياه السطحية والجوفية في ارواء اراضيها وتقع اغلب المساحات المروية في مناطق الوسط والجنوب من العراق ، تكون طريقة الري اما سيحا او الري بالواسطة.

تشير بيانات الجدول (1) والشكل (2) الى التطورات التي حدثت في الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة ، إذ يلاحظ أن هناك انخفاضاً لكل من الأرضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة عامة خلال مدة البحث (2004-2020) فقد انخفضت الأراضي الصالحة للزراعة من(44.46) مليون دونم عام 2004 الى (18.1) مليون دونم عام 2020 وقد بلغ متوسط الأراضي الصالحة للزراعة (37.97) مليون دونم ، وهذا يعزى لعدة اسباب اهمها توقف مشروعات استصلاح الاراضي الزراعية لعدم وجود تخصيصات مالية لهذه المشروعات وأتساع ظاهره التصحر إذ تشكل نسبة الاراضي المهددة بالتصحر(94.3%)(الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات زراعية،2019،9) . فضلا عن انخفاض كميات المياه الواردة وارتفاع نسبة الملوحة ، وقد انعكس هذا الانخفاض على مساحة الأراضي المستغلة في الزراعة وقد بلغت ادنى نسبة استغلال نحو(14.53%) في عام 2015 نتيجة سيطرة التنظيمات الإرهابية على اغلب المناطق الزراعية في نينوى وصلاح الدين والانبار, ومعظم مناطق ديالى، فيما سجلت اعلى نسبة استغلال للأراضي الزراعية (83.65%) عام 2020 نتيجة زيادة كمية الامطار الساقطة ومساهمة وزارة الزراعة بدعم القلاحين والمزارعين بالمستلزمات الزراعية وحماية المنتج واعطاء المستحقات المالية مما شجعهم على التوسع الافقي في المساحات المزروعة (البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2020، 17) وقد بلغ متوسط الاستغلال للمساحة المزروعة (35.63) مليون دونم ، إذ سجلت البيانات معدل نمو مركب لكل من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والاراضي المزروعة (5.46 -%) و(0.65%) على التوالي، الذي يعكس مستوى الانخفاض في اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة.

الجدول(1) مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والمزروعة في العراق للمدة (2004–2020) (مليون دونم)

السنوات	اجمالي المساحات الصالحة للزراعة	مساحات الاراضي المزروعة	نسبة الاستغلال %	معدل النمو في الأراضي المزروعة %
2004	44.4	13.64	30.67	-
2005	34.4	14.70	42.73	7.75
2006	48.0	14.05	29.28	-4.37
2007	30.4	14.24	46.86	1.33
2008	44.4	14.23	32.06	-0.06
2009	48.0	10.40	21.67	-26.94
2010	44.0	12.11	27.52	16.44
2011	43.1	13.02	30.21	7.52
2012	50.1	12.74	25.44	-2.13
2013	52.3	14.02	26.82	10.05
2014	52.2	14.53	27.84	3.64
2015	47.8	6.95	14.53	-52.19
2016	23.4	5.51	23.55	-20.71
2017	23.4	6.41	48.79	16.64
2018	23.4	6.42	27.46	0.14
2019	18.1	12.08	66.76	88.03
2020	18.1	15.14	83.65	25.30
المتوسط	37.97	11.77	35.64	4.40
معدل النمو المركب	- 5.46%	0.65%	0.64%	

المصدر:

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للأحصاء، احصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة، ذات الأولوية في العراق ،للسنوات (2012،2011، 2016، 2018)،

وزارة الزراعة ،دائرة التخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء الزراعي ، البيانات الاحصائية السنوية ، النشاط الزراعي للسنوات (2019، 2020).

* احتساب معدل النمو المركب على أساس المعادلة التالية = [(سنة المقارنة / سنة الأساس) ^ (1/n−1)] – 1) X 100

* تم احتساب نسبه استغلال الأراضي الزراعية بقسمه الأراضي المزروعة على الأراضي الصالحة للزراعة.

* تم احتسابه معدل النمو من حسب الصيغة الاتية : $R = \frac{Pn-P0}{P0} X100$

الشكل(2) مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة في العراق للمدة(2004–2020) المساحة(مليون/دونم)

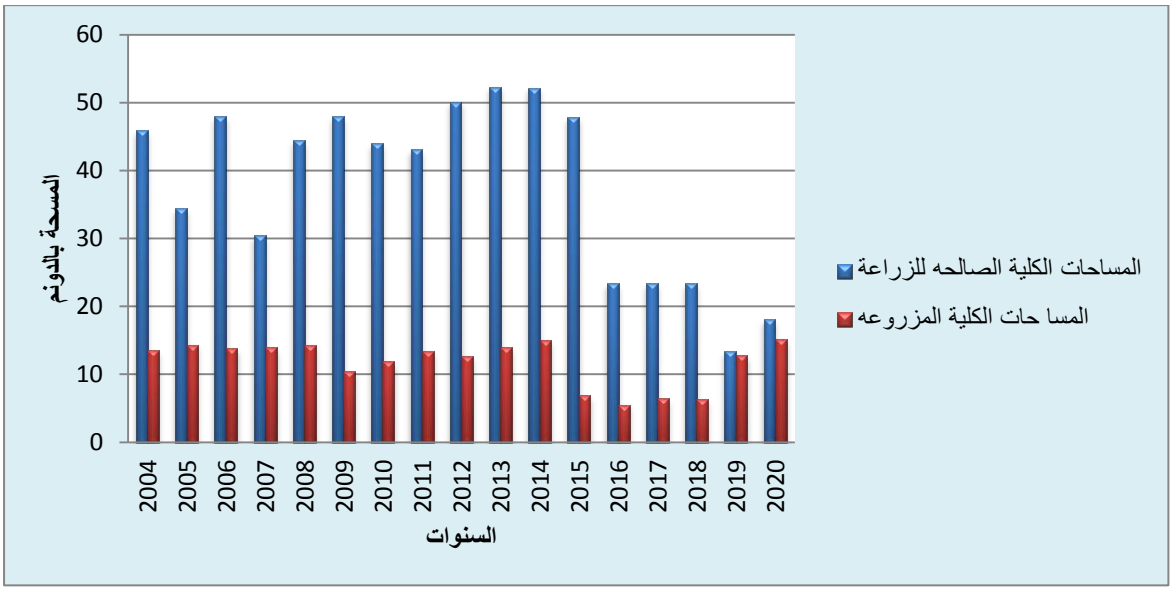

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (1)

وقد اشار(تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي،2016،7) أن من أسباب انخفاض المساحات المزروعة في العراق هي ظاهرة تجريف البساتين والأراضي الزراعية وتحويلها الى مناطق سكنيه نتيجة تقصير الدوائر المعنية مثل دائرة الأراضي الزراعية ومديريات الزراعة في المتابعة الميدانية للعقود الزراعية المعنية بمعرفة حال الأراضي وكيفية استغلالها والحفاظ عليها وخاصة بعد عام 2003 الأمر الذي فسح المجال للتجاوز على هذه الأراضي هذا من جانب ومن جانب أخر ان تعطيل القوانين والقرارات النافذة ساهم وبشكل كبير في قيام الفلاحين والمزارعين بالتفريط في أراضيهم وخاصة الاراضي الزراعية المتعاقد عليها والتصرف بها وبيعها لتتحول لمناطق سكنية.

2 –**الموارد المائية** : تتعدد مصادر المياه في العراق وتأخذ اشكالاً متنوعة منها المياه السطحية مثل الانهار والبحيرات والاهوار ومنها المياه الجوفية مثل الابار والعيون والينابيع ، فضلاً عن مياه الامطار التي تسقط في معظم مناطق العراق وخصوصاً الشمالية منها ، يعد العراق من الدول ذات التبعية المائية وذلك لأنه يعتمد بشكل كبير على الدول المجاورة (تركيا، سوريا، ايران) لتوفير مصادر المياه العذبة المتدفقة اليه، فقد بلغت نسبة التبعية المائية في العراق (60.8%) ، والنسبة الباقية (30.2%) هي مصادر ذاتية داخلية حسب تقرير(منظمة الاغذية والزراعة الفاو،2003،2) لذلك فأن الوضع المائي اصبح حرجا في العراق، وينذر

بحدوث كارثه مائية ، بسبب العجز المائي الذي يؤثر في الوضع الاقتصادي وبالخصوص القطاع الزراعي إذ أن شحة المياه ستلحق الضرر بالإنتاج الزراعي الذي يشكل السلة الغذائية في العراق ، كما يُعرض مساحات شاسعه من الأراضي للتصحر والتي تنعكس أثارها على التنوع البيئي والبيولوجي .

يعد نهرا دجله والفرات المصدرين الأساسيين للمياه السطحية في العراق ، حيث ان (67%) من واردات مياه دجله تأتي من مصادر خارجيه، اما نهر الفرات فأن وارداته (88%) تأتي من تركيا و(9%) من سوريا و(3%) من العراق (الجبوري ،2019، 15) ، وقد اسهما ويشكل كبير برفد القطاع الزراعي بالمياه وعلى مدى عقود طويلة .

يوضح الجدول(2) والشكل(3) الواردات المائية السطحية لنهري دجله والفرات أذ تلاحظ التغيرات في الوارد السنوي لنهري دجله والفرات بين سنة واخرى ، إذ تراوح الإيراد المائي السنوي لنهر دجله بين حد ادنى بلغ نحو (20.37) مليارم^3/ سنة في عام (2008) نتيجة شحة المياه بسبب ندرة الامطار في احواض تغذية الانهار فيما بلغ اعلى مستوى لهُ إذ بلغ (76.52) مليار م^3/ سنة في عام 2019 ثم تباينت الواردات المائية من عام الى اخر وقدر المتوسط العام بنحو (36.51) مليار م^3/ سنة وذلك التباين ادى الى تحقيق معدل نمو مركب سالب بلغ (0.0254 -%) خلال المدة (2004-2020) .

في حين سجل نهر الفرات اعلى وارد مائي بلغ (20.62) مليار م^3/سنة في عام 2006 وقد بلغ ادنى مستوى له (7.5) مليار م^3/سنه عام 2015 نتيجة تشغيل منظومة السدود التركية والسورية (تقرير الموارد المائية ،2015، 5) و بلغ متوسط الوارد المائي لنهر الفرات نحو(14.15) مليار م^3/سنة وقد سجل معدل نمو مركب سالب قدره (0.001-%) خلال المدة نفسها.

اما اجمالي الوارد المائي للنهرين قد بلغ اعلى مستوى (93.47) مليار م^3 /سنه في عام 2019، وادنى مستوى لـهَ بلغ (32.96) مليار م^3/ سنه في عام 2018 و بلغ متوسط اجمالي الواردات المائية للنهرين نحو(52.49) مليار م^3/ سنة في حين سجل اجمالي الواردات المائية خلال المدة نفسها معدل نمو مركب سالب بلغ(0.016 %-) ، أذ يشير الى الانخفاض المستمر في مستوى المياه في النهرين نتيجة السياسات المائية التي تقوم بها تركيا وسوريا وايران، ومع استمرار الجانب التركي والسوري بإقامة السدود والمشروعات الأروائيه. فضلاً عن قيام الجانب الايراني بأغلاق جميع الروافد التي تصب في نهر دجلة فأن هذا يؤدي الى استنزاف حوالي(26) مليار م^3 / سنة من اجمالي الواردات المائية ، وكذلك تؤدي الى تردي جودة المياه وتلوثها، مما يزيد من نسبة ملوحة المياه نتيجة النقص الحاصل في الإطلاقات المائية، مما يؤدي الى رفع تكاليف معالجة المياه الصالحة للاستخدام (سلامه،2001، 112) .

جدول(2) الواردات المائية لنهري دجله والفرات واجمالي الواردات المائية في العراق للمدة(2004-2020)

السنة المائية*	واردات نهر دجله ورافده مليار/م^3	واردات نهر الفرات مليار/م^3	اجمالي الواردات المائية مليار/م^3
2004 - 2003	44.42	20.54	64.96
2005 - 2004	37.08	17.57	54.56
2006 - 2005	44.60	20.62	65.22
2007 - 2006	39.86	19.33	59.19
2008 - 2007	20.37	14.70	35.07
2009 -2008	47.69	19.32	67.01
2010 -2009	37.67	12.45	50.12
2011 -2010	33.95	14.62	47.57
2012 -2011	28.69	20,42	49.11
2013 -2012	40.89	15.13	56.02
2014 -2013	21.72	15.53	37.25
2015 -2014	27.50	7.50	35.00
2016 -2015	39.6	15.15	54.75
2017 -2016	27.37	13.16	40.53
2018 -2017	23,40	9.58	32.96
2019 -2018	76.52	16.95	93.47
2020 -2019	29.39	20.20	49.59
المتوسط	36.51	14.15	52.49
معدل النمو المركب	-0.025	-0.001	-0.016

المصدر :

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير الموارد المائية ، سنوات متفرقه .

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية السنوية،احصاءات البيئة، سنوات متفرقه

احتسب المتوسط ومعدل النمو المركب من قبل الباحث

*السنة المائية: تبدا السنة المائية في حسابات وزارة الموارد المائية في العراق من الاول من تشرين ولمدة عام وتكون على موسمين وتقسم الى ثلاث انواع هي سنة مائية فيضانيه ، وسنة معتدلة ، وسنة جافة .

الشكل (3) الوارد المائي لنهري دجلة الفرات ومجموع الوارد المائي للنهرين للمدة (2004-2020)

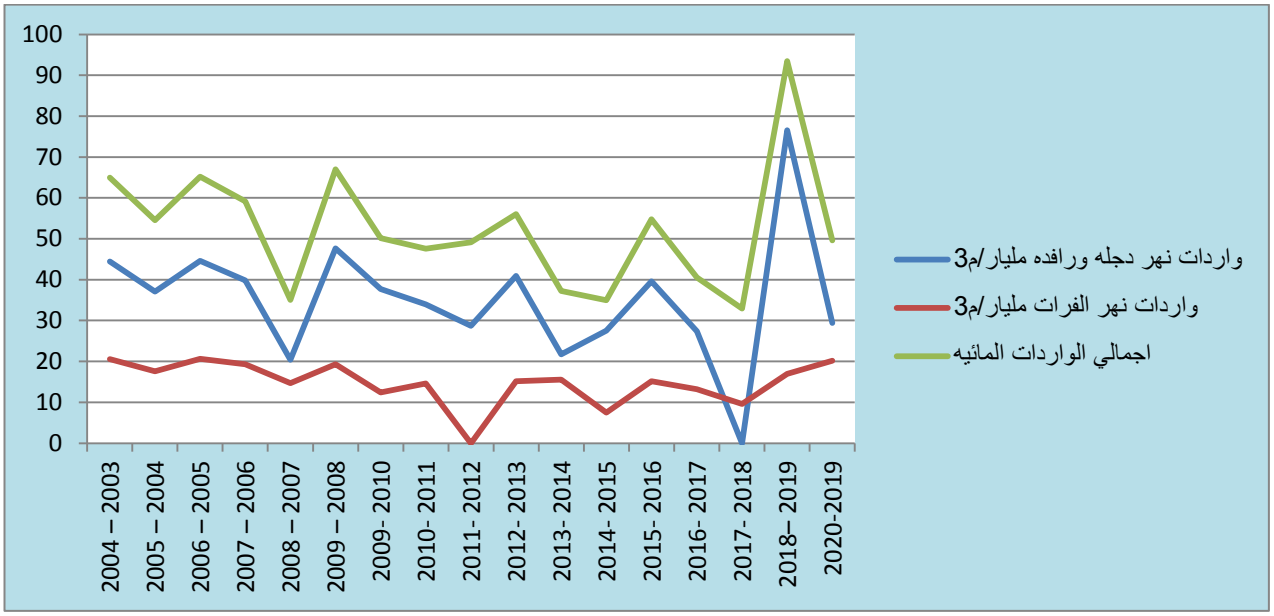

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (2).

ب- المياه الجوفية : تمثل خزيناً استراتيجياً في العراق والذي يمكن استخدامه عند الحاجة ، وتأتي أهميته نتيجة نقص الحاصل في المياه السطحية في مناطق واسعة من العراق، وتتوزع مكامن المياه الجوفية في مناطق مختلفة من العراق هي المنطقة المتموجة وتشكل (3.1) مليار م^3/ سنه من كمية الخزين الاستراتيجي ومن ثم منطقة الصحراء الغربية وتليها بادية الجزيرة ومنطقة السهل الرسوبي ، وغالبا ما تكون المياه الجوفية ذات نسبة ملوحة عالية مما يتعذر استخدامها لأغراض الزراعة وكذلك الشرب والمياه الجوفية هي تشابه المياه السطحية من حيث تغير كمياتها بسبب اعتمادها علي كمية الأمطار المتساقطة التي تغذيها ،التي تدنت وانخفضت بدرجة كبيرة نتيجة التغيرات المناخية والبيئية (تقرير الموارد المائية،2015،6) وقدرت كمية المياه الجوفية المستغلة بلغت نحو(6.9) مليار م^3/ سنه .

ج- الأمطار: هي أحد مصادر المياه المهمة التي تغذي نهرا دجلة والفرات والتي يعتمد عليها في زراعة الحبوب كالحنطة والشعير، وخاصة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية وتزداد كميتها من (50) ملم في الجنوب الغربي من العراق إلى (800) ملم في المناطق الشمالية. الجزء الشرقي منه، ولا يتجاوز في وسط وجنوب العراق معدل هطول الأمطار السنوي (150) ملم، وتنتشر الزراعة المستدامة في المناطق التي يكون معدل هطول الأمطار فيها محصوراً بين (600-800) ملم سنوياً. يعد العراق احد دول العالم الذي يعاني من مشكلة الاحتباس الحراري نتيجة تلوث الهواء واختلال نسب الغلاف الغازي والتي اسهمت بشكل كبير بارتفاع

درجات الحرارة كونها تقع ضمن المناطق المدارية وشبه المدارية والذي فاقم المشكلة هو اتساع موجات الجفاف وشحة الامطار وتذبذبها مما اثر وبشكل كبير على قطاع الزراعة في العراق ، كما ان ما حصل من شحة كمية الامطار خلال عامي2007و2008 ادت الى المزيد من الجفاف والتصحر(الجواهري، الشمري ،2009، 25) .

وقدر الاستخدام السنوي للمياه للأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية والبيئية ، اذ بلغ استهلاك القطاع الزراعي نحو(30.17)مليار م^3/سنه وتقدر نسبته (86%) من الواردات المائية فيما يستهلك القطاع الصناعي (1.79) مليار م^3/سنه وبنسبه(5%)، في حين بلغ الاستخدام المنزلي للمياه بنحو (1.07) مليار م^3/ سنه وشكل نسبه (3%) من اجمالي الواردات المائية، وبلغ مقدار الاستهلاك البيئي والهدر(2.14) مليار م^3/ سنه وشكلت نسبته (6%) من اجمالي الواردات المائية (مؤشرات التنمية المستدامة ذات الاولوية، 2012، 70).

وبناءً على ما تم استعراضه من واقع المياه في العراق فأنه يعاني من مشكلة نقص كمية الواردات المائية القادمة من دول المنبع كون العراق من الدول ذات التبعية في مصادر المياه لذا فهو شديد التأثر بالسياسات المائية التي تقوم بها دول الجوار، وتأخذ مشكلة المياه في العراق ثلاثة اتجاهات هي:-

الاتجاه الاول: يتعلق بالتغيرات المناخية خلال السنوات الماضية ومنها قلة الأمطار وارتفاع نسب التبخر نتيجة ارتفاع درجات الحرارة .

الاتجاه الثاني: يتعلق بضعف ادارة الموارد المائية وسوء استخدامها بسبب وسائل الري التقليدية والتي تؤدي هدر كميات كبيرة من المياه في مقابل تزايد الطلب على المياه بسبب النمو السكاني وتنامي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزايد الطلب على الغذاء والدعوات الى تحقيق الامن الغذائي في العراق .

الاتجاه الثالث: فهو اقليمي ويتعلق بالسياسات التي افرزتها دول الجوار والتي اخذت تهيمن على الموارد المائية متجاهلةً بذلك قوانين تنظيم المياه بين الدول المتشاطئه.

3-الموارد البشرية: يمثل السكان حجم القوى العاملة المتوافرة لأي دولة، والذي يعكس العلاقة الطردية بينهما، فان الزيادة في عدد السكان تؤدي الى زياده في عدد القوى العاملة ، لذا فأن توزيع السكان جغرافيا له تأثير في حجم القوى العاملة المتوافرة في الدولة، اذ يعد العامل البشري احد العناصر الأساسية لعمليات الإنتاج ومنها الزراعية، وعليه فأن من الضروري معرفه حجم السكان ومعدلات نموه . إذ تشير البيانات الإحصائية من خلال

المسوحات والإسقاطات السكانية التي يجريها الجهاز المركزي للإحصاء الى أن العراق من الدول التي شهدت معدلات نمو سكاني مرتفع ، وهذا ناجم عن ارتفاع معدلات الخصوبة في المجتمع العراقي إذ بلغت (3.90) لسنه (2018) هذا يعكس الزيادة الحاصلة في عدد السكان، ان هذا النمو المستمر في عدد السكان يولد ضغطاً على الموارد المتاحة نتيجة لزياده الطلب المحلي على المواد الغذائية. يبين الجدول (3) الزيادة الحاصلة في اجمالي عدد سكان العراق ومن خلال المدة (2004–2020) نلاحظ ان عدد السكان ارتفع من (27139) الف نسمه عام (2004) ليصل الى (40127) الف نسمه عام (2020) وبمعدل نمو سنوي موجب قدره (2.7%) ، وقد شكل سكان الحضر نسبه نحو (70%) من اجمالي السكان في حين شكل سكان الريف نسبه بنحو(30%) من اجمالي السكان ، حيث يتبين ان تزايد سكان الحضر بنسبه اكبر من سكان الريف وترجع هذه الكثافة السكانية في الحضر الى العديد من الأسباب منها هجرة الكثير من سكان الريف الى المدينة نتيجة التدهور في القطاع الزراعي وكذلك شحة المياه التي اثرت في محاصيلهم الزراعية وكذلك مواشيهم ومن ثم انخفاض الإنتاج. الذي ادى لانخفاض الدخول للأسرة الريفية وارتفاع تكاليف المعيشة دفعهم للبحث عن مهن اخرى غير الزراعة لتحسين مستوى الدخل لديهم هذا من جانب ومن جانب اخر يتسم المجتمع الريفي بانخفاض راس المال البشري والذي ادى الى انخفاض التعليم والخدمات الصحية ومياه الشرب كما ان انخفاض برامج التدريب والوعي الزراعي لدى المزارعين، كلها عوامل اسهمت في ترك المزارعين لأراضيهم، وفي المقابل ان هذا الانخفاض في الأراضي الصالحة للزراعة انعكس سلبا على متوسط نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة الذي يعد من المؤشرات المهمة في قياس نمو وتطور القطاع الزراعي ، أذ يبين هذا المؤشر حاله عدم التوازن بين عدد السكان ومساحه الأراضي المزروعة في الدول ويمكن قياسه من خلال قسمه الأراضي المزروعة على عدد السكان (الحيالي،2019، 53) فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية خلال المدة نفسها حوالي (36.9%) وقد بلغ متوسط نصيب الفرد اعلى قيمه له (52.2) عام (2005) نتيجة ارتفاع مساحات الأراضي المزروعة في حين سجل ادنى قيمه له (14.8)عام(2016) نتيجة الأحداث الأمنية غير المستقرة ونزوح العوائل بسبب داعش وسيطرتها على نينوى والأنبار وصلاح الدين .وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (1.68–%) وهو ما يعكس النقص الحاصل في نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، تشير معدلات النمو السالبة الى تراجع واضح في اداء القطاع الزراعي .

جدول(3)اجمالي عدد السكان والتركيبة السكانية لكل من الريف والحضر في العراق للمدة (2004–2020) (الف نسمه)

السنة	اجمالي السكان (1)	عدد سكان الريف (2)	عدد سكان الحضر (3)	معدل النمو السنوي لأجمالي السكان %	نسبه % 1/2	نسبه % 1/3	نصيب الفرد من الأراضي المزروعة%
2004	27139	8743	18379	-	32	68	50.4
2005	27963	9025	18942	2.8	32	68	52.2
2006	28810	9271	19668	2.9	32	68	48.9
2007	29682	9532	20148	3.1	30	67	47.9
2008	31895	9786	22113	3.1	30	69	45.9
2009	31664	9820	21844	3.2	31	69	33.1
2010	32489	1007	22418	3.3	30	69	36.9
2011	33338	1037	23003	3.4	34	69	39.4
2012	34207	1052	23679	3.5	31	69	37.4
2013	35095	1072	24362	3.6	30	69	40.9
2014	36004	1092	25081	3.5	30	70	42.5
2015	35213	1110	25824	3.6	30	73	18.6
2016	36169	1090	25262	3.7	31	70	14.8
2017	37139	1118	25940	3.8	30	70	30.0
2018	38124	1149	26628	3.9	31	70	16.5
2019	39127	1178	27338	3.6	31	70	34.6
2020	40150	1128	28892	3.4	32	71	38.4
معدل النمو المركب لنصيب الفرد			% -1.68				

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، التعداد العام للسكان ، سنوات متفرقة.

ثانيا – العوامل التقنية والمستوى التكنولوجي .

ان استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة بقسميها البيولوجي والميكانيكي تعد مؤشراً للتحول من الزراعة ذات الاساليب التقليدية الى الزراعة الحديثة، وأن هناك علاقة طردية بين انتاجية وحدة المساحة والتغيرات التكنولوجية وان انخفاض استخدامها يؤدي الى تباطؤ في التنمية الزراعية اذ تشير الدراسات ان الإنتاج الزراعي في العالم حقق زياده قدرت نسبتها(30–50%) نتيجة استخدام الأسمدة الكيماوية التي ادت الى زيادة غلة كل(10000) م ² زراعي من (1.13) طن الى (2.71) طن (الراوي،2009،190)، لذا سنتطرق لكل من الاسمدة والمكننة لبيان دورهما في اداء القطاع الزراعي :

1 – استخدام الأسمدة الكيمياوية (Chemical fertilizer) : وتشمل المركبات العضوية وغير العضوية والتي تعمل في زياده خصوبة التربة، التي تمد المحاصيل الزراعية بالمواد المغذية من اجل زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي، لغرض رفع انتاجية وحدة المساحة المزروعة كماً ونوعاً.

الجدول (4)الكميات المجهزة من الأسمدة الكيمياوية المختلفة للفلاحين في العراق للمدة (2004–2020)

السنوات	كمية الأسمدة المجهزة 1000طن	معدل النمو السنوي	معدل استخدام الأسمدة (كغم/هكتار)	الإنتاج الزراعي النباتي(1000طن)
2004	255293	--	24.7	9772
2005	438985	71.9	42.1	9973
2006	273694	-37.6	46.5	9744
2007	228060	-16.6	37.9	10084
2008	250966	10.0	57.2	7938
2009	334807	33.4	60.2	7955
2010	324911	-2.9	34.3	8693
2011	550342	69.3	39.1	7766
2012	349066	-36.5	49.4	10959
2013	396460	13.5	50.1	8497
2014	228918	-42.2	19.5	12613
2015	236584	3.3	15.5	5368
2016	274307	15.9	28.8	6166
2017	479944	74.9	50.3	5866
2018	503055	4.8	50.3	4510
2019	486294	-3.3	–	9839
2020	523291	7.6	–	–
المتوسط	360881		40.3	7971.8
النمو المركب	4.31			0.007-

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية، مديرية الاحصاء الزراعي.

معدل استخدام الاسمدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicato

يشير الجدول (4) الى الكميات المجهزة من الأسمدة من قبل وزارة الزراعة خلال المدة (2004–2020) ، فقد بلغ المتوسط السنوي للكميات المجهزة من الاسمدة (360881) الف/ طن وبمعدل نمو سنوي مركب قدر(4.31%) ولكنها مازالت لا تسد متطلبات القطاع الزراعي ويعود السبب في ذلك الى النقص الكبير في كميات الأسمدة المجهزة للمزارعين نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية في اغلب المنشآت المصنعة مثل معامل خور الزبير ومعمل القائم ومعمل بيجي، ادى الى انخفاض الكميات المعروضة، اذ لا تغطى (20%) من حاجة القطاع الزراعي .

كما اثر ارتفاع اسعار الأسمدة الكيمياوية المحلية منها والمستوردة نتيجة انخفاض الدعم الحكومي، الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، فقد بلغ سعر الأسمدة المركبة(900) الف دينار/طن ، وكما بلغ سعر سماد اليوريا (650) الف دينار/طن عام 2011 ، مما ادى الى عزوف الكثير من الفلاحين و المزارعين عن شراء الأسمدة وهذا انعكس على انتاجية الدونم ومن ثم انخفاض الإنتاج الزراعي (دهش، 2014،191).

2- استخدام المكننة الزراعية : لا يمكن تطور القطاع الزراعي من دون الاخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة ويعد العراق في طليعة الدول العربية التي اهتمت باستخدام المكننة الزراعية ، والقيام بتشكيل مديرية المكائن والآلات الزراعية العامة وهي المسؤولة عن تجهيز الآلات الزراعية وتهيئة الكوادر الفنية اللازمة لتشغيلها واستغلالها بشكل كفوء، وتعد من متطلبات التنمية الزراعية وذلك لأنها تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي ، كما تقوم بتخفيض جهد العمل الزراعي وتحسين ظروف الانجاز وخفض كلفة العمليات الزراعية. (العقيدي،2006،4) .الا ان المراحل التي مر بها العراق من صراعات مع دول الجوار والحصار الاقتصادي وتغير نظامه السياسي اثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة في نقل واستخدام التكنلوجيا الحديثة في القطاع الزراعي.

ونشير هنا ان هذه الارقام تقديرات من قبل جهاز الاحصاء الزراعي لذلك تبدو الكثير من الارقام غير منطقية, ولا توجد احصاءات زراعية وانما يتم تقديرها بعد حساب المستورد منها. يوضح الجدول(5) تطور اعداد الساحبات والحاصدات والمضخات في القطاع الزراعي للمدة (2004-2020) فقد كانت معدلات النمو السنوية المركبة للساحبات والحاصدات سالبة (2.09-%) و(3.55-%) على التوالي اذ يشير معدل النمو السالب لكل من الساحبات والحاصدات الى الانخفاض في معدل استخدامها وهذا ناتج عن تقادم العديد من المكائن وضعف الصيانة وقلة المواد الاحتياطية التي توفرها الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، وانخفاض الاستثمارات في مجال المكائن والمعدات، فضلا عن استخدام الساحبات للعديد من الاغراض غير الزراعية ، مما اثر وبشكل سلبي في العمليات الانتاجية الزراعية ،في حين كان النمو السنوي للمضخات موجبا (15.04%) بسبب استخدام المزارعين والفلاحين العديد من المضخات في عمليات الاستزراع السمكي اي في احواض تربية الاسماك ، ويمكن القول أن تدني استخدام المكننة الزراعية يؤدي الى انخفاض الكفاءة الزراعية، ومن ثم تدني الانتاج الزراعي في العراق.

جدول(5) اعداد الساحبات والحاصدات والمضخات في القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004-2019)

السنوات	اعداد الساحبات	معدل التغير %	اعداد الحاصدات	معدل التغير %	اعداد المضخات	معدل التغير %
2004	63717	-	6155	-	10950	-
2005	64600	1.4	6205	0.8	10950	0.0
2006	51290	-20.6	2140	-65.5	10690	-2.4
2007	48952	-4.6	2215	3.5	10840	1.4
2008	52650	7.6	2313	4.4	10810	-0.3
2009	52792	0.3	2373	2.6	10850	0.4
2010	68777	30.3	4966	109.3	34320	216
2011	70568	2.6	5111	2.9	169478	393
2012	75493	7.0	5291	3.5	179788	6.1
2013	78794	4.4	5522	4.4	178109	-0.9
2014	78384	-0.5	5600	1.4	176697	-0.8
2015	71538	-8.7	5528	-1.3	161334	-8.7
2016	69213	-3.3	5501	-0.5	151565	-6.1
2017	59066	-14.7	5224	-5.0	134807	-11.1
2018	35009	-40.7	2740	-47.5	115045	-14.6
2019	45469	29.8	3451	25.9	103091	-10.3
المتوسط	58018		4395		91832	
النمو المركب	-2.09%		-3.55%		15.04%	

المصدر: وزاره الزراعة ، دائرة التخطيط والمتابعة ، الاحصاءات الزراعية، سنوات متفرقة

المتوسط ومعدل النمو المركب تم استخراجه من قبل الباحث

ثالثا: واقع الإنتاج الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)

1تطور الانتاج النباتي في العراق للمدة 2004-2020

أ- أنتاج المحاصيل الزراعية

يعد الإنتاج الزراعي النباتي المحلي المصدر الأول لعرض الغذاء إذ يحتل اهمية كبيرة من اجمالي الانتاج الزراعي نظرا لأهمية المحاصيل التي يشملها الانتاج النباتي كالحبوب والخضراوات والفواكه والعديد من المحاصيل الزراعية البقولية والصناعية والزيتية وحتى العلفية منها ، ولاسيما في تأمين الاحتياجات الغذائية والصناعية والتجارية يتأثر الإنتاج الزراعي بالعديد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ، التي تنعكس على عرض الغذاء، والذي تجعله عرضه للتقلبات الشديدة والمستمرة .

يوضح الجدول(6) الذي يبين اجمالي الإنتاج والمساحة الزراعية للمجموعات المحصولية في العراق للمدة (2004- 2019) تشير البيانات الإحصائية بانخفاض في المساحة المزروعة والإنتاج اذ بلغ اجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل (13.534)الف دونم عام 2004 وبلغ اجمالي الإنتاج بحدود (9.772)الف دونم ، بينما بلغت المساحة المزروعة (13.885)الف دونم في عام 2019 وبلغ اجمالي الإنتاج(9.839) الف طن ويعزى ذلك وفرة الامطار خلال الموسم ومساهمته وزارة الزراعة بدعم الفلاحين والمزارعين سواء كان بالمستلزمات الزراعية(بذور،اسمدة، مبيدات ،وتقنيات حديثة) وبحماية المنتج المحلي والتخطيط العلمي السليم، فضلاً عن اعطاء المستحقات المالية للفلاحين المسوقين لمحصولي الحنطة والشعير من قبل وزارة التجارة (البنك المركزي ،التقرير الاقتصادي السنوي،14،2019). وبدراسة التركيب المحصولي في العراق نلاحظ أن محاصيل الحبوب تشكل الجزء الأكبر من المساحة المحصولية كونها تعد من المحاصيل النقدية ومصدر الغذاء الاول للمجتمع العراقي، أذ بلغت مساحتها نحو(11177) الف دونم اذ شكلت نسبة82% من اجمالي المساحة المزروعة في عام 2004 واتسمت بعدم الاستقرار إذ انخفضت الى حوالي (8.619)الف دونم في عام 2009، ثم عاودت بالارتفاع لتصل الى اكبر مساحه مزروعة بلغت (13.989) الف دونم عام 2014 ،ثم انخفضت مره اخرى لتصل الى (10956)الف دونم وبنسبة(78%) عام 2019 وتأتي محاصيل الخضراوات بالمرتبة الثانية بعد الحبوب من حيث المساحة المزروعة والإنتاج اذ بلغت المساحة (1310)الف دونم وبنسبة(9.6%) عام 2004 وحوالي (515)الف دونم وشكلت نسبة (3.7%) عام 2019.

جدول (6) اجمالي الانتاج والمساحة المزروعة للمجاميع المحصولية في العراق للمدة (2004-2020) الانتاج = الف طن المساحة = دونم

السنه	محاصيل الحبوب		محاصيل الخضروات		المحاصيل الزيتية		المحاصيل البقولية		محاصيل صناعيه		محاصيل الدرنات		المحاصيل العلفية		اجمالي المساحة	اجمالي الانتاج
	المساحه	الانتاج	المساحه	الانتاج	المساحه	الانتاج	المساحه	الانتاج	المساحه	الانتاج	المساحه	الانتاج	المساحه	الانتاج		
2004	11177	3328	1310	3625	200	59	163	44	79	36	226	795	379	1885	13534	9772
2005	11866	3704	1311	4263	248	80	161	47	108	43	301	106	358	1730	14353	9973
2006	11415	3984	1423	3027	191	70	144	51	89	37	263	938	358	1637	13883	9744
2007	11873	3744	1250	3740	164	60	174	47	65	29	217	777	337	1687	14080	10084
2008	12265	2222	1177	3536	131	55	145	28	30	11	204	499	367	1587	14319	7938
2009	8619	2641	1152	3404	53	15	112	18	53	23	112	290	314	1564	10415	7955
2010	10292	4329	1043	2576	81	39	46	22	82	45	103	304	276	1378	11923	8693
2011	11063	1737	1149	3746	102	36	547	24	54	45	214	662	310	1516	13439	7766
2012	10861	4790	1128	3758	63	21	54	20	68	37	234	722	338	1611	12746	10959
2013	12058	1828	1153	3736	55	17	64	23	55	236	217	785	425	1872	14027	8497
2014	13989	7088	898	3027	22	9	36	14	6	10	149	484	437	1981	15537	12613
2015	5458	3266	468	1186	10	3	15	7	3	12	39	187	257	707	6250	5368
2016	5217	3993	377	1014	13	3	33	13	3	12	41	207	342	924	6026	6166
2017	5443	3728	414	1105	16	4	29	9	2	7	49	282	455	731	6408	5866
2018	3768	2450	390	1382	4	2	2	1	1	1	33	180	229	494	4427	4510
2019	10956	6910	515	1715	20	6	27	9	0.03	0.002	74	426	442	773	13885	9839
المتوسط	9770	3313	1022	2710	84.9	42	108.3	73	43.6	36.5	176.7	459.62	372.1	1337	11578.2	7971.8
المركب	0.0004	-0.001	0.06	0.05-	-0.04	-0.13	-0.13	-0.1	0.9-	-0.3	-0.4	0.06-	-0.03	0.009	0.05-	0.007-

المصدر: وزاره التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ،مديريه الاحصاء الزراعي ، سنوات مختلفة

وزاره الزراعة، دائرة البحوث الزراعية ، الكراس الإحصائي لنباتات المحاصيل الزراعية (الاصدار الثاني) 2016

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديريه الاحصاء الزراعي ، كراس تطوير المؤشرات الإحصائية الزراعية للمده (2002-2010)

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديريه الاحصاء الزراعي ،تقرير المحاصيل الزراعية التجميعي

كما تأتي المحاصيل العلفية في المرتبة الثالثة إذ بلغت مساحتها (379)الف دونم بنسبة28% عام2004 وبلغت حوالي (442)الف دونم وقدرت نسبتها بنحو (3.1%) عام 2019 ، وقد شكلت نسبه (7.8%) من الإنتاج الإجمالي، ويعود السبب الى التطور الحاصل في الثروة الحيوانية وحاجه المعالف والدواجن لها، في حين شكلت بقية المحاصيل الزيتية والبقولية والصناعية والدرنات ما نسبة(0.14%،0.19%،0.002%،0.5 %) على التوالي من اجمالي المساحة المزروعة عام 2019 ،ومن خلال النسب المذكورة انفاً نلاحظ تدني المساحة الزراعية للمحاصيل الزيتية والصناعية نتيجة قلة الطلب عليها بسبب اهمال الدولة للمشروعات الصناعية ، والتي سجلت اغلاقاً شبه تام ،وقد شكلت المحاصيل البقولية نسبة (0.09%) من اجمالي الإنتاج عام 2019 وذلك لأن المحاصيل البقولية لا يمكن زراعتها في غير المناطق الشمالية ذات الظروف البيئية الملائمة والمعتدلة اما محاصيل الدرنات فتعد احد مكونات السلة الغذائية للعائلة العراقية وقد زاد الطلب عليها فقد سجلت نسبه (3.4 %) من اجمالي الإنتاج عام 2019.

ب-تطور أنتاج الحبوب في العراق للمدة 2004-2020

تحتل الحبوب مكانة متقدمة على مستوى العالم من بين المجاميع المحصولية ، وهي صمام الأمان للنظام الغذائي لسكان العالم كافة اذ قدر الإجمالي السنوي لمحاصيل الحبوب من الشعير والقمح والأرز والذرة نحو2.5 مليار طن ، وهي تقدم حولي 42.5%من السعرات الحرارية الغذائية، كما تسهم بنحو 37% من امداد البروتين على مستوى العالم من بعد اللحوم والأسماك (منظمة الأغذية والزراعة ،2016،3). ومن خلال جدول (7) يمكن تتبع التطور الحاصل الانتاج الزراعي لمحاصيل الحبوب في العراق للمدة 2004-2020.

1) **محصول الحنطة** : ومن خلال متابعة بيانات المساحة المزروعة بالقمح للمدة (2004-2020) نرى أن محصول الحنطة حصل على المساحة الأكبر من بين مجموعة الحبوب ، اذ تتم الزراعة في الأراضي الديمية والمروية اذ بلغ المتوسط العام للمساحة المزروعة بالحنطة نحو(5923) الف دونم ، وقد بلغت اعلى مساحة مزروعة بالحنطة نحو(8574) الف دونم عام (2020) فيما سجلت ادنى مساحة مزروعة (3145) الف دونم عام (2018) يعلل سبب هذا الانخفاض الى النقص في المياه وقلة كمية الأمطار الساقطة وعدم وجود دعم حكومي وقلة الأراضي المستصلحة بسبب نقص التخصيصات المالية المخصصة للاستصلاح فضلا عن عدم استقرار الوضع الأمني ، اما على مستوى الإنتاج قدر اعلى انتاج للحنطة (6238) الف طن عام (2020) ،فيما بلغ ادنى انتاج (1255) الف طن عام (2008) ، كما بلغ متوسط

انتاجيه الحنطة للمدة نفسها حوالي (512)كغم/ دونم ، وقد تباينت الإنتاجية بين حد ادنى بلغ (218) كغم/دونم عام (2008) وحد اعلى بلغ نحو (825)كغم/دونم في عام (2020) ، اذ بلغ مدل النمو السنوي المركب للإنتاجية (0.045%).

جدول (7) المساحة والغلة والانتاج للمحاصيل الاستراتيجية في العراق للمدة (2004- 2020)

السنوات	محصول الحنطة			محصول الشعير			محصول الرز		
	المساحة المزروعة الف دونم	الإنتاج الف طن	الغلة (كغم/دونم)	المساحة المزروعة الف دونم	الإنتاج الف طن	الغلة (كغم/دونم)	المساحة المزروعة الف دونم	الإنتاج الف طن	الغلة (كغم/دونم)
2004	6159	1832	297	3829	805	210	351	250	711
2005	6410	2228	347	4253	754	177	428	308	721
2006	6054	2286	377	4104	919	224	502	363	723
2007	6279	2202	350	4374	748	171	497	392	789
2008	5741	1255	218	5395	404	74	339	284	731
2009	5049	1700	336	2817	501	178	219	173	787
2010	5543	2748	495	4026	1137	282	191	155	812
2011	6542	2808	429	3650	820	224	263	235	891
2012	6914	3062	442	2849	832	292	318	361	1133
2013	7376	4178	566	3363	1003	298	383	451	1177
2014	8528	5055	592	4632	1277	276	275	404	1270
2015	4146	2645	637	1003	239	328	110	109	988
2016	3697	3053	825	1062	499	470	154	181	1175
2017	4216	2974	705	820	303	369	222	265	1197
2018	3145	2178	690	601	191	317	217	182	838
2019	6331	4343	686	3721	1518	408	511	575	1123
2020	8574	6238	727	4528	1756	487	406	464	1140
المتوسط	5923	2987	512	3236	806	281	316	303	953
معدل النمو	0.019	0.074	0.054	0.009	0.046	0.050	0.008	0.037	0.028
ادنى قيمه	3145	1255	218	601	191	74	110	109	711
اعلى قيمة	8574	6238	825	5395	1756	487	502	575	1270

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية للفترة(2002-2010).

وزارة الزراعة، قسم بحوث الاقتصاد الزراعي، الكراس الاحصائي لبيانات المحاصيل الزراعية، الاصدار الثاني 2016

2) **محصول الشعير** : يعد من المحاصيل الرئيسة التي تزرع في العراق ويأتي بالدرجة الثانية بعد الحنطة، اذ يشكل جزءا من غذاء الأنسان ، وكما تستخدم نسبه عالية منه كأعلاف حيوانية، وقد بلغ متوسط المساحة المزروعة خلال مدة البحث (503) الف دونم وتباينت المساحة المزروعة بين حد ادنى يلغ حوالي (110) الف دونم عام (2015) وحد اعلى بلغ حوالي (316) الف دونم، في حين بلغ متوسط الإنتاج نحو(303) الف طن ،فيما بلغ متوسط الإنتاجية (953)كغم/دونم وفد بلغ معدل النمو السنوي المركب لكل من الإنتاج والإنتاجية (0.008%) ،(0.028%).

3) **محصول الـــــرز**: وهو من المحاصيل الصيفية ويزرع في الأراضي المروية يحتاج الى وفره المياه في السقي، ويمتاز العراق بإنتاج اصناف جيده مثل العنبر والياسمين وتتمركز زراعته في محافظة النجف والقادسية وميسان ويعد محصول ذا قيمة غذائية عالية لاحتوائه على الكربوهيدرات السهلة الهضم التي يحتاجها الأنسان والتي تمده بالطاقة: (الجبوري واخرون، 2015، 64). بلغ معدل المساحة المزروعة في العراق (351) الف/ دونم عام (2004) فيما بلغ معدل الإنتاج (250) الف طن اما الإنتاجية فقد بلغت (711) كغم/دونم ،في حين بلغ معدل المساحة المزروعة (406) الف دونم عام (2020) وقد بلغت كمية الإنتاج (464) الف/طن ومعدل انتاج الغلة (1140) كغم/دونم ، وبلغ معدل النمو السنوي (0.028 %).

2-تطور الانتاج الزراعي الحيواني في العراق للمدة 2004-2020

الانتاج الحيواني يمثل القسم الثاني من النشاط الزراعي والذي لا يقل اهمية عن القسم الاول الانتاج النباتي ، ويعد المصدر الرئيسي للبروتين في مكونات الغذاء ،اذ ان كمية البروتين الموجودة في اللحوم بأنواعها كافة ، تعد دالة في دخل الفرد وتأخذ هذه الدالة اتجاها طرديا مع الدخل، بينما يزيد استهلاك المواد الغذائية ذات التكوين النشوي مع انخفاض الدخل الى حدود معينة (النجفي ، 1993، 85) ، فهو يشكل اجمالي الثروة الحيوانية الموجودة داخل العراق ، وجميع ما نحصل عليه من حيوانات المزرعة من اللحوم الحمراء والبيضاء والالبان والجلود والصوف والشعر والوبر والسماد العضوي مضافا اليها الدواجن وبيض المادة والانتاج السمكي ويشمل استخدام بعض الحيوانات في العمل الزراعي بهدف الحصول على أعلى انتاجية يمكن الوصول اليها بأقل التكاليف اذ يسهم الانتاج الحيواني في سد احتياجات المواطنين من المواد الغذائية ، كما بالإمكان تصدير الفائض وتحقيق وفره من العملات الأجنبية .

يوضح الجدول(8) بعض المجاميع السلعية من منتجات الثروة الحيوانية ، إذ تمثل اللحوم الحمراء احد معطيات الثروة الحيوانية وفي صورة مسحوبات من تلك الثروة وقد بلغ انتاج اللحوم الحمراء نحو (132000) طن عام 2004 ليصل الى (185500) طن في عام 2020 ونلاحظ أن هناك نمو وزياده في انتاج اللحوم الحمراء طول مدة البحث الا انه ما يزال طفيفاً لا يلبي الطلب المحلي ، مما ادى الى استيراد كميات منها من دول العالم وهوما يعكس ارتفاع مرونة الطلب الداخلية اتجاه هذه السلعة ،كذلك الامر لا يختلف بالنسبة الى باقي المنتجات الحيوانية ، اذ تذبذب انتاج اللحوم البيضاء بين حد ادنى بلغ (44800) طن عام 2008 وحد اعلى بلغ (211600) طن عام 2013 ، ان هذا الانتاج المتدني في انتاج اللحوم يعزى للنقص الحاصل في الاعلاف والامراض المتفشية وقلة الخدمات البيطرية وكما نلاحظ التذبذب في انتاج بيض المائدة فقد بلغ الانتاج نحو(1118) مليون/وحدة في عام 2020 ، وقد شهدت الاسماك النهرية ارتفاعا في الانتاج فقد بلغ نحو(15495) طن عام 2004 ليصل الانتاج الى (82689) طن عام 2020، ويعزى سبب ذلك نتيجة الاهتمام بعملية الاستزراع السمكي في البحيرات والاقفاص بالمقارنة مع انتاج الاسماك البحرية التي شهدت تقلبات في كمية الانتاج ويعود انخفاض انتاج الاسماك البحرية للممارسات والمضايقات التي تقوم بها الجانب الكويتي والايراني واحتجاز الصيادين والسفن العاملة في الصيد البحري، مما ادى لعزوف الصيادين عن الصيد البحري ، وقيام بعض الصيادين ببيع الاصناف النادرة والمرغوبة وذات الاسعار المرتفعة الى الدول المجاورة (الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الوضع الاقتصادي والاجتماعي ،2009،6) ، ونظراً لأهمية الثروة السمكية في الاقتصاد العراقي يتطلب عقد اتفاقية مع دول الجوار لتامين عمل الصيادين من اجل ممارسة مهنتهم .

مما سبق نرى تعرض الانتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني الى عمليات التخريب منها ما هو مقصود والاخر بفعل الظروف الطبيعية والمناخية وتفشي الامراض بهدف الأضرار بالمنتج المحلي الوطني والاقتصاد بصورة عامه علاوة على ذلك الاضرار البيئية الناجمة عن هذه الحوادث ، مما الحق خسائر كبيرة على المزارعين والفلاحين فقد شهد العراق الكثير من الحوادث مثل نفوق الاسماك وتعرض قطعان الماشية والدواجن الى العديد من الامراض في مقابل نقص الخدمات البيطرية ، فضلا عن عمليات حرق التي اصابت المحاصيل الزراعية وبالتحديد مع موسم الحصاد والتسويق.

جدول (8) تطور أنتاج الثروة الحيوانية في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	المجموعة السلعية								
	اللحوم (100 طن)		الحليب (100 طن)	الصوف (طن)	الشعر (طن)	الجلود (1000عدد)	بيض المائدة مليون وحده	الاسماك (طن)	
	الحمراء	البيضاء						النهرية	البحرية
2004	1320	947	2527	7900	437	2555	964	15495	2888
2005	1341	943	2571	7936	444	2578	1034	31560	3101
2006	1363	1124	2621	7972	452	2602	932	41167	15666
2007	1386	947	2671	8007	460	2627	808	41697	12745
2008	1497	448	2724	8043	469	2652	916	41432	6421
2009	1523	870	2770	8070	477	2677	705	44358	8645
2010	1549	1086	2821	8116	485	2702	926	46381	9490
2011	1576	1359	2879	8152	494	2728	1019	46517	2242
2012	1605	1576	2927	8189	502	2755	1104	45936	12927
2013	1633	2116	2985	8227	511	2782	1194	105168	5314
2014	1663	1542	3046	8263	520	2809	374	76272	7721
2015	1692	1326	3105	8300	530	2837	564	39824	6422
2016	1723	1428	3167	8337	539	2865	711	48986	6879
2017	1755	159.4	321.7	8375	549	2894	730	52771	10539
2018	1788	1993	3284	8413	559	2923	855	75719	14220
2019	1821	2090	3344	8450	569	2953	1569	82689	17144
2020	185.5	235.5	314.2	8489	579	2984	1118	60002	18855

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ، الاحصاءات الزراعية ، للسنوات متفرقة

المبحث الثاني

واقع مؤشرات نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)

اولاً: مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الايدي العاملة

يعد القطاع الزراعي المصدر الاساسي في خلق فرص العمل كونه من القطاعات التي تعتمد بدرجة كبيرة على عنصر العمل البشري، اذ تعد الايدي العاملة العنصر الاساسي لأي عملية انتاجية ،اذ ان القطاع الزراعي يستوعب جزءاً كبيراً من القوه العاملة مقارنة مع اي قطاع اقتصادي اخر نظراً لكثافة عنصر العمل المستخدمة داخل القطاع في حين نرى قطاعاً اخر مثل النفط يكون كثيف رأس المال ، كما نلاحظ ان حجم القوى العاملة يميل الى التغيير في اثناء العام وحسب طبيعة العمل الموسمي للقطاع الزراعي ، يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في اقتصادات الدول وخاصةً النامية لا نه يستوعب حوالي ثلث اجمالي القوه العاملة ، وتؤدي الزيادة في عدد السكان في كثير من الدول النامية ومنها العراق العامل الاساسي في زيادة اجمالي القوى العاملة .

يوضح الجدول (9) مسار تطور القوى العاملة الزراعية ونسبة مساهمتها الى القوى العاملة الاجمالية في العراق للمدة (2004-2020) ومن خلال البيانات نلاحظ أن اجمالي القوى العاملة اخذ بالزيادة المستمرة ،إذ بلغ الحد الاعلى لأجمالي القوى العاملة في العراق (10356) الف عامل في عام 2020 بينما بلغ الحد الادنى (64356) الف عامل في عام 2004 ، في حين يلاحظ انخفاض الاهمية النسبية للقوى العاملة الزراعية من اجمالي القوى العاملة ويرجع سبب الى انخراط اغلب العاملين في الزراعة بمختلف انواع الوظائف المدنية والعسكرية نتيجة ارتفاع الاجور والرواتب والتي تعد من العوامل المحفزة الى ارتفاع اعداد العاملين ، مقابل انخفاض الاجور في القطاع الزراعي واستمر الانخفاض في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي القوى العاملة حتى بلغت (15.93%) عام 2020 وان هذا الانخفاض في نسبة مساهمة القطاع الزراعي يعبر عن قصور واضح في تشكيل الايدي العاملة فضلا عن الاجور المنخفضة في القطاع الزراعي ، في حين ان معدل النمو السنوي لأجمالي القوى العاملة والقوى العاملة الزراعية بلغ (3.02%) ، (1.86%) على التوالي خلال مدة البحث وقد سجل القطاع الزراعي أعلى نسبة مساهمة في تشغيل العاملين عامي 2008،2009 وبنسبة (20%) لكلا العامين ، بسبب المبادرة الزراعية التي اطلقتها الحكومة العراقية والقيام ببعض المشروعات مثل تربية الدواجن وتربية المواشي والاسماك ، فيما سجلت أدنى نسبة مساهمة عام 2014 اذ

بلغت نحو (11.76%) نتيجة تدهور الاوضاع الامنية التي شهدها العراق في تلك المرحلة والتي أدت الى نزوح القسري للأسر الريفية من نينوى وصلاح الدين وبعض مناطق ديالى أذ ان النمط التشغيلي في القطاع الزراعي يدار من خلال العمل الاسري وبنسبة (55%) (منظمة العمل الدولية ،2013، 70) لقد انعكس ذلك بشكل سلبي على حجم القوة العاملة في القطاع الزراعي نتيجة عزوف الكثير من الاسر الريفية التي تمتهن الزراعة وتعدها مصدرا لدخلها عن الزراعة وهجرتها من الريف الى المدينة بحثاً عن فرص عمل اخرى في بقية القطاعات.

الجدول (9) نسبة اجمالي القوى العاملة في الزراعة الى اجمالي القوى العاملة في العراق للمده(2004– 2020) (الف نسمه)

السنوات	اجمالي القوى العاملة	القوى العاملة في الزراعة	الأهمية النسبية للقوى العاملة في الزراعة (%)
2004	6435	1229	19.10
2005	6604	1266	19.17
2006	6728	1304	19.38
2007	6836	1344	19.66
2008	6984	1443	20.66
2009	7098	1452	20.46
2010	7283	1367	18.77
2011	7599	1461	19.23
2012	7963	1504	18.89
2013	8511	1558	18.31
2014	9083	1068	11.76
2015	9492	1641	17.29
2016	9814	1621	16.52
2017	9402	1584	16.85
2018	10163	1625	15.99
2019	10469	1653	15.79
2020	10356	1650	15.93
المتوسط	8283	1457	-
اعلى قيمة	10469	1653	20.46
ادنى قيمة	6435	1229	11.76
معدل النمو السنوي	%3.02	%1.86	

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعي ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم ، سنوات متفرقة

بيانات البنك الدولي / الرابط https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart

يتضح مما تقدم ان نسبة مساهمة العمالة الزراعية الى اجمالي العمالة الاجمالية اخذت بالانخفاض خلال سنوات البحث ، نتيجة الهجرات المستمرة من الريف الى المدينة والتي تسهم بالوقت نفسة في زيادة عرض العمل، مما يعمل على زيادة معدلات البطالة وكون الايدي العاملة القادمة الريف هي من العمالة غير الماهرة والتي تعمل على خفض معدلات الاجور، اذ لابد من وضع برامج اعداد وتدريب لغرض استيعابهم ,وتفعيل دور الارشاد الزراعي وتقديم الدعم لهم لتمكينهم من ممارسة اعمالهم ضمن الانشطة الزراعية التي تساعدهم في زيادة دخولهم وتحسين وضعهم المعاشي .

ثانياً: نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

يمثل الناتج المحلي حجم السلع والخدمات التي تنتج من قبل مواطني الدولة والاجانب المقيمين على أرضها خلال السنة، وهو يمثل مساهمة القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي،أذ توضح البيانات الواردة في الجدول(10) مدى مساهمة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004–2020) ، وأن أعلى نسبة مساهمة للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (6.9%، 6.8%) في عامي 2004،2005 ، ثم استمرت بالانخفاض في الأعوام اللاحقة الى أن وصلت الى أقل نسبة مساهمة بلغت (2.48%) في عام 2018، والتي تعكس حجم التردي الذي طال هذا القطاع الحيوي ويعزا هذا الانخفاض التدريجي في الأهمية النسبية في الناتج الزراعي الى تراجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي (اي انخفاض التمويل) وانفتاح الأسواق العراقية على دول العالم أمام منافسة السلع الزراعية المستوردة وعدم الاستقرار الأمني، فيما شهدت الأعوام الأخيرة من مدة البحث لعامي 2019،2020 ارتفاع نسبة اسهام الناتج المحلي الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي وكانت (3.11 %، 5.82%) نتيجة الارتفاع في الناتج المحلي الزراعي فقد بلغت قيمته(876.6) مليون دينار و(1171.6) مليون دينار بسبب الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية مثل الحنطة والشعير ومساهمة وزارة الزراعة بدعم الفلاحين والمزارعين بالمستلزمات الزراعية مثل(الأسمدة والبذور والمبيدات والتقنيات الحديثة) واتباع اجراءات لحماية المنتج وقيام وزارة التجارة بتوزيع المستحقات المالية للفلاحين المسوقين لمحصول الحنطة والشعير وزيادة معدل كميات الأمطار المتساقطة وإزاله المنع من زراعة بعض المحاصيل بسبب شحة المياه (البنك المركزي ،التقرير السنوي ،2019، 14) .

الجدول(10) نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	الأهمية النسبية(%)
2004	53235358.7	3693768.0	6.9
2005	73533598.6	5064158.0	6.8
2006	95587954.8	5568985.7	5.8
2007	111455813.4	5494212.4	4.9
2008	157026061.6	6042017.7	3.8
2009	130643200.4	6832552.1	5.2
2010	162064565.5	8366232.4	5.1
2011	217327107.4	9918316.8	4.5
2012	254225490.7	10484949.3	4.1
2013	273587529.2	13045856.4	4.7
2014	266332655.1	13128622.6	4.9
2015	194680971.8	8160769.7	4.1
2016	196924141.7	7832046.9	3.9
2017	221665709.5	6598384.8	2.9
2018	254870184.6	6322747.2	2.4
2019	281484644.4	8766710.8	3.1
2020	201249143.5	11716003.5	5.8
المتوسط	185052595.9	8060960.8	4.64
معدل النمو المركب	0.08	0.07	

المصدر :وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات متفرقة

ثالثاً : نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

عند تتبع بيانات الجدول (11) يتبين لنا حجم مساهمة الناتج المحلي الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليست بحال افضل عن سابقتها بالأسعار الجارية اذ انها تشير الى الانخفاض الواضح في نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، فقد بلغت اعلى نسبة مساهمه للناتج المحلي الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي بنحو (7.03%) في عام 2005 ، أما اقل نسبة مساهمة فقد بلغت نحو (1.88%) في عام 2017 ، وهذا يعكس حالة ضعف البنية التحتية للقطاع الزراعي، ان هذا الحجم المتدني من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مخيبة للآمال وهي لا تؤمن الطلب المتزايد على السلع والمنتجات الغذائية نتيجة الزيادة في عدد السكان فضلا عن ارتفاع الدخل القومي ومن ثم متوسط دخل الفرد

ادى الى ارتفاع حجم الأنفاق العائلي على السلع ، وتشير الدراسات إلى ان النسب الاعتيادية في الأنفاق على الغذاء في العالم لا تتعدى (7-13%) من مقدار الدخل في حين يصل انفاق الفرد العراقي نسبة(58%) من دخلة الكلي على شراء الأغذية المصنعة والمعلبة (شهاب ، 2018، 117) ، وقد بلغت نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (4.28%) عام 2020 .

جدول (11) نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020) بالأسعار الثابتة 2007=100 (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الزراعي	الأهمية النسبية(%)
2004	101845262.4	5546188.4	5.44
2005	103551403.4	7286558.4	7.03
2006	109389941.3	7597524.8	6.94
2007	111455813.4	5494212.4	4.92
2008	120626517.1	4730388.9	3.92
2009	124702847.9	4898773.2	3.92
2010	132687028.6	5560828.3	4.19
2011	142700217.0	6465656.3	4.60
2012	162587533.1	6019561.4	3.70
2013	174990175.0	7459173.9	4.26
2014	178951406.9	7309016.0	4.16
2015	183616252.1	4613211.7	2.53
2016	208932109.7	4598970.6	2.20
2017	205130066.9	3863223.0	1.88
2018	202776268.9	4358551.1	2.14
2019	225058367.9	6048361.1	2.68
2020	189398569.7	8122949.4	4.28
المتوسط	157552928.3	5880773.4	4.04
معدل النمو المركب	%3.9	%2.27	% - 1.4

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة

رابعاً : دور القطاع الزراعي وأثرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

أن المصدر الوحيد للدخل القومي في العراق يأتي من خلال تصدير النفط الخام ، مما بجعل الاقتصاد العراقي معرضاً للضغوط الخارجية نتيجة التغيرات التي تحدث في اسعار النفط في الأسواق العالمية ، وكنتيجة حتمية يتطلب من العراق التركيز على القطاع الزراعي كأحد مصادر تنويع الدخل القومي ، كما يؤدي دورا بارزاً في دفع عملية التنمية وذلك لقدرته على توفير عدد من مستلزمات العملية التنموية لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى فهو يمثل حلقة التكامل بين القطاعات الاقتصادية الاخرى لما يوفره من مواد اولية أو مواد وسيطة تستخدم كمدخلات للعديد من الصناعات من اجل الحصول على سلع منتجة معدة للاستهلاك أو التصدير (البياتي،2018، 46) .

من خلال متابعة مسار بيانات الجدول (12) الذي يوضح سلوك احد المؤشرات المهمة لقياس درجة التنمية الاقتصادية وهو معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي أذ تشير البيانات الواردة في الجدول ان متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة قد سجل انخفاضاً خلال المدة (2004-2020)، إذ نلاحظ في عام 2006 بلغ معدل نصيب الفرد من الناتج الزراعي (263.7) الف دينار بالأسعار الثابتة ، والذي يعد أعلى مستوى لنصيب الفرد بالأسعار الثابتة خلال مدة البحث . فيما بلغ متوسط نصيب الفرد ادنى معدل له (104) الف دينار في عام 2017. وتشير بيانات الجدول الى ان متوسط نصيب الفرد بالأسعار الثابتة بدى متقلباً بين الارتفاع والانخفاض وبلغ متوسط المدة للأسعار نفسها نحو(176.46) ومعدل نمو سالب (0063-%) يعكس حالة الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الثابتة ويعود سبب الانخفاض الى التدهور الذي اصاب القطاع الزراعي نتيجة الظروف المناخية والتذبذب في معدل كميات الأمطار المتساقطة وحالة الإغراق السلعي التي تشهدها الأسواق العراقية من المنتجات الزراعية والغذائية لعدم كفاية المنتجات المحلية وتقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ، اما على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية (235.671) وبلغ معدل النمو السنوي المركب (0.04882 %) خلال مدة البحث.

الجدول(12) نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الثابتة 100=2007	اجمالي عدد السكان	نصيب الفرد بالأسعار الجارية	نصيب الفرد بالأسعار الثابتة
2004	3693768.0	5546188.4	27139	136.1055	204.3623
2005	5064158.0	7286558.4	27963	181.1021	260.5785
2006	5568985.7	7597524.8	28810	193.3004	263.7113
2007	5494212.4	5494212.4	29682	185.1025	185.1025
2008	6042017.7	4730388.9	31895	189.4346	148.3113
2009	6832552.1	4898773.2	31664	215.7829	154.7111
2010	8366232.4	5560828.3	32489	257.5096	171.1603
2011	9918316.8	6365656.3	33338	297.5078	190.9425
2012	10484949.3	6019561.4	34207	306.5147	175.9745
2013	13045856.4	7459173.9	35095	371.7297	212.5423
2014	13128622.6	7309016.0	36004	364.6434	203.0056
2015	8160769.7	4613211.7	35213	231.7544	131.0087
2016	7832046.9	4598970.6	36169	216.5403	127.1522
2017	6598384.8	3863223.0	37139	177.6672	104.0206
2018	6322747.2	4358551.1	38124	165.8469	114.3256
2019	8766710.8	6048361.1	39127	224.0578	154.5828
2020	1171603.5	8122949.4	40150	291.8058	202.3150
المتوسط	7440702	5874891	33776.94	235.6709	176.6945
معدل النمو المركب	%22.5	%2.27	%2.4	%4.46	%6.45

المصدر :

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، سنوات متفرقة

نصيب الفرد من الناتج الزراعي =الناتج المحلي الزراعي / اجمالي عدد السكان

المبحث الثالث

تحليل اثر المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة (2020-2004)

اولاً: واقع التضخم في القطاع الزراعي العراقي للمدة 2004-2020

1 – تطور معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي

تعرض الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة الى توقف الكثير من النشاطات الاقتصادية مما تسبب في حدوث ارتفاع اجباري في معدل الأسعار، وكانت معدلات التضخم قد شهدت حالتين خلال مرحلة تطورها ضمن هذه المدة تمثلت الأولى بالمدة من 2004-2007 بمعدلات تضخم مرتفعة أما المرحلة الثانية والتي تمثلت من 2008-2020 فقد شهدت معدلات متدنية من التضخم ما عدا عام 2008 الذي بلغ معدل التضخم فيه (12.6) . ويتضح من بيانات الجدول (13) ارتفاع الرقم القياسي للأسعار من (112.7) في عام 2008 الى (148.7) في عام 2020 كان سبب ارتفاع الرقم القياسي للأسعار هو زيادة عرض النقد وزيادة المتداول من العملة جاء ذلك بعد رفع العقوبات الاقتصادية على العراق التي اتاحت الفرصة للاقتصاد العراقي الانفتاح على العالم الخارجي ، وبسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي خلال تلك المدة ونتيجة للتغيرات التي طرأت على هيكل الطلب المحلي بسبب تحسن الوضع المعيشي في العراق وارتفاع الميل الحدي للاتفاق الاستهلاكي حيث عجز الاقتصاد العراقي عن سد العجز في العرض من السلع الاستهلاكية لتغطية الطلب بسبب تعطيل اغلب المنشآت الاقتصادية سواء كانت الزراعية او الصناعية ، مما أدى إلى زيادة الاستيراد وهذا الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من 36.4عام 2004 الى 76,4 في عام 2006 مسجلةً أعلى معدل تضخم خلال تلك المدة مقداره 53,1 % في العام نفسه وكما موضح بالشكل البياني (4)، وبالرغم من اصدار البنك المركزي العراقي قرارات استقلالية البنك المركزي بشكل تام ، لكن دوره كان محدوداً خلال المدة 2004-2007 ، ومن خلال تتبع بيانات الجدول نلاحظ انخفاض معدلات التضخم خلال المدة 2008-2020 مما يعني نجاح السياسة النقدية التي وضعها البنك المركزي العراقي التي تمكنت من تحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار واستهدف البنك المركزي من خلال سياسته النقدية استقرار المستوى العام للأسعار والتي اثمرت باستمرار معدلات التضخم بالانخفاض حتى أصبحت في عام 2020 (0.6)

، وقد بلغ متوسط الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم خلال مدة البحث (143.8 ، 11.09) ،فيما بلغ معدل النمو المركب (0.09 %، 0.21-%) على التوالي ، مما سبق يتضح بأن الاقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة التضخم الركودي ، وهذا ما يفسره تطور الرقم القياسي للأسعار.

جدول (13) معدل التضخم والرقم القياسي العام في العراق للمدة(2004-2020)

السنوات	معدل التضخم %	الرقم القياسي العام 100=2007
2004	27.0	36.6
2005	36.9	49.9
2006	53.10	4ز76
2007	30.90	100.0
2008	12.6	112.7
2009	8.5	122.2
2010	2.4	125.1
2011	5.60	132.1
2012	6.0	140.1
2013	2.4	142.7
2014	-0.8	145.9
2015	2.40	148.0
2016	0.10	148.1
2017	0.20	148.4
2018	0.40	149.0
2019	-0.20	148.7
2020	0.6	148.7
المتوسط	11.05	143.8
معدل النمو المركب	-0.211	0.09

المصدر:

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأرقام القياسية ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، سنوات متفرقة.

*المتوسط ومعدل النمو المركب من حساب الباحث

شكل (4) معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 –2020)

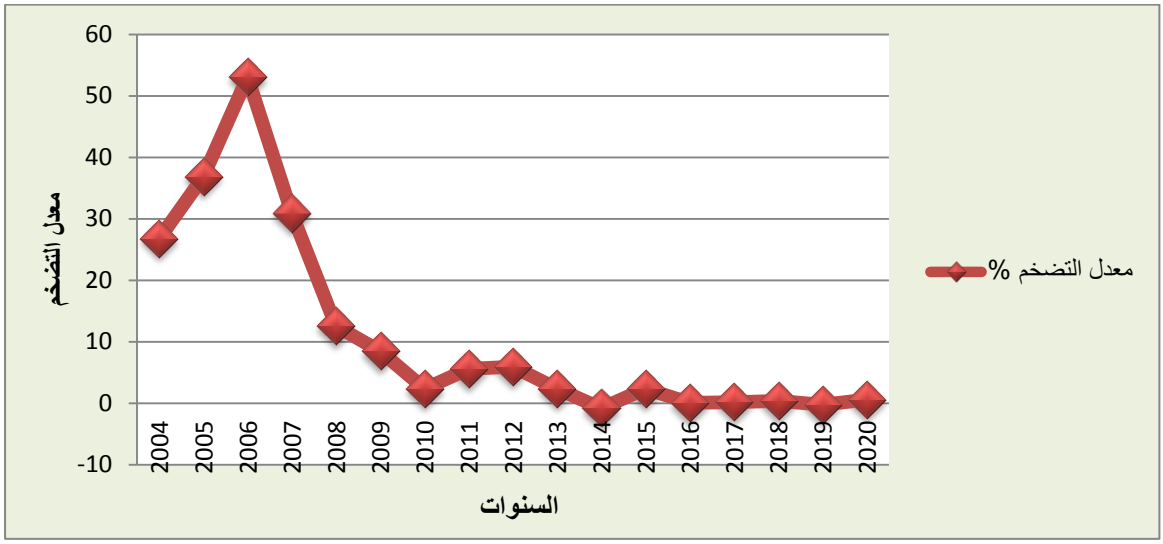

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول(13)

2- أثر التضخم المستورد في القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004-2019)

يعد التضخم المستورد أحد مصادر التضخم الخارجية ، فهو السبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول النامية ، بحكم انفتاح اقتصاداتها وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي، وعلية يقصد بالتضخم المستورد هو الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات والمواد التي يتم استيرادها من الأسواق الدولية ، ومن ثم فأن التضخم المستورد يُعبر عن مدى تأثير ارتفاع الأسعار العالمية والعوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار المحلية ويتم حساب التضخم المستورد في القطاع الزراعي على وفق المعادلة الأتية : (الكبيسي،مثنى،2019،267)

التضخم المستورد الزراعي= قيمة الأستيرادات الزراعية/قيمة الناتج المحلي الزراعي **X معدل التضخم العالمي**

إن العراق ليس ببعيد عن التغيرات العالمية التي تحدث في اسعار السلع الغذائية الضرورية ،أذ شهد العالم ارتفاعا كبيراً في أسعار السلع الغذائية بين عامي 2005،2006 بلغ فيها متوسط الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية نحو (8%) ، بين عامي 2006، 2007 فقد بلغ المتوسط نحو(24%) وتعد سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية من اكثر المجاميع السلعية التي شهدت ارتفاعاً مستمراً في أسعارها وهناك جملة اسباب أسهمت في ارتفاع السلع الغذائية في العالم بين عامي 2006،2007 وبداية عام 2008 منها ما مرتبط بجانب العرض

و انخفاض الإنتاج العالمي للحبوب والمحاصيل الزراعية نتيجة التغيرات في الظروف المناخية ، وقيام بعض الدول بفرض رسوم جمركية عالية على صادراتها ، فضلا عن نقص المخزون العالمي من الحبوب ،اما فيما يخص جانب الطلب فهو ارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو في الاقتصادات الناشئة مثل الهند والصين ، وقد أثر رفع أسعار السلع الغذائية من خلال رفع تكاليف انتاج المواد الغذائية التي تتطلب اساليب زراعية حديثة وعمليات الإنتاج التي تتطلب استهلاك جزءاً كبيراً من الطاقة اثناء الحصاد والنقل وغيرها ،كما اسهم ارتفاع اسعار النفط الى توجيه الدول الصناعية وبعض الناشئة لإنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القمح والذرة وفول الصويا الامر الذي ادى خفض كمياتها في الاسواق العالمية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2009 ، 2-5).

إذ تعد الاستيرادات احد اهم العوامل الخارجية في نقل الضغوط التضخمية من الدول الأخرى الى الاقتصاد العراقي ، ونلاحظ أن العراق يتأثر بتضخم الشركاء التجاريين وذلك بسبب زيادة اعتماده على الاستيرادات الأجنبية او ما يعرف بالتضخم المستورد والذي ينعكس سلباً على اقتصاد العراق لأنه يخلق ما يسمى بحالة التوقعات التضخمية التي هي أخطر من التضخم بحد ذاته ولاسيما على موازنات الدول لأنها تسارع من وتيرة تصاعد الرقم القياسي للأسعار فيما يعد تضخم الشركاء التجاريين الرئيسين من أهم المحددات التضخمية طويلة الأجل (البنك المركزي العراقي ،تقرير السياسة النقدية ،2019، 15).

أن وجود التضخم في الاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار وضخامة حجم الكتلة النقدية أدى إلى أن تصبح السلع المحلية الزراعية أغلى نسبياً من السلع الزراعية المستوردة وذلك لارتفاع تكاليف الإنتاج ، مما أدى ذلك إلى انكماش الطلب الخارجي عليها ، وزيادة الطلب على الاستيرادات السلعية الغذائية والزراعية ، وقد بلغت نسبه واردات العراق من مجاميع الخضار والفواكه التي تستورد من أيران وسوريا والأردن (75%)(ال عيسى،2021، 93)

الجدول (14) التضخم العالمي والتضخم المستورد في القطاع الزراعي للمدة (2004-2020)(مليون دينار)

السنوات	الاستيرادات الزراعية	الناتج الزراعي	التضخم العالمي(%)	التضخم المستورد
2004	3258871.3	3693768	3.7	3.26
2005	4468712.7	5064158	4.2	3.71
2006	4526120.4	5568986	4.5	3.66
2007	6341891.9	5494212	5.3	6.12
2008	6318779.0	6042018	8.9	9.31
2009	5143530.6	6832552	3.0	2.26
2010	2258696.7	8366232	3.5	0.94
2011	12347303	9918317	5.0	6.22
2012	5185936.6	10484949	3.9	1.93
2013	3204094.0	13045856	2.8	0.69
2014	2548106.4	13128623	2.8	0.54
2015	3392504.0	8160770	1.6	0.67
2016	2275030.9	7832047	3.2	0.93
2017	4333380.8	6598385	4.1	2.69
2018	4175567.0	6322747	3.1	2.05
2019	1284247.0	8766711	3.9	0.57
2020	1298557.7	11716003	3.9	0.43
المتوسط	4256549	8060961	4.2	2.65

المصدر:

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات التجارة ، سنوات متفرقة

Alattabi .H. A & AlBadri B & AlBadawi. S. A. ,2020, economic study of the relationship between agricultural imports and agricultural product in iraq for the period 1991-2018 using toda-yamamoto causality , Iraqi Journal of Agricultural Sciences 51(3):789-796

data.worldbank.org/indicator/**FP.CPI.TOTL.ZG**

العمود الأخير من عمل الباحث بالاعتماد وحسب المعادلة التالية:

التضخم المستورد الزراعي= قيمة الأستيرادات الزراعية/قيمة الناتج المحلي الزراعيX معدل التضخم العالمي

والجدول (14) والشكل(5) يوضح التطورات في معدلات التضخم المستورد في القطاع الزراعي وقد بلغت نسبة التضخم المستورد في القطاع الزراعي في بداية مدة البحث (3.26%) في عام 2004، بسبب زيادة الاستيرادات للسلع والمنتجات الزراعية والانفتاح الاقتصادي ، فضلا عن انخفاض المعروض بسبب تدمير البنى التحتية والاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي وما رافقه من احداث بعد عام 2003 ثم استمرت معدلات التضخم المستورد بالارتفاع لتصل الى (9.31%) عام 2008 وهو يمثل اعلى معدل بلغهُ التضخم المستورد مشيراً الى تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية العالمية فقد بلغ معدل التضخم العالمي (8.9 %) لنفس العام ، ثم عاد معدل التضخم المستورد ليسجل انخفاضا نسبة (0.94%) في عام 2010 وذلك نتيجة انخفاض قيمة الاستيرادات الزراعية مسجلةً بذلك معدل نمو سالب قدره (56.1- %) بسبب التحسن النسبي في القطاع الزراعي نتيجة التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية الى جانب الدور الكبير للمبادرة الزراعية في تقديم القروض للرفع مستوى الانتاج (البنك المركزي ،التقرير الاقتصادي السنوي، 2010،5) .

الشكل (5) التضخم المستورد في القطاع الزراعي في العراق

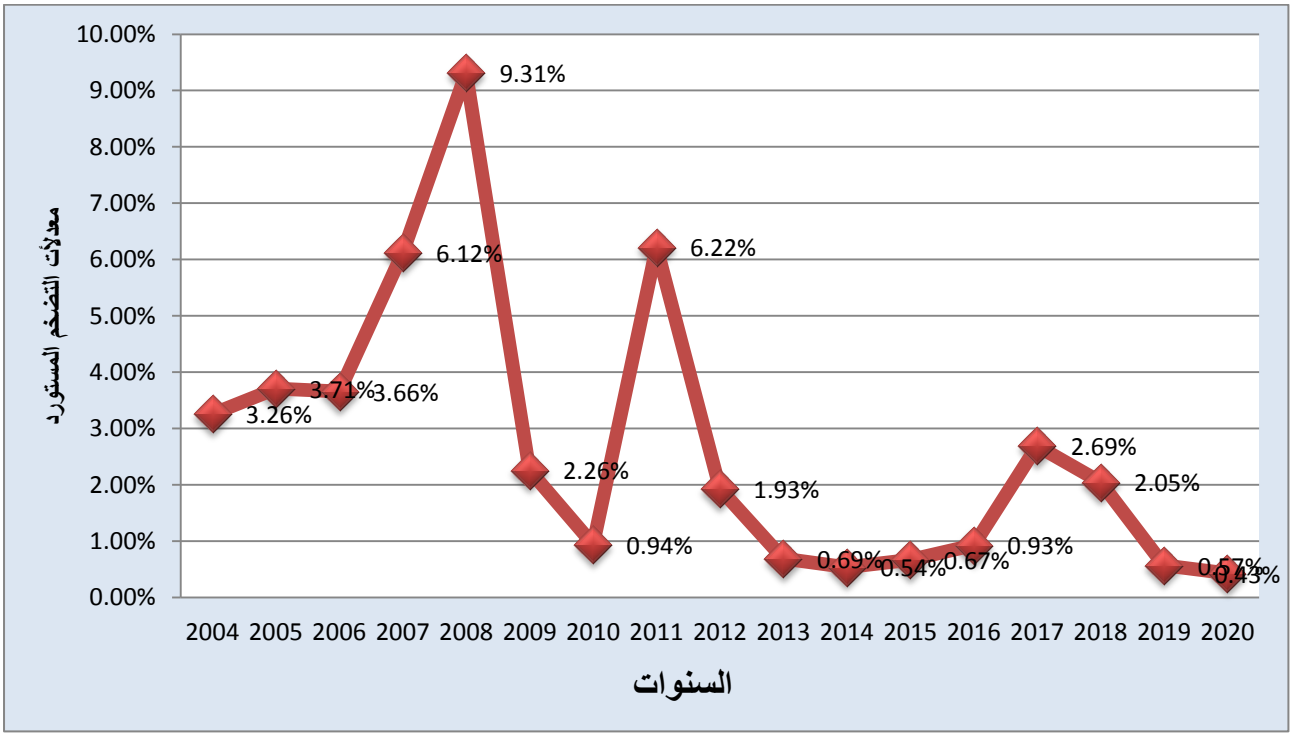

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (14)

في عام 2019 أصدرت وزارة الزراعة حظراً على استيراد 25 سلعة زراعية مختلفة ، كما منعت إقليم كردستان من تصدير هذه الأصناف إلى محافظات أخرى ، وتسعى لتعزيز الإنتاج المحلي ودعم القطاع الزراعي وسكان الريف العاملين في هذا القطاع وبشكل رئيس تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وزيادة الأمن الغذائي مع تقليل الاعتماد على الاستيرادات. يشمل الحظر المنتجات الزراعية وهي القمح والشعير والذرة والباذنجان والملفوف والقرنبيط والجزر والنبق والبطاطس والخس والثوم والكوسا والتمر والفلفل والطماطم والبطيخ والفاصوليا الخضراء والبنجر واللفت. كما تشمل منتجات اللحوم والدواجن والبيض والأسماك والعسل. فضلا عن علف القمح. وأعلنت الوزارة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب الاستراتيجية مثل الحنطة (4 ملايين طن) وغيرها من الأصناف المحظورة والمنتجات مثل الطماطم والخيار والفلفل والباذنجان والبطاطس. كما حظرت الوزارة استيراد بعض النباتات اللازمة للإنتاج مثل القطن والنخيل والعنب وقصب السكر والزيتون من اجل تخفيف الضغط التضخمي في القطاع الزراعي .

ثانياً: أثر الانفاق الاستثماري الحكومي في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة(2004-2020)

١- تحليل طبيعة الانفاق الاستثماري العام في القطاع الزراعي

تهدف السياسة الزراعية في العراق الى رفع معدلات النمو في القطاع الزراعي ، ورفع نسب مساهمة الانتاج النباتي والحيواني في مجمل الناتج المحلي الزراعي ، من اجل تأمين متطلبات السوق المحلية المتزايدة وتحقيق الامن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيرادات من السلع الزراعية والغذائية فضلاً عن توفير فوائض انتاجية بالإمكان تصديرها والحصول على ايرادات من العملة الاجنبية ، ويتم ذلك عن طريق رصد التخصيصات المالية للازمة لتطوير البنى الارتكازية للقطاع الزراعي كأنشاء وتطوير السدود وتطوير مشروعات الري والبزل والاستثمار في شراء المكائن والمعدات ،وإنشاء السايلوات والمخازن وتوفير مستلزمات العمليات الانتاجية كاستصلاح الاراضي الزراعية وتوفير البذور والاسمدة فضلا عن الانفاق في مجال مشروعات البحث والتطوير .

يبين الجدول(15) نسبة الانفاق الاستثماري الزراعي الى اجمالي النفقات الاستثمارية والتي اتسمت بالانخفاض خلال المدة (2004- 2020)، وقد بلغ حجم الانفاق الاستثماري الزراعي نحو(186100) مليون دينار عام 2004 وقد شكل نسبة (4.7%) من اجمالي النفقات الاستثمارية ، وهي تشكل نسبة منخفضة لا تدعم متطلبات القطاع الزراعي ويعود التدني في الانفاق الاستثماري في القطاع الزراعي لهذه العام الى أثار

الحرب بعد عام 2003 التي ادت الى تغير النظام السياسي وعدم الاستقرار الامني ، الأمر الذي انعكس سلباً على البيئة الاستثمارية في العراق ، وفي عام (2008) انخفض اجمالي النفقات الاستثمارية ليصل الى (1497601) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (2.2%) من اجمالي النفقات الاستثمارية بسبب تأثير الازمة المالية العالمية في الاقتصاد العراقي وانخفاض الطلب العالمي على مصادر الطاقة وهبوط اسعار النفط مما اثر بشكل سلبي في حجم النفقات العامة .

وقد بلغ حجم الانفاق الاستثماري لقطاع الزراعة اعلى حد له (911402) مليون دينار عام 2009 وشكل نسبة (9.4%) من أجمالي النفقات الاستثمارية وحد ادنى بلغ نحو(79411) مليون دينار عام 2020 وبنسبة (2.4) من أجمالي النفقات الاستثمارية ، فيما قدر كل من متوسط النفقات الاستثمارية (2631979) مليون دينار، ومتوسط الانفاق الاستثماري الزراعي (137411.6) وقد سجل معدل النمو المركب لكل منهما قيماً سالبة خلال مدة البحث بلغت نسبتها (0.35-% ، 0.38 -%) على التوالي.

وقد سجلت الاعوام (2014-2016) انخفاضاً في حجم الانفاق الاستثماري الزراعي نتيجة سيطرة المجاميع الارهابية على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ، فضلا عن انشغال الدولة في معارك طرد التنظيمات الإرهابية وتوجيه النفقات نحو الاغراض العسكرية فضلا عن توجه الموارد البشرية نحو عمليات التحرير، كما توجد مجموعة من العوائق تضعف من عملية تنفيذ خطط وبرامج تنمية القطاع الزراعي كالتأخير في اطلاق التخصيصات الاستثمارية من قبل وزارة المالية لوزارة الزراعة ، وعدم تحديد الهدف وحجم الاحتياجات المالية لغرض تنفيذ الخطط الاستثمارية او نتيجة التغيرات الطارئة في مبالغ التخصيص بعد المباشرة بتنفيذ المشروعات.

يتضح مما سبق ان مقدار الانفاق الاستثماري الحكومي الذي خصص للقطاع الزراعي من اجل خفض نسب التدهور لم يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي لقطاع الزراعة وان الاسواق المحلية لازالت غارقة بالسلع والمنتجات الزراعية المستوردة ويعزى ذلك الى قلة الاموال المخصصة لعملية التنمية الزراعية فضلا عن ان معظم التخصيصات المالية لم تستخدم لاغراضها المنشودة بسبب ضعف سياسة الدولة وجهازها الرقابي في مواجهة الفساد وكذلك الوضع الامني غير المستقر الذي وقف عائقا امام الاستثمارات الزراعية المحلية والاجنبية .

الجدول (15) تطور الانفاق الاستثماري للقطاع الزراعي للمدة (2004-2020) مليون دينار

السنوات	اجمالي النفقات الاستثمارية	الانفاق الاستثماري للقطاع الزراعي	نسبة مساهمته الانفاق الزراعي الى الانفاق الإجمالي %
2004	3924260	186100	4.74
2005	3765017	198229	5.26
2006	5276851	223889	4.24
2007	6588512	301822	4.58
2008	1497601	330817	2.20
2009	9648659	911402	9.44
2010	1555341	86466.2	5.55
2011	1783211	142326.4	7.98
2012	2935095	144803.8	4.93
2013	4038075	137420.3	3.40
2014	2493100	97951.1	3.92
2015	1856467	47718.1	2.57
2016	1589400	35598.4	2.23
2017	1646450	41296.4	2.50
2018	1382031	22436.4	1.62
2019	24422.60	300.60	1.23
2020	3208.90	79.411	2.47
المتوسط	2631979	137411.6	
النمو المركب	-0.35	-0.38	

المصدر:

وزارة المالية، دائرة الموازنة الحسابات الختامية ،السنوات (2004-2012).

البنك المركزي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ،لسنوات (2013-2020).

وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، تقارير الموازنة الاستثمارية والمصروف الفعلي ، سنوات متفرقه.

2- تكوين رأس المال الثابت ورأس المال الثابت الزراعي في العراق للمدة (2004-2019):

رأس المال الثابت (**Fixe Capital**) يعد من العناصر الأساسية وبمثابة شرط ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية ، والذي يتخذ اشكالاً مختلفة كأن تكون وسائل الانتاج تشمل الابنية والمنشآت والآلات، الخزانات والمخازن والسايلوات وكذلك التجهيزات والمواد الاولية والتي تمكن من خلق طاقات انتاجية جديدة في الاقتصاد الوطني، فضلا عن أدامة وتحسين الطاقات الموجودة فعلا والذي يعتمد بالدرجة الأساسية على حجم الانفاق الاستثماري ، على الرغم من توافر كل من الموارد المادية والبشرية وموارد زراعية واقتصادية داخل الدولة ، لكن مازالت مساهمة القطاع الزراعي في تكوين رأس المال الثابت بقيت منخفضة ، وفي حالة تناقص

مستمر، مما ادت الى زيادة سعة الفجوة الغذائية نتيجة عدم قدرة الجهاز الانتاجي الزراعي على توفير احتياجات المواطنين من الغذاء ، وعلى وفق هذا الاساس بات ضروريا دراسة سلوك راس المال الثابت في القطاع الزراعي .

من خلال الجدول (16) الذي يوضح تكوين راس المال الثابت و راس المال الثابت الزراعي خلال المدة (2004–2019) والذي شهد حالة من التذبذبات وحسب الظروف والمرحلة التي مرت بها ، فقد بلغت اقل قيمه لرأس المال الثابت في القطاع الزراعي نحو(13034.9) مليون دينار عام 2009 بأهمية نسبيه منخفضه جدا بلغت (0.1%) من اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاعات الاقتصادية ، فيما كانت اعلى قيمة لتكوين راس المال الثابت في القطاع الزراعي إذ بلغت (1419595.1) مليون دينار عام 2012 وشكلت اهميتها النسبية (3.7%) من اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاعات الاقتصادية والسبب في هذا الارتفاع هو الدعم الحكومي للقطاع الزراعي من خلال توفير البيوت البلاستيكية والمرشات المحورية والثابتة، فضلا عن اطلاق القروض الزراعية التي يقدمها المصرف الزراعي والتي اسهمت في توسيع المساحات الاراضي المستثمرة في الزراعة والتي بدورها ادت الى ارتفاع معدلات التغيير السنوي لرأس المال الثابت في القطاع الزراعي (حمد،علي،2019، 65) ثم تزايد حجم التكوين الرأسمالي الزراعي للأعوام (2014,2013) يعود السبب الى إطلاق المبادرة الزراعية التي استهدفت العديد من المشروعات طويلة الامد والاستثمارات الاخرى المتوسطة والقصيرة مثل إدخال منظومات الري الحديثة وغيرها. أما في عام 2015 فقد انخفض حجم تكوين راس المال الزراعي بسبب سيطرة المجاميع الارهابية على عدة محافظات(الانبار، الموصل ، صلاح الدين، كركوك ، جزء من مناطق ديالى) واستيلائها على الاراضي الزراعية والمكائن مما ادى الى تدهور البنى التحتية وشكلت اهميتها النسبية (0.4%) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت على مستوى القطاعات الاقتصادية، وقد بلغ معدل متوسط اجمالي تكوين راس للمال الثابت للقطاعات الاقتصادية (28178047.55) والزراعي(671587.72) مليون دينار، وبمعدل نمو مركب بلغت نسبته (15.75% ، 24.4%) خلال مدة البحث .

جدول (16)أجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعات كافة وللقطاع الزراعي للمدة (2004-2019)

(مليون دينار) بالأسعار الجارية

السنوات	اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعات كافة	تكوين رأس المال الثابت الزراعي	نسبة المساهمة%
2004	2857807	18268	0.6
2005	10182362	214248	2.1
2006	16911154	666771	3.9
2007	7530404	17639	0.2
2008	23240539	54300	0.2
2009	13471242	13034	0.1
2010	26252776	389096	1.4
2011	28234993	596488	2.1
2012	38113987	1419595	3.7
2013	55036676	793767	1.4
2014	55837402	540819	0.1
2015	50650572	213445	0.4
2016	28703209	328507	1.1
2017	32330275	732790	2.2
2018	31944571	641312	2.0
2019	29550786	603456	2.0
المتوسط	28178047	671587	2.3
النمو المركب	%15.75	%24.4	

المصدر :

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، مديرية الحسابات القومية ، سنوات متفرقة

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الفعلية لأجمالي تكوين راس المال ،السنوات 2016،2017

ثالثاً: تطور هيكل التجارة الخارجية واثرها في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة(2004-2020)

تعد تجارة المنتجات الزراعية مصدرا مهماً في تنويع مصادر الدخل القومي ودليل تطور الهيكل الإنتاجي وذلك من خلال رفد القطاع التجاري بالمنتجات الزراعية والغذائية المعدة للتصدير بالإضافة الى دورها الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير المنتجات الزراعية والغذائية عن طريق الاستيراد لغرض سد النقص الحاصل نتيجة زيادة الطلب المحلي وعدم قدرة الإنتاج الزراعي المحلي في تلبية الحاجات المتزايدة للسكان وتغير انماط المعيشة.

1-تطور هيكل الصادرات الزراعية في العراق للمدة (2004-2020)

تمثل الصادرات احد معالم التنوع الاقتصادي اذ تعكس الطاقة الانتاجية للبلد ومقياس لتوسع قاعدته الانتاجية، وهي تمثل جزء من الناتج المحلي الاجمالي الذي لا يستخدم أو يستهلك داخل الدولة، اما لكونه فائض عن الحاجة المحلية في الأسواق أو انها تعد مواد اولية معدة للتصدير لا يتم تصنيعها في الاسواق المحلية نتيجة عدم توفر التكنولوجيا الحديثة ،اما الصادرات الزراعية تلعب دور اساسي في تعزيز النمو لمساهمتها الفاعلة في رفع قيمة الناتج الزراعي وبالتالي رفع قيمة الناتج المحلي الاجمالي وتقليل الاعتماد على عوائد الصادرات النفطية لتغطيه موازنه الدولة . إن ارتفاع الصادرات الزراعية مؤشر على نمو وتطور الناتج المحلي الزراعي.

تتسم الصادرات الزراعية في العراق بضعف حجمها مقارنة بحجم الاستيرادات الزراعية اذ تقتصر الصادرات الزراعية على بعض المنتجات الحيوانية (الثانوية) مثل الجلود والاصواف والمنتجات النباتية مثل التمور وبعض الخضروات والسبب في ذلك يعود الى انخفاض معدل نمو الانتاج الزراعي لمعظم المنتجات الزراعية وعدم وجود الدعم الحكومي الكافي لتشجيع المنتجين او المستثمرين في مجال تصدير الفائض عن حاجة السوق المحلية فضلا عن ضعف انتاج المحاصيل النقدية من اجل المتاجرة بها ، انما تزرع معظم المحاصيل لسد حاجة الطلب المحلي.

يستعرض الجدول (17) قيمة الصادرات الكلية والزراعية في العراق للفترة (2004-2020) إذ يتسم العراق بانخفاض صادراته بشكل عام ماعدا صادرات النفط والمنتجات النفطية التي تشكل حوالي (99.7%) من اجمالي الصادرات السلعية بينما شكلت الصادرات الزراعية والغذائية ومجاميع سلعيه اخرى نسبه(0.3%) من اجمالي الصادرات في عام (2020) .(تقرير البنك المركزي العراقي، 2020، 55) .

جدول (17) الصادرات الزراعية وأهميتها النسبية الى اجمالي الصادرات في العراق للمدة(2004-2020)

(مليون دينار)

السنوات	الصادرات الكلية على اساس FOB	معدل النمو %	الصادرات الزراعية	معدل النمو %	الاهمية النسبية%
2004	25521730.0	-	141422.8	-	0.55
2005	34811480.6	36.3	44305.0	-68.6	0.12
2006	44786629.8	28.6	26406.0	-40.4	0.06
2007	48854060.0	9.08	20965.7	-20.6	0.04
2008	75897785.1	55.3	83393.8	297.7	0.11
2009	46133568.0	-39.2	62875.8	-24.6	0.13
2010	60563412.0	31.2	37521.9	-40.3	0.06
2011	93226185.0	53.9	23914.8	-36.3	0.03
2012	109804085.6	17.7	39783.9	66.3	0.04
2013	104132504.0	-5.1	36076.0	-9.3	0.03
2014	97886749.4	-5.9	29966.2	-16.9	0.03
2015	50696230.5	-48.2	28883.2	-3.6	0.06
2016	48177256.2	-4.9	28001.6	-3.1	0.05
2017	68149974.4	41.4	26071.7	-6.9	0.04
2018	102164944.7	49.9	25162.4	-3.5	0.02
2019	96433706.4	-5.6	23737.6	-5.6	0.02
2020	55705090.0	-42.23	14062.8	-40.7	0.03
المتوسط	68408552.4		58985.6		
النمو المركب	%4.7		% - 12.7		

المصدر:

السنوات(2004-2013) البدري، باسم حازم ، محمد، سناء جاسم، 2016، تحليل اقتصادي للسياسة السعرية والسياسة التجارية في القطاع الزراعي في العراق للمدة 2003-3013 ، مجلة العلوم الزراعية العراقية، مجلد 47 العدد 2 ، ص 570.

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، المجموعة الاحصائية السنوية ،سنوات متفرقة

تم تحويل من الدولار الامريكي الى الدينار العراقي على اساس سعر الصرف المعلن من قبل البنك المركزي .

تقيم الصادرات على اساس FOB وهي قيمة السلع والخدمات المقدمة لتسليم السلع الى حدود بلد التصدير ويتحمل البائع كلفة البضاعة متضمنه نفقات النقل والرسوم المدفوعة عن الصادرات

تتضمن الصادرات النفط الخام والمنتجات النفطية.

كما تشير البيانات في الجدول الى التذبذب والانخفاض في قيم الصادرات الزراعية خلال مده البحث فقد بلغت (141244) مليون دينار في عام 2004 ثم انخفضت لتصل الى (14062) مليون دينار في عام 2020 وهي تمثل أدنى قميه بلغتها الصادرات الزراعية فيما بلغ معدل متوسط الصادرات الكلية (68408552.45) مليون دينار وبلغ متوسط الصادرات الزراعية(58985.6) مليون دينار وبلغ معدل النمو السنوي المركب لسنوات البحث لكل منهم (4.999%، 0.04 -%) على التوالي .

يتبين لنا من الارقام المذكورة انفاً تدني الصادرات الزراعية وتراجع اهميتها النسبية الى اجمالي الصادرات السلعية ، بسبب الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية ومن جانب اخر هو تلكؤ القطاع الزراعي وانخفاض الانتاج والانتاجية فيه نتيجة تدني الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي في الموازنات العامة للدولة و سوء استغلال الاراضي الزراعية وسوء ادارة الموارد المائية ، مما ادى ذلك الى عدم تحقيق فائض في الانتاج المحلي معد للتصدير، من ثم ضعف قدرة الصادرات الزراعية إذ لا يمكن الاعتماد عليها كمصدر للنقد الاجنبي ، ومن ثم محدودية دورها في دعم برامج التنمية .

2-تطور هيكل الاستيرادات الزراعية في العراق للمدة (2004-2020) :

شهدت سياسة الاستيرادات في العراق انفتاحاً على الاسواق العالمية بعد عام 2003 وذلك بعد قرار سلطة الائتلاف بإيقاف العمل بقانون التعرفة الجمركية رقم (77) لسنة1955وقانون الجمارك رقم(23) لسنة1984 وتطبيق ضريبة اعادة الاعمار بنسبة (5%) من قيمة الاستيرادات بدلا عن التعريفات الجمركية التي كانت مطبقة (حسن،2008، 83) وقد باتت هذه السياسة واضحة في ظل توجهات السياسات الحكومية من خلال التركيز على قطاع النفط واهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل الزراعة والصناعة واصبح دور الدولة يتمحور حول تهيئة الظروف والبيئة المناسبة للاستيرادات لمختلف السلع والبضائع ومن مختلف الدول، بدلاً تفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع المنتجات الوطنية ، ان تبلور مفهوم الدولة الريعية اوقع العراق تحت ما يسمى (بفخ الاستيرادات) رغم العديد من القوانين والقرارات لتصحيح المسار لكنها جميعها لم تنجح في حل المشكلات تحت ذريعة الانعكاسات السلبية على اسعار المستهلك.(مركز الدراسات الاستراتيجية ،2020).

يشير الجدول (18) التطور الذي حصل في استيرادات العراق من السلع الزراعية خلال المدة (2004-2020) فقد سجلت الاستيرادات الزراعية قيمة قدرها (3258871) مليون دينار عام 2004 والتي شكلت نسبة(10.6%) من اجمالي الاستيرادات السلعية لتصل الى (12347303) مليون دينار عام 2011

وبلغت نسبتها(22.1%) وهي اعلى قيمة وصلت اليها الاستيرادات الزراعية اثناء مدة البحث نتيجة استيراد كمية (11,9) مليون طن من الرز بقيمة(53,8) مليون دينار وشراء(95) مليون طن من الحنطة بقيمة (2,93.7) مليون دينار من دول مختلفة بحيث شكلت نسبة (67%) من اجمالي الاستيرادات ويعزى ذلك لزيادة الطلب المحلي على السلع الغذائية وقصور قطاع الزراعة عن تلبية الطلب واتساع الفجوة بين العرض والطلب لذا توجهت الدولة لزيادة استيراداتها لسد النقص في الاسواق المحلية (العتابي، 2019، 73).

جدول (18) الاستيرادات الزراعية وأهميتها النسبية الى الاستيرادات الكلية في العراق للمدة (2004-2020)ا(مليون دينار)

السنوات	الاستيرادات الكلية	معدل النمو %	الاستيرادات الزراعية	معدل النمو %	الاهمية النسبية %
2004	30526165.9	-	3258871.3	-	10.6
2005	34568508.0	13.2	4468712.7	37.1	12.9
2006	27443902.0	-20.6	4526120.4	1.2	16.4
2007	26550990.8	-3.2	6341891.9	40.1	23.8
2008	42275616.9	59.2	6318779.0	-0.3	14.9
2009	48568455.0	14.8	5143530.6	-18.5	10.5
2010	51380901.0	5.7	2258696.7	-56.1	4.3
2011	55929393.0	8.8	12347303	44.6	22.1
2012	65568494.2	17.2	5185936.6	-57.9	7.9
2013	68203244.0	4.0	3204094.0	-38.2	4.6
2014	62003915.6	-9.1	2548106.4	-20.5	4.1
2015	45570299.7	-26.5	3392504.0	33.1	7.4
2016	405118723	788	2275030.9	-32.9	0.5
2017	45898588.0	-88.6	4333380.8	90.5	9.4
2018	54105688.0	17.8	4175567.0	-3.6	7.7
2019	58411603.2	7.9	1284247.0	-69.2	2.1
2020	51298262.0	-12.1	1298557.7	1.1	2.2
المتوسط	69024867.6	48.6	4256548.8	22.0	9.5
النمو المركب	%3.10		%-5.27		

المصدر :

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، المجموعة الاحصائية السنوية ،سنوات متفرقة

البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، السنوات 2004-2020

تقيم الاستيرادات على اساس CIF(Cost Insurance And Freight) وتعني ثمن البضاعة ،بدل التأمين ،اجور النقل وتشير الى قيمة السلع والخدمات المقدمة لتسليم السلع من حدود بلد التصدير الى حدود بلد الاستيراد.

أما فيما يخص الأهمية النسبية للاستيرادات والتي تعد من المؤشرات المهمة الخاصة بقدرة الدولة على توفير الاحتياجات الاساسية فعلى الرغم أنها انخفضت من 10.6% عام 2004 لتصل 2.2% عام 2020 وبلغ متوسط الاهمية النسبية 9.5% وهذا يعكس مدى التقلبات الوضحة في حجم الاستيرادات الزراعية من حيث نوع وكمية السلع في الاستيرادات الكلية وسجل معدل النمو المركب لها(0.086-%) خلال مدة البحث .

فالاستيرادات الزراعية سببت اغراق الاسواق المحلية بالمنتجات الزراعية والغذائية والتي تعد ارخص نسبياً للمستهلكين ، في مقابل ضعف امكانية الفلاح او المزارع العراقي وعدم قدرة على رفع وتحسين انتاجه مما افقد المنتج المحلي عنصر المنافسة المنتجات المستوردة ونتيجة لارتفاع تكاليف عناصر الانتاج التي تعد بمثابة عبء ضريبي يقع على عاتق الفلاحين والمزارعين مما ثبط جهودهم في زيادة الانتاج وتنميته لذا على الدولة تقديم الدعم للمنتجين الزراعين مع وضع ضريبة تناسبية مع زيادة مستوى الانتاج.

3-الميزان التجاري الزراعي:

يعد الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية الخارجية للدولة إذ إنه يعتبر المرآة العاكسة لقوة اقتصاد الدولة أو ضعفه كونه يمثل محوراً فعالاً في هيكل ميزان المدفوعات حيث إنه يمثل الفرق بين قيمة صادرات الدولة وقيمة استيراداتها وبذلك تكون الصادرات ذات أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة وأداة فعالة لزيادة معدلات النمو وتوسيع نطاق السوق وتقليل نسبة البطالة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات فضلا عن كونه أداة جذب للاستثمار المحلي والاجنبي (بريهي، 2013،233) ويعرف الميزان التجاري على انه كافه البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات واستيرادات الدولة مع بقية دول العالم خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة (السواعي، 2006 ، 68) . وهو احد بنود ميزان المدفوعات الذي يتضمن حساب التجارة المنظورة للسلع وتكمن اهمية الميزان التجاري في كونه يعكس تركيبة التجارة الخارجية من حيث القوة والضعف ، اما الميزان التجاري الزراعي فيختص في اظهار القيمة النقدية لكمية صادرات السلع الزراعية واستيرادات السلع الزراعية للدولة مع بقية الدول الاخرى خلال فترة زمنية كأن تكون سنة .

يتميز الميزان التجاري الزراعي في العراق بالعجز الدائم طيلة مدة البحث (2004-2020) نتيجة طبيعة سياسة التجارة الخارجية التي اتبعتها الدولة المفضلة للاستيرادات الزراعية ،وكما موضح في الجدول(19) فقد بلغ حجم العجز في الميزان التجاري الزراعي في العراق نحو (3117448-) مليون دينار عام 2004 وقد استمرت معدلات العجز بالتذبذب خلال مدة الدراسة فيما بلغت قيمة العجز(1284495-) عام 2020 وهذا

العجز يمثل حجم الفجوة الغذائية في العراق وهي تعد قيماً عالية جدا تُستنزف من اجل شراء المنتجات الغذائية لأغراض الاستهلاك المحلي والتي لا تشكل اي اضافة للتراكم الرأسمالي الزراعي فيما لو وجهت هذه المبالغ لتوسيع القاعدة الانتاجية للقطاع الزراعي سبب انخفاض حجم الصادرات الزراعية وهذا يعود الى عدة اسباب تتمثل بالاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي ،نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والامنية التي يمر بها العراق .

جدول (19) الميزان التجاري الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	الصادرات الزراعية (مليون دينار)	الاستيرادات الزراعية (مليون دينار)	الميزان التجاري الزراعي
2004	141422.8	3258871.0	-3117448
2005	44305.0	4468712.7	-4424408
2006	26406.0	4526120.4	-4499714
2007	20965.7	6341891.9	-6320926
2008	83393.8	6318779.0	-6235385
2009	62875.8	5143530.6	-5080655
2010	37521.9	2258696.7	-2221175
2011	23914.8	12347303	-12323388
2012	39783.9	5185936.6	-5146153
2013	36076.0	3204094.0	-3168018
2014	29966.2	2548106.4	-2518140
2015	28883.2	3392504.0	-3363621
2016	28001.6	2275030.9	-2247029
2017	26071.7	4333380.8	-4307309
2018	25162.4	4175567.0	-4150405
2019	23737.6	1284247.0	-1260509
2020	14062.8	1298557.7	-1284495

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (17)،(18)

الفصل الثالث

قياس أثر المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)

المبحث الأول

الاساليب القياسية المستخدمة في تقديرالعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والناتج المحلي الزراعي

المبحث الثاني

توصيف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل القياسي

المبحث الثالث

تقدير وتحليل نتائج الانموذج القياسي بأستخدام البرنامج Eviews12

تمـــــهيد :

ان استخدام الطرائق القياسية الكمية والمنهج القياسي اصبح ضرورة ملحة في ايضاح وتحديد الاتجاهات العامة للظواهر الاقتصادية وذلك من خلال جمع البيانات بهدف تفسيرها وتحليلها ، وفي ظل محاولتنا لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي في العراق سنعتمد على بيانات السلسله الزمنيه وعدد من الاختبارات القياسية بهدف الوصول الى النتائج، وقد تم تقسيم هذه الفصل الى ثلاثة مباحث : تضمن المبحث الأول الاساليب القياسية المستخدمة لتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل البحث والناتج المحلي الزراعي ،أما المبحث الثاني فيتضمن توصيف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل القياسي فيما تناول المبحث الثالث التطبيق العملي لبيان مدى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وتفسير النتائج باستخدام الاصدار 12 لبرنامج Eviews على وفق مهجية ARDL.

المبحث الأول

الأساليب القياسية المستخدمة في تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والناتج المحلي الزراعي للمدة (2004-2020)

اولاً: مفهوم السلاسل الزمنية واستقراريتها

1-السلسلة الزمنية Time Series

تُشير السلسلة الى مجموعة من القيم لمؤشر احصائي قيد البحثمرتبة على وفق تسلسل زمني بحيث لكل مدة زمنية فيه قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة (محمد, 2011، 195). والسلسلة تعرف على انها مجموعة من المشاهدات والبيانات والمقيدة رقمياً لظاهرة معينة على وفق فترات زمنية متتابعة ومحدده ، وقد تكون هذه الفترات يومية أو اسبوعية أو شهرية أوفصلية أو سنوية أواكثر (شعراوي، 2005، 5) .

يرمز للسلسه الزمنية (T) ، وتتكون من متغيرين الأول توضيحي يمثل (الزمن) والثاني هو متغير الاستجابة ويمثل (قيمة الظاهرة) قيد البحثويعبرعنها حسب الصيغة الرياضية الاتية : Y=f(t)، وفي حال وجود عوامل اخرى (متغيرات توضيحية) الى جانب متغير الزمن مؤثرة بالظاهرة قيد البحث نستخدم الصيغة الرياضية الاتية:(حسن، موحان،2013، 17) Y=(t , x1 , x2 .....xk)

ومن خلال المفاهيم المذكورة انفاً يمكن ان نطلق على الترتيب الكمي المتكون لآي ظاهرة معينة بحسب وقت حدوثها بالسلسلة الزمنية ،وهي تعد عملية رصد لبيانات ظاهرة معينة وفي شتى المجالات.

2-استقرارية السلاسل الزمنية : Time Series Stability

يهدف تحليل السلسلة الزمنية الى تفسير سلوك الظاهرة قيد البحثعبر فترات زمنية ممتده بأستخدام الطرائق الرياضية والاحصائية من اجل الحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة بالعملية التي تتولد فيها السلسلة الزمنية ،والتأكد من استقرارية السلسلة من عدمه لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف أو المضلل(Spurious Regression) وبناء نموذج لتفسير سلوكها واستخدام نتائجها في التحليل القياسي والاقتصادي.

وتعني الاستقرارية (Stationary) هي تلك السلسلة التي لاتتغير خصائصها مع الزمن وتكون السلسله الزمنية مستقرة اذا تحقق : ثبات متوسط القيم عبر الزمن اي $E(X_t)=\mu$ مع ثبات التباين (Variance) عبر الزمن $Var(X_t)=\sigma^2x$ و دالة التباين المشترك تعتمد على فترات الابطاء $Cov(Xt , X)$ اي

أمتلاك السلسلتين X_{t+k} , X_t ارتباط مشترك معتمد على طول الفترة وتكون مستقلة عن الزمن (Baltagi,1999.363).

وحيث أن : μ : الوسط الحسابي σ^2 : التباين

3-عدم الاستقرارية في السلاسل الزمنية Non-Statiionry Tiem Series

ان عدم استقرارية السلسلة من المشكلات التي تواجة الكثير من الباحثين اثناء الاختبارات القياسية ومن أجل التخلص من هذه المشكلة يقوم الباحثون بتحويل السلاسل غير المستقرة إلى سلاسل مستقرة إذ يتم أخذ الفروق(Differences) من اجل جعل السلسلة مستقرة في متوسطها وجعلها مستقره في التباين عند القيام بتحويلات لوغاريتمية أو نصف لوغاريتمية أو جذر تربيعي ، وغيرها من التحويلات وذلك بأستخدام احد الاسلوبين : (الطائي، 2010، 279-299)

أ- أسلوب الفروق : Differences Method

نفرض أن السلسلة الزمنية X_t غير مستقرة إذ نستطيع جعلها مستقره عن طريق التحويل التالي بأخذ الفرق الأول للسلسلة وكما يلي:

$$\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$$
$$= X_t - LX_t$$
$$= (1-L)\, X_t$$

ويكون الفرق الثاني (second Difference) بالصيغة التالية:

$$\Delta^2 X_t = \Delta(\Delta X_t) = \Delta(X_t - X_{t-1})$$
$$= \Delta X_t - \Delta X_{t-1}$$
$$= X_t - X_{t-1} - (X_{t-1} - X_{t-2})$$
$$= X_t - 2X_{t-1} + X_{t-2}$$
$$= (1 - 2L + L^2)\, X_t$$
$$= (1-L)^2 X_t$$

إذ أن:

$$X_{t-1} = LX_t$$
$$X_{t-2} = L^2 Xt$$

L : عامل الإبطاء (Lag operator)

$\Delta = 1 - L$: تمثل الفرق الأول (First Difference)

كذلك يمكن التعبير عن الفرق ذي الرتبة d (dth - order difference) بالصيغة التالية :

$$\Delta^d X_t = (1-L)^d X_t$$

ب- أسلوب التحويل : Transform Method

تعد مشكلة عدم ثبات التباين من المشكلات الرئيسة في عدم الحصول على أنموذج دقيق، وبالإمكان تحويل السلسلة إلى سلسلة مستقرة في التباين من خلال التحويل، والتحويل عدة أنواع منها اللوغاريتمي واللوجستي والجذر التربيعي وبالتحديد لسلسلة موجبة وعلى فرض ان $Y_t > 0$ هي السلسلة الأصلية وان X_t هي السلسلة المحولة وفيما يلي توضيح لهذه التحويلات:-

1- التحويل اللوغاريتمي $Xt=Ln(Yt)$

2- التحويل اللوجستي $Xt=Ln(c\ Yt/(1-cYt))$

حيث ان : $C= (1-e^{-6})\ 10^{-\ ceil(log\ 10(max\ (Yt)}$

وان $ceil(w)$ عدد صحيح وصغير اكبر من أو يسأوي $w = (log10(max(yt))$

3- تحويل الجذر التربيعي $X_t =\sqrt{Yt}$

ثانياً-اختبارات جذر الوحدة لاستقرارية السلسلة الزمنية The Unit Test of Stationnanty

تعد اختبارات الاستقرارية الخطوة الاولى من اجل اختيار النموذج القياسي المناسب والقيام بعملية الاختبار وتقدير المعلمات، إذ إن اجراء عمليات الاختبار والتقدير لمعادلة الانحدار من دون الاخذ بنظر الاعتبار اختبار السلسلة الزمنية قد تعطي نتائج غير دقيقة ، بالرغم من وجود علاقة معنوية وقد تكون هذه العلاقة زائفه (Superius) وغير موثوقة ولايمكن الاخذ بها في التفسير (Gujarati,2004,232) ومن الطرائق الاكثر استخداماُ في البحوث القياسية الحديثة وهي :

1-اختبار ديكي- فولر البسيط (DF) : (Dickey-Fuller,1979, 428)

يعد اختبار ديكي – فولر احد اهم الاختبارات التي تبحث في الاستقرارية من عدمها للسلسلة الزمنية محل البحث , وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أم عشوائية وطورها لاحقا وأطلق عليها τ (Tau) ، وذلك بمقارنة قيم t المحسوبة مع قيم t الجدولية والحرجة (τ^*) من الجداول الخاصة ، وتقبل الفرضية الصفرية (H_0) في حالة كون القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الحرجة لها عند مستويات معنوية بنسب (5%) اي عندما تكون القيمة ($\tau < \tau^*$) وباستخدام القيم المطلقة، وهذا يعني أن هناك جذر الوحدة وان قيم Y_t غير مستقرة والعكس صحيح . ويمكن اجراء هذا الاختبار بثلاث حالات وكالاتي:

من دون حد ثابت ومن دون اتجاه زمني $\Delta Yt = \delta Yt - 1 + \mu t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$

وجود حد ثابت وبدون اتجاه زمني $\Delta Yt = \beta 1 + \delta Yt - 1 + \mu t \quad \ldots\ldots\ldots(2)$

وجود حد ثابت واتجاه زمني $\Delta Yt = \beta 1 + \beta 2t + \delta Yt - 1 + \mu t \quad \ldots\ldots\ldots(3)$

وفي كل الحالات الثلاث فإن الفرضية الصفرية تكون ($H_0 : \delta = 0$)، اي أن السلسلة الزمنية للمتغير Y_t هي سلسلة غير مستقرة ، ورفضنا للفرضية الصفرية اي قبولنا للفرضية البديلة ($H_1 : \delta < 0$) التي تعني أن السلسلة الزمنية مستقرة مع ملاحظة أن القيم الحرجة لـ τ و τ^* لاختبار الفرضية الصفرية (H_0) تختلف حسب المعادلات (الحالات) الثلاث السابقة وفقا لجداول خاصة .

2-اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) :

الافتراض الأساسي لاختبار ديكي – فولر البسيط لجذر الوحدة هو أن حد الخطأ (μ_t) في معادلة اختبار جذر الوحدة هو متغير بتوزيع متماثل ومستقل، وقد عُدل اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) ليأخذ بنظر الاعتبار إمكانية أن يكون حد الخطأ (μ_t) مرتبطا ذاتيا بأخذ حدود (فترات) التباطؤ. باستخدام اختبار ديكي – فولر البسيط بالحالات الثلاث السابقة فإننا نفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لحد الخطأ، ولكن هذه ليست الحالة الشائعة ، لذلك فأن ديكي– فولر طورا هذا الاختبار لجذر الوحدة ليسمح بوجود الارتباط الذاتي ومن درجات مختلفة لحد الخطأ ، وهذا يسمى باختبار ديكي – فولر الموسع أو المطور (ADP) مع الطريقة نفسها لاختبار فرضية جذر الوحدة ($H_0: \partial=0$) بالقيم الحرجة نفسها (τ^*)

ومن الجداول نفسها الخاصة بها على وفق الحالات الثلاث و إن الشكل العام لهذه العلاقة يكون :-

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \partial Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha i \quad \Delta Y_{t-1} + \mu_t$$

وإن (μ_t) يمثل حد الخطأ وان $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ **وان** $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ و (n) تمثل عدد فترات التباطؤ الزمني لحد الخطأ وتحدد تجريبيا، وإن الغرض من الفترات التباطؤية هو تضمين النموذج فترات تباطؤ زمنية كافية لجعل حد الخطأ (μ_t) غير مرتبط ذاتيا والحصول على بواقٍ مستقرة (Greene ,2012,913).

يتم في هذا الاختبار التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير على انفراد وعلى الرغم من تعدد الاختبارات المستخدمة في جذر الوحدة فأن اختبار ديكي فولر الموسع الاكثر شيوعاً واستعمالا في الدراسات الاقتصادية(عطية،2007،35).

3- اختبار فيليبس و بيرون (PP): Phillips and perron test (1988)

يعد هذا الاختبار من أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها, وقد تم اقتراحهُ من قبل فيليبس وبيرون (عام 1988) واستخدما طرائق احصائية لامعلمية ليتعامل مع مشكلات الارتباط المتسلسل في مقادير الاخطاء من دون إضافة مقادير الفروق في الفترات الزمنية المتأخرة (Kozhan,2010, 73).

يرى بعض الاقتصاديين ان هذا الاختبار ذو كفاءة أعلى من اختبار ديكي – فولر إذ يختلف عنه بأنهُ يأخذ بنظر الاعتبار الاخطاء ذات البيانات غير المتجانسة عن طريق تصحيح غير معلمي لاختبار ديكي – فولر،فضلا عن معالجة وجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية حتى وان كانت تعاني من مشكلة عدم الارتباط في حد الخطأ U (الغالبي،الشمري،2015،14).

إذ يُقدر هذا الاختبار بواسطة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للنماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر مع حساب الاحصاءات المرافقة، وبعد ذلك يتم تقدير التباينات قصيرة المدى الأول أو الثاني في أغلب الاحيان، فإذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة بعد أخذ فرقها الأول فتكون متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أما اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة بعد أخذ الفرق الثاني فتكون متكاملة من الدرجة الثانية I(2) (محمد،2011، 212).

ثالثاً:منهجية الانحدار الذاتي للابطاء الموزع

Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)

بهدف الوصول الى نتائج اكثر دقة وواقعية والحصول على تحليل سليم ومنطقي لبيان اثر المتغيرات الاقتصادية التفسيرية في المتغير التابع ، فقد اعتمد البحث ما يعرف بمنهجية ARDL وهي انحدارات المربعات الصغرى القياسية التي تتضمن تأخيرات لكل من المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية كمعامل انحدار (Greenr,2008,230) وقد قام بصياغة كل من (Pesaran -1997) (Pesaran and Smith 1998) ، بتطوير منهجية ARDL ، وهو يمثل اسلوبا جديداً يستخدم لاختبار وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في اطار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL واختبار الحدود Bounds Test كما يستند هذا الأسلوب الى تقدير أنموذج تصحيح الخطأ غير مقيد (Unrestricted Eaquilibrium Correction Model: UECM). ان نماذج الابطاء الزمني

للسلاسل الزمنية تفترض وجود حالة من التكييف في المتغير التابع للتغيرات الحاصلة في المتغير التفسيري ، والتي تتوزع على نطاق واسع من الزمن فاذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية فان المتغيرات التفسيرية يجب تضمينها في النموذج.

وبذلك يظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL مزيجا من أنموذجين الابطاء الموزع (Lag –Distribute Model) والانحدار الذاتي (Autoregressiv model) إذ إن نموذج الابطاء الموزع يتمثل بوجود متغير تابع (Yt) يتأثر بمتغير تفسيري Explanatory variable (Xt) وبقيم متباطئة لمدد زمنية سابقة(Xt–r) ، والصيغة العامة لنموذج (ARDL) مكونة من متغير تابع و (K) من المتغيرات التوضيحية (X1,X2,….Xi) يكتب النموذج ($P, q_1,q….q_k$) بالصيغة الآتية: (Pesaran et al, 2001: 289)

$$\Delta Y_t = C + \propto_1 Y_{(t-1)} + \propto_2 X_{1(t-1)} + \propto_3 X_{2(t-1)} + \cdots \ldots + \propto_{(k+1)} X_{K(t-1)} +$$

$$\sum_{t=1}^{p-1} \emptyset_{1i}\ \Delta Y_{(t-i)} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \emptyset_{2i}\ \Delta X_{1(t-i)} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \emptyset_{3i}\, \Delta X_{2(t-i)} + \cdots \ldots + \sum_{i=0}^{q_{k-1}} \emptyset_k + l_i \Delta X_{k(t-1)} + \varepsilon_t$$

إذ أن: ε_t: حد الخطأ العشوائي

$p,q_1,q_2…..q_k$: تمثل فترات الابطاء للمتغيرات (X1,X2,….xi) على التوالي ، وفي حالة عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات تتحقق فرضية العدم التي تتمثل بالآتي :

$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 =, \ldots\ldots\ldots = \alpha_{k+1} = 0$

مقابل الفرضية البديل التي تتمثل بالآتي:

$H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2, \neq \ldots\ldots\ldots \neq \alpha_{k+1} = 0$

أي وجود تكامل مشترك ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات, إذ أن:
($\propto_{k+1}$, … , $\propto_2$, $\propto_1$) تمثل معاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة. ويرمز إلى إحصائية الاختبار بما يلي Fy (Y/ X_1 , X_2 , … , X_k) وعند تقدير النموذج المذكور أنفاً فأن معامل الأثر طويل الأجل لمتغير توضيحي هو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطأ لفترة واحدة على معامل المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة فعلى سبيل المثال فإن معامل الأثر طويل الأجل للمتغير (X1, X2)هو($\frac{\propto_2}{\propto_1}$)– و($\frac{\propto_3}{\propto_1}$)– على التوالي وهكذا للمتغير (Xk) هو ($\frac{\propto_{k+1}}{\propto_1}$) – ، ومن خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ.

أما معاملات الأثار قصيرة الأجل لهذه المعادلة فهي عبارة عن معاملات الفروق الأولى للمتغيرات. (المشهداني ،2021، 94). وبفضل استخدام منهجية ARDL في دراسة السلاسل الزمنية لسببين هما:

- سهولة استخدامة من الناحية التحليلية .
- عند اختبار قيم p , q ستكون كبيرة بدرجة كافية تمكن الباحثين من الحصول على تقدير معقول قريب لمواصفات التباطؤ الموزع.

أ- خصائص منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

تمتاز منهجية (ARDL) بخصائص جعلته افضل من غيره من الاختبارات المعروفة للتكامل المشترك مثل اختبار جوهانسن (1988) واختبار انجل- كرانجر ذي الخطوتين (1987) أهمها:(الجراح، 2011، 145)

1) ان اختبار (ARDL) يمكن تطبيقه بغض النظر عما اذا كانت المتغيرات قيد البحث متكاملة من الرتبة صفر أي (0) ، أو من الرتبة واحد صحيح (1)، أو متكاملة من الرتبة نفسها، أو خليط من الأثنين.
2) إن استخدام هذا المنهجية تساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي, لأنه يسهم في منع حدوث الارتباط الذاتي فأن المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تكون غير متحيزة وكفوءة .
3) تساعد هذه المنهجية على تقدير علاقة الأجلين القصير والطويل معاً وفي الوقت نفسه وبمعادلة واحدة.
4) يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة وأن نتائج تطبيق النموذج تكون جيدة في حالة إذا كان حجم العينة صغيراً وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.
5) استخدام منهجية (ARDL) تمكن الباحثين من التخلص من المشكلات المتعلقة بالمتغيرات المحذوفة والارتباط الذاتي المتسلسل.
6) تطبق منهجية (ARDL) أطار نمذجة من العام الى الخاص من خلال اخذ عدد كاف من فترات الابطاء للحصول على عملية توليد البيانات بحيث يقدر m(K+1) من الانحدارات للحصول على طول فترة الابطاء المثلى لكل متغير، اذ يمثل (K) اقصى فترة ابطاء يمكن أن تستخدم و(m) تمثل عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة ويتم اختيار النموذج ألامثل بالاعتماد على المعايير الاحصائية (AIC) Akaike

Information Criteion ، أو Schwarz Information Criterion ، او Hannan-Quinn (HQC) ، او (SHC) .

ب- **تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) من خلال الخطوات الآتية:**

الخطوة الاولى : تحديد فترة الابطاء المثلى Optimal Log lenqth للفروق الأولى لقيم المتغيرات قيد البحثفي نموذج تصحيح الخطأغير المقيدUECM ويتم تحديد الفترة الملائمة التي تمتلك لاقل قيمة من المعايير الاحصائية الاتية : (فتحيه، عماري ، 2018،14)

أ.اختبارمعيار اكاكي(AIC) Akaike information criterion $AIC = (e^{2k/n})\frac{Rss}{n}$

ب.اختبار معيار شوارتز(SC) Schwarz information criterion $SC = ln\left|\sum \varepsilon\right| + \frac{2\,log\,T}{T}K^2p$

ج.اختبار معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) Final prediction error

د.اختبار معيار معلومات حنان وكوين(H-Q)Hannan and Quinn criterion

$$HQ = 2\ln[\ln(n)]\,k - 2\ln\{L_{max}\}$$

هـ.اختبار معيار نسبة الامكان الاعظم (LR) Likelihood Ration Test

الخطوة الثانية: تقدير نموذج ARDL بتحديد المقطع الصادي والزمن او المقطع الصادي بدون الزمن او المقطع الصادي المقيد او الزمن المقيد تحديد التوازن على المدى الطويل باعتماد التكامل المشترك ثم بيان منطقيته من حيث المؤشرات الاحصائية والقياسية والمدى القصير باعتماد نموذج تصحيح الخطأ (UECM) غير المقيد وبيان اشارة المتغير التابع المتباطئ فيما اذا كانت سالبة او موجبة فاذا سالبة فهي تحقق شرط سرعة تعديل التوازن.

الخطوة الثالثة: تتمثل في اختبار المعنوية الأجمالية لمعاملات المتغيرات المبطأة بواسطة اختبار (F) وتحسب قيمة (F) بالصيغة الآتية: (Diebold , 2016 , 47) $F = \frac{(SSeR-SSeu)/M}{SSeu\,/(N-K)}$ حيث أن:

SSeR: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (فرضية العدم):

$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \ldots = \alpha_{k+1} = 0$

SSeU: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (النموذج الأصلي) أي (الفرضية البديلة)

$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \ldots \neq \alpha_{k+1} \neq 0$

M : عدد معلمات النموذج المقيد N : عدد المشاهدات (حجم العينة). K : عدد معلمات النموذج غير المقيد.

الخطوة الرابعة: تتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطأة لفترة واحده بقيمة (F) الجدولية (الحرجة) والمحسوبة من قبل بيسران وآخـرون، وهنـاك قيمتان جـدوليتان لإحصاءة (F) ، لأنـه يمتلك توزيعاً غير معياري ، قيمـة الحد الأدنـى وتفترض أن المتغيرات مستقرة فـي الفروق الأولـى لقيمتها ، ويكون الاستنتاج على وفق الحالات الآتية :(حسن، موحان، 2013، 190)

أ-إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الاعلى لقيمة (F) الجدولية فسوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).

ب-إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة الحد الادنى لقيمة (F) الجدولية فيتم قبول فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

ج-اذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم الحدين الادنى والأعلى لقيم (F) الجدولية فأن النتيجة عدم إمكانية تحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

رابعاً: الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي

1- **اختبار الارتباط الذاتي LM (Lagrange Multiplier Test of Residual) (Breush-Godfrey -BG)**

يتم اختبار العلاقة بين البواقي كمتغير تابع والبواقي المبطاة لفترة واحدة ، وتكون فرضية العدم (عدم وجود ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير) .

فرضية العدم H_0 : (لاتوجد مشكلة) عدم وجود ارتباط ذاتي

الفرضية البديلة H_1 : (توجد مشكلة) وجود ارتباط ذاتي

ويكون معيار الاختبار على وفق الصيغة التالية : $BG = (N-P)\,\hat{R}^2 \sim \chi^2_{(p)}$

وأن : N : حجم العينة ، P : رتبة الارتباط الذاتي ، R^2 : معامل التحديد

ويتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية لمربع كاي وبدرجة حرية (P) ومستوى معنوية معين ، فأذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الجدولية يكون القرار بقبول فرضية العدم اي لاتوجد مشكلة الارتباط الذاتي .

2-اختبار عدم التجانس (Autoregressive Conditional Heteroscedasticity) (ARCH)

يستخدم لاختبار العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع ومربع البواقي المبطأة لفترة واحدة لاثبات او نفي الفرضية التالية :-

فرضية العدم H_0 : ثبات التباين

الفرضية البديلة H_1 : عدم ثبات التباين

وان معيار الاختبار يحسب على وفق الصيغة التالية : $\text{Arch test} = T * \hat{R}^2 \sim x^2_{(p)}$

أذ أن $T = N - P$ وعند $\hat{R}^2 = \frac{SSR}{SST}$

مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية لمربع كاي وبدرجة حرية (P) ومستوى معنوية معين ، فأذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الجدولية يكون القرار بقبول فرضية العدم اي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين .

3-اختبار استقرار البواقي Cumulative Sum of Square Recursive Residual(CUSUM)

يعتمد اختبار CUSUM (Brown و Durbin و Evans ، 1975)على المجموع التراكمي للبواقي. يرسم هذا الخيار المجموع التراكمي مع 5٪ قيم الحرجة . يكتشف الاختبار عدم استقرار المعلمة إذا ذهب المجموع التراكمي خارج المنطقة الواقعة بين الخطين الحرجين اي حدود الثقة .

ويعتمد اختبار CUSUM على الإحصاء $W_t = \sum_{r=k+1}^{t} w_r / s$

حيث أن :

S: هو الانحراف المعياري للاخطاء. W:البواقي المتكررة t=k+1…….t الزمن

المبحث الثاني

توصيف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل القياسي

أولاً: توصيف النموذج القياسي

تعد عملية توصيف أنموذج الاقتصاد القياسي المرحلة الأولى من مراحل صياغة الانموذج إذ لابد من تحديد المتغيرات الاقتصادية المراد قياس العلاقات مع بعضها، اذ أن اختيار المتغيرات المستقلة (**In DependentVariables**) التي تؤثر في المتغير التابع (**DependentVariables**) التي يتوقف عليها بناء الانموذج يجب ان تكون على وفق مفاهيم النظريه الاقتصادية ، وعلى ما ورد من دراسات في هذا المجال، وسعياً من الباحث في الوصول الى حقيقة التاثير المتبادل الذي ينعكس بشكل مباشر أوغير مباشر على النشاط الاقتصلدي للقطاع الزراعي ، فقد لجأ الى اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية التي تمثل **المتغيرات المستقلة** (التضخم ، الانفاق الاستثماري الحكومي ، الأستيرادات الزراعية) لبيان أثرها في نمو القطاع الزراعي معبراً عنهُ بالناتج المحلي الزراعي بصفة **متغير تابع** ، وقد اعتمد الباحث البيانات والنشرات والتقارير الصادرة من الجهات الرسمية وزارة التخطيط والماليه والزراعة وعلى بعض البحوث والدراسات المنشورة وحسب السلسلة الزمنية السنوية الممتدة من عام (2004-2020) بناءاً على ماتم طرحه في الجانب الوصفي والتي تتكون من (17 مشاهدة) وفيما يلي توصيف المتغيرات:

1-المتغير التابع

الناتج المحلي الزراعي (**GDP**) يتمثل بقيمة الناتج الذي يولد في القطاع الزراعي في العراق أذ يعد القطاع الزراعي احد القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. فالناتج المحلي الزراعي يعد من المؤشرات الهامة في معرفة وتشخيص مستويات النمو الاقتصادي ومدى تطور الوضع الاقتصادي في العراق . والناتج المحلي الزراعي هو عبارة عن قيم المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني والمنتجة داخل الاقتصاد الوطني والتي يتم احتسابها خلال مدة زمنية عادةً ما تكون سنة .

2-المتغيرات المستقلة

أ-**معدل التضخم** (**INF**) تم اعتماد معدل التضخم وهو يصف التغير الحاصل في مستوى العام الاسعار ويعتقد ان التضخم له أثار متباينة على نمو الناتج في القطاع الزراعي .

ب-الانفاق الاستثماري الحكومي (**INV**) تم اعتماد التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي ضمن موازنة الدولة العامة والتي تسمح بتوسيع القاعدة الانتاجية للزراعة و تكوين راس المال الثابت في

القطاع الزراعي ، ويفترض ان العلاقة طردية بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الزراعي على وفق النظرية الاقتصادية.

ج-الأستيرادات الزراعية (IM) تم اعتماد الاستيرادات الزراعية لبيان اثرها في الناتج المحلي الزراعي للمدة (2004-2020)، إذ إن الزيادة في الاستيرادات الزراعية وخاصة الضرورية من المواد الغذائية النباتية والحيوانية تؤثر سلباً في الناتج المحلي الزراعي بسبب سياسة الاغراق السلعي التي تتعرض لها الاسواق المحلية مما سبب عزوف الفلاحين عن الزراعة بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج المحلية مقارنة بالمستورد.

ثانياً : صياغة وبناء النموذج القياسي

اعتمدت البحث على بناء أنموذج قياسي يصور العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي كمتغير تابع وكل من المتغيرات المستقلة وهي : معدل التضخم والانفاق الاستثماري الحكومي والأستيرادات الزراعية ، وان بيانات المتغيرات هي بيانات مقاسة بالدينار العراقي بالاسعار الجارية خلال مدة البحث .

وتوجد العديد من الصيغ لبناء الانموذج القياسي المستخدم منها (الخطية ، واللوغاريتمية ، والنصف لوغاريتمية ، والصيغة اللوغاريتمية المعكوسة) ولكل متغير على حدة اي ان :

$$GDP=F(Im) \qquad GDP=F(Inf) \qquad GDP=F(Inv)$$

والتي يمكن استخدامها لوصف أنموذج البحث والتي تعطي افضل النتائج والتحليل المستخدم اعتمد بيانات السلسلة الزمنية للمدة من (2004-2020) معتمداً على البرنامج الاحصائي (Eviews 12) في استخراج نتائج التقدير .

المبحث الثالث

تقدير وتحليل نتائج الانموذج القياسي باستخدام البرنامج Eviews 12

اولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة لسلاسل الزمنية – Unit Root Test

1- الرسم البياني للسلسلة الزمنية (الفحص المنظور)

تم رسم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية لغرض معرفة مدى استقراريتها عند مستوياتها الاصلية خلال الزمن كما مبين في شكل(6) يظهر الشكل على عدم استقرارية المتغيرات إذ لا يمكن اعتماد على الرسم البياني فقط لانه يعتمد على الحكم الشخصي لذا تم اعتماد اختبار جذر الوحدة لبيان الاستقرارية المتغيرات .

شكل(6) المخطط البياني للمتغيرات الاقتصادية عند مستوياتها الاصلية

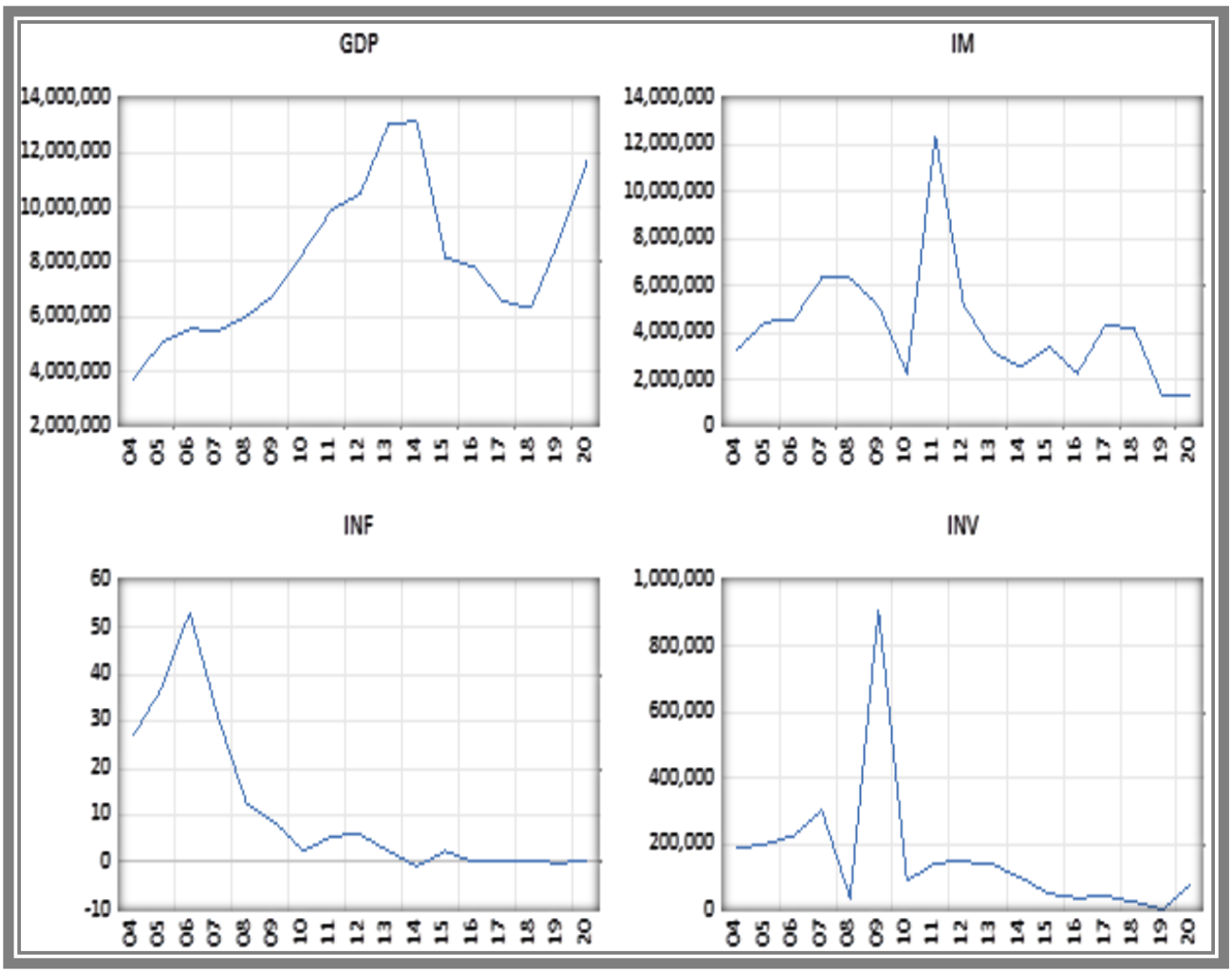

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12

1- **اختبار جذر الوحدة** Augmented Dicky-Fuller (ADF)

تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل البحث عند المستوى I(0) وكما موضحة في الجدول (20) وكما يأتي :-

(IM) الاستيرادات : مستقرة عند المستوى الاصلي I(0) عند مستوى معنوية 5% ولجميع الحالات الثلاث (بوجود ثابت ، وثابت مع اتجاة زمني ، وعدم وجود ثابت وبدون اتجاة زمني) . بينما المتغيرات الاخرى لا تحتوي على جذر الوحدة ، وهي كل من التضخم والانفاق الاستثماري والناتج المحلي الزراعي ، لذا تطلب أخذ **الفرق الأول First Difference** للسلاسل الزمنية وأصبحت المتغيرات مستقرة عند مستوها الاول I(1)عند مستوى معنوية (5%) ، مما يعني قبول الفرضية البديلة (H_1) التي تقول أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى ، ورفض فرضية العدم (H_0) التي تقول بأن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند الفروق الأولى ، ومن ثم يمكن القول أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

جدول (20) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات الاقتصادية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST TABLE ADF- At Level - I (0)					
		(IM)	(INF)	(INV)	(GDP)
With Constant ثابت	t-Statistic	-3.592780	1.235982-	2.628377 -	1.529-
	Prob.	0.0197*	0.6314	0.9999	0.4917
With Constant & Trend ثابت واتجاه زمني	t-Statistic	2.148584-	1.718169-	0.949811	3.110-
	Prob.	0.4831	0.6951	0.9993	0.1442
Without Constant & Trend بدون ثابت وانجاه زمني	t-Statistic	1.455959-	1.475827-	1.605861-	1.375801
	Prob.	0.1309	0.1264	0.1415	0.9504

UNIT ROOT TEST TABLE ADF- At First Difference - I (1)				
		(INF)	(INV)	(GDP)
With Constant ثابت	t-Statistic	3.213573-	5.076379-	2.607-
	Prob.	*0.0394	0.0015	0.113
With Constant & Trend ثابت واتجاه زمني	t-Statistic	4.487667-	4.326200-	2.303-
	Prob.	0.0206	*0.0235	0.402
Without Constant & Trend بدون ثابت وانجاه زمني	t-Statistic	3.832323-	7.511476-	2.556070-
	Prob.	*0.0009	0.0000	*0.0145

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12 * : معنوية عند 5%

ثانياً–تحديد فترة الابطاء المثلى

لقد اعتمد اختبار تحديد الابطاء الامثل باستخدام نموذج متجة الانحدار الذاتي (VAR) للمتغيرات الداخلة في الاختبار (GDP, IM , INF, INV) وان عدد فترة الابطاء المثلى المختارة هي (1) بحسب ما يوضحة الجدول (21) والتي تعكس المدة الاقل قيمة لمعامل المعياري(AIC) (Akaike information criterion) ومعيار (SC) والتي بلغت (13.23898) .

جدول(21) تحديد مدة الابطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
13.58666	*13.76991	13.57677	9.261920	NA*	104.6141-	0
*13.28843	14.20472	*13.23898	*7.199284	25.71564	85.91185-	1

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12

ثالثاُ: قياس أثر التضخم في الناتج المحلي الزراعي باستخدام منهجية ARDL

1– نتائج اختبار الانحدار الذاتي ذو التوزيع المتباطئ

تم اجراء عدد من المحاولات للوصول الى افضل النتائج من اجل مطابقتها للمعايير الاقتصادية وخلوها من المشاكل القياسية ، وكما مبين في الجدول (22) الذي يوضح نتائج الاختبار الأولي التي تم الحصول عليها حسب منهجيةARDL باستخدام برنامج (Eviews12) ، وظهرت رتبة نتائج التباطؤ(4.0) والتي تعني وجود اربعة تباطؤات للمتغير التابع الناتج المحلي الزراعي GDP وعدم تباطؤ المتغير المستقل التضخم (INF) ، ويشير الجدول الى نتائج تقدير المتغير المستقل في المتغير التابع مع فترات ابطائهم ، وأن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.861348) ويدل على أن (86%) من التقلبات في المتغير التابع (الناتج المحلي الزراعي) سببها التغيرات في معدل التضخم في النموذج وأن (14%) من التقلبات لم يتضمنها الانموذج ، وان العلاقة عكسية إعتماداً على إشارة معلمة التضخم وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي اذا بلغت المرونة (0.56)*، كما تبين قيمة احصائية F لقياس معنوية الانموذج وقد بلغت (8.6972) وهي معنوية وهذا يعني وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى معنوية (5%) .

* حسبت المرونة من خلال الصيغة التالية = معامل التضخم × الوسط الحسابي للتضخم

أما احصائية D–W فأنهُ لا يمكن الاعتماد عليها بسبب دخول إبطاءات المتغير التابع نفسه في التقدير، لذا استعضنا عنها بأحصائية Godfrey LM-Breusch (مضاعف لاكراتج) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي والتي ستم اختبارها لاحقاً .

جدول (22) نتائج التقدير الاساسي لمتغير التضخم مع الناتج المحلي الزراعي

Selected Model: ARDL(4, 0)			
Variables	Coefficient	t-Statistic	prob
LOG(GDP(-1))	0.732681	3.077539	0.0179
LOG(GDP(-2))	-0.173379	-0.518016	0.6204
LOG(GDP(-3))	-0.027458	-0.079243	0.9391
LOG(GDP(-4))	-0.654132	-2.505286	0.0407
INF	-0.061515	-3.361214	0.0121
C	18.04782	4.597155	0.0025
R-squared	0.861348	Mean dependent var	15.98110
Adjusted R-squared	0.762311	S.D. dependent var	0.267757
S.E. of regression	0.130541	Akaike info criterion	-0.930224
Sum squared resid	0.119286	Schwarz criterion	-0.669478
Log likelihood	12.04646	Hannan-Quinn criter.	-0.983819
F-statistic	8.697215	Durbin-Watson stat	1.809808
Prob(F-statistic)	0.006493		

المصدر : مخرجات برنامج Eviews12.

2–أنموذج تصحيح الخطأ ECM (Estimation Error Correction Models)

يعبر معامل تصحيح الخطأ عن مدى استجابة الاخطاء التي تحصل في الاجل القصير وأمكانية تصحيحها في الاجل الطويل ، او هو المعامل الذي يوضح مدى سرعة تصحيح الاختلال التوازني بين الاجل الطويل والاجل القصير ، ويوضح الجدول (23) معادلة الاجل القصير التي تشير الى وجود التكامل المشترك في الاجل القصير بين المتغير المستقل التضخم والمتغير التابع الناتج المحلي الزراعي ، كما تجدر الاشارة الى أن قيمة معلمة الانموذج اللوغاريتيمي تمثل المرونة الجزئية لهذا المتغير. اعتماداً على معامل تصحيح الخطأ **CointEq(−1)** فقد بلغ (−1.22) وهو سالب ومعنوي أحصائياً عند مستوى (5%) وفق المعادلة الاتية:

Cointegrating Equation : DLOG(GDP) = 18.0478 -1.1221*(LOG(GDP(-1) – 0.054812*INF

إذ يعبر حد تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف[1] مما يعني أن (112%) من الاخطاء أو الاختلالات التي تحصل في الاجل القصير يمكن تصحيحها في مدة اقل من سنه لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، اي أنها تحتاج الى [X12 (1.12÷ 1)] = (10.7) ما يقارب احد عشر شهراً لكي تصحح من وضعها في اتجاة توازنها في الاجل الطويل .

جدول (23) أنموذج تصحيح الخطأ ECM لمتغير التضخم والناتج المحلي الزراعي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(GDP(-1))	0.854969	0.202681	4.218296	0.0017
DLOG(GDP(-2))	0.681590	0.263319	2.588461	0.0039
DLOG(GDP(-3))	0.654132	0.225181	2.904920	0.0360
CointEq(-1)*	-1.122288	0.227594	-4.931093	0.0228
C	18.04782	3.650912	4.943374	0.0017
R-squared	0.783407	Mean dependent var		0.058251
Adjusted R-squared	0.675111	S.D. dependent var		0.214231
S.E. of regression	0.122110	Akaike info criterion		-1.084070
Sum squared resid	0.119286	Schwarz criterion		-0.866782
Log likelihood	12.04646	Hannan-Quinn criter.		-1.128733
F-statistic	7.233920	Durbin-Watson stat		1.809808
Prob(F-statistic)	0.009097			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews12.

2-اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

أظهرت نتائج الاخبار بأن الانموذج خال من مشكلة الارتباط التسلسلي بالأعتماد على قيمة Prob.Chi-Square والبالغة (0.77) وهي اكبر من (0.05) على وفق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وعلية نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للاخطاء وكما موضح في الجدول (24) .

الجدول (24) اختبار مضاعف لانكرانج لمتغير التضخم والناتج المحلي الزراعي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.039371	Prob. F(1.6)	0. 8493
Obs*R-squared	0.084748	Prob. Chi-Square(1)	0.7710

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12

[1] سرعة التكييف = { 12 * CointEq (-1) ÷ 1}

3-أختبارعدم التجانس Heteroskedasticit

تظهر نتائج الاختبار ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وكما وضح بالجدول(25) لأن قيمة(Prob.Chi-Square) بلغت (0.52) وهي اكبرمن (0.05) لمستوى المعنوية اي نقبل فرضية العدم القائلة ان النموذج لايعاني من اختلاف التباين.

جدول (25) اختبار عدم التجانس لمتغير التضخم والناتج المحلي الزراعي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.665	Prob. F(5.7)	0.662
Obs*R-squared	4.186	Prob. Chi-Square(6)	0.523

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

4-اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Testing Approach)

أن اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود Bounds Test يتم من خلال مقارنة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المتباطئة زمنياً بقيمة F الحرجة و يبين اختبار الحدود لنموذج تصحيح الخطأ ومن خلال الجدول (26) وأن معادلة التكامل المشترك المقدرة وفق الشكل اتالي:

DLOG(GDP) = 18.047821595828 -1.122287748471*(LOG(GDP(-1)) - (-0.05481195*INF)

إذ تظهر إحصائية (F) البالغة (10.63811) وكانت اكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة في النموذج ، التي تم الحصول عليها من الجداول عند مستويات معنوية (5%) وهذا يعني رفض فرضية العدم عند مستويات المعنوية المذكورة, ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة منطقية توازنيه تكاملية طويلة الأجل بين الناتج الزراعي والتضخم بسبب قيمة احصاءة (t) (4.58) التي بلغت اكبر من اعلى حد والبالغ (3.22) أي درجة التكامل (1)I.

الجدول (26) اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	10.63811	1
Significance	**I(0) Bound**	**I(1) Bound**
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.50%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84
T -statistic	-4.589234	
Significance	I(0) Bound	**I(1) Bound**
10%	-2.57	-2.91
5%	-2.86	-3.22
2.50%	-3.13	-3.5
1%	-3.43	-3.82

المصدر : مخرجات برنامج Eviews12

5-اختبارات استقرارية البواقي

أ- **أختبار التوزيع الطبيعي للبواقي** : Jarque-Bera

من خلال الاختبار الاحصائي المستخدم (Jarque_Bera) وعن طريق القيمة الاحتمالية P-value نلاحظ ان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج ان احصاءة skewness للتناظر بلغت (0.597-) وهي قريبة للصفر اي وجود تناظر والتواء في النموذج واخذت قيمة kurtosis لتفلطح بلغت (2.964) وقريبة 3 وهذا يعني تتوزع توزيع طبيعي، إذ ان القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque_Bera) قد بلغت 0.77 وباحتمالية 0.679 وهي اكبر من 0.05 وهذه دليل على ان متغير الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي لنموذج الانحدار الخطي وعلية نقبل الفرضية العدم التي تنص على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي والشكل (7) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الشكل(7) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعلمة التضخم

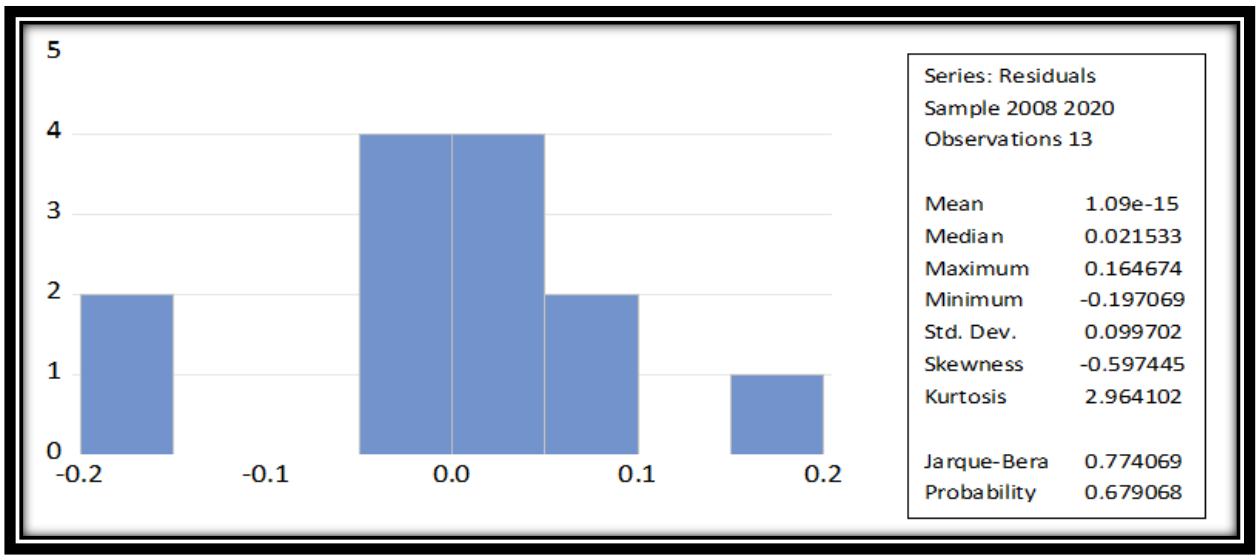

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12

ب-اختبار المجموع التراكمي للبواقي ولمربعات البواقي CUSUM and CUSUMSQ

يعد اختبار CUSUM and CUSUMSQ من اهم الاختبارات للتأكد من خلو البيانات من اي تغيرات هيكلية ويتم استخدام اختباري المجموع التراكمي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابع حيث يتم فيه اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعاملات في الاجلين القصير والطويل في معرفة ملائمة النموذج للانحدار ومدي الاستقرار الهيكلي في الاجل القصير والطويل وقد اظهر الاختبار ومن خلال الشكل (8) ان كل قيم المعاملات تقع ضمن خطي حدود الثقة عند مستوى معنوية (5%) ، وبذلك نرفض فرضية العدم التي تنص على ان المعلمات غير مستقرة ونقبل بالفرضية البديلة باستقرارها خلال مدة البحث .

شكل (8) اختباري المجموع التراكمي ومربع المجموع التراكمي لبواقي التضخم

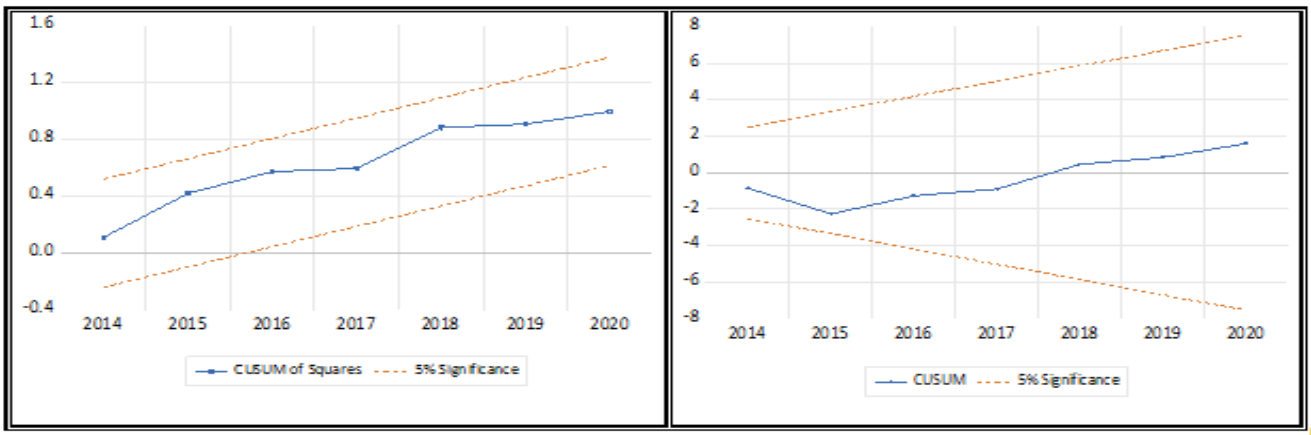

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12

التفسير الاقتصادي لنتائج الاختبارات

يتبين من النتائج أن معدل التضخم ذو أثر معنوي عند مستوى احتمالية (5%) ، وأنه يرتبط بعلاقة معنوية عكسية مع الناتج المحلي الزراعي في الأجل الطويل ، إن الزيادة في معدل التضخم يؤدي الى أنخفاض الناتج الزراعي أي درجة استجابة المتغير التابع بلغت (0.56)، إذ ان ألارتفاع في معدل التضخم ، يؤدي الى أنخفاض في عدد المشاريع الاقتصادية بشكل عام ومنها المشروعات الزراعية ، بسبب أرتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي ، مما يثبط أصحاب المشروعات الزراعية من الفلاحين وعزوفعم عن ممارسة اشطتهم الزراعية ويعمل على خفض الانتاج.

رابعاً: قياس اثر الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الزراعي باستخدام منهجية ARDL

1 – نتائج اختبار الانحدار الذاتي ذو التوزيع المتباطئ

تظهر نتائج الاختبار الأولي لنموذج ARDL ، رتبة النموذج (4.2) والتي تعني وجود اربعة تباطؤات للمتغير التابع GDP وتباطؤين للمتغير INV ، وتبين إن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.944574) وتدل على أن (94%) من التقلبات في المتغير التابع (GDP) سببها المتغير المستقل الانفاق الاستثماري في النموذج وأن (6%) من التقلبات لم يتضمنها النموذج ، ويظهر علاقة طردية بين الاستثمار والناتج وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية اي بلغت المرونة (0.11)،كما تبين قيمة احصائية F لقياس معنوية النموذج وقد بلغت (8.52) وهي معنوية وهذا يعني وجود علاقة خطية بين المتغير المستقل في النموذج والمتغير التابع عند مستوى معنوية (5%) ونتيجة دخول ابطاءات المتغير التابع في التقدير فان احصائية D–W لا يمكن الأعتماد عليها وسيتم الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي وفق على اختبار (LM) وهذه التفسيرات يوضحها الجدول (27) .

جدول (27) التقدير الاساسي لمتغير الانفاق الاستثماري مع الناتج المحلي الزراعي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(GDP(-1))	0.252800	0.278929	0.906324	0.4160
LOG(GDP(-2))	-0.413022	0.305376	-1.352505	0.2476
LOG(GDP(-3))	0.553520	0.325853	1.698682	0.1646
LOG(GDP(-4))	-2.183549	0.503325	-4.338248	0.0123
LOG(INV)	0.237835	0.068471	3.473528	0.0255
LOG(INV(-1))	0.299818	0.084508	3.547804	0.0238
LOG(INV(-2))	0.119825	0.057943	2.068000	0.1075
C	33.56355	6.416782	5.230589	0.0064
TREND	0.346855	0.085972	4.034521	0.0157
R-squared	0.944574	Mean dependent var		15.98110
Adjusted R-squared	0.833721	S.D. dependent var		0.267757
S.E. of regression	0.109184	Akaike info criterion		-1.385600
Sum squared resid	0.047685	Schwarz criterion		-0.994482
Log likelihood	18.00640	Hannan-Quinn criter.		-1.465993
F-statistic	8.520999	Durbin-Watson stat		2.459895
Prob(F-statistic)				0.027455

المصدر : مخرجات برنامج Eviews12

2-انموذج تصحيح الخطأ ECM (Estimation Error Correction Models) ويوضح الجدول (28) معادلة الاجل القصير التي تشير الى وجود التكامل المشترك في الاجل القصير بين المتغير المستقل الانفاق الاستثماري والمتغير التابع الناتج المحلي الزراعي ، كما تجدر الاشارة الى أن قيمة معلمة الانموذج اللوغاريتيمي تمثل المرونة الجزئية لهذا المتغير. اعتماداً على معامل تصحيح الخطأ CointEq (-1) فقد بلغ (-2.79) وهو سالب ومعنوي أحصائياً عند مستوى (5%) وفق المعادلة الاتية:-

DLOG(GDP) = 33.563550705014 + 0.346854686904*TREND 2.790249966917*(LOG(GDP(-1))
(0.23563427*LOG(INV(-1)

إذ يعبر حد تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف[2]مما يعني أن (279%) من الاخطاء أو الاختلالات التي تحصل في الاجل القصير يمكن تصحيحها الى الأجل الطويل ،اي يحتاج الى اكثر من ثلاث سنوات وسبعة اشهر للتعديل وتحقيق التوازن في الاجل الطويل ، ومن خلال النتائج يظهر المتغير المستقل الانفاق الاستثماري له أثر معنوي على القطاع الزراعي بالناتج المحلي الزراعي.

الجدول (28) أنموذج تصحيح الخطأECM لمتغير الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الزراعي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
(DLOG(GDP(-1)	2.043050	0.300954	6.788581	0.0025
DLOG(GDP(-2))	1.630028	0.324592	5.021779	0.0074
DLOG(GDP(-3))	2.183549	0.402154	5.429628	0.0056
D(INV)	0.237835	0.045603	5.215324	0.0064
D(INV(-1))	-0.119825	0.029186	-4.105622	0.0148
CointEq(-1)	-2.790250	0.430273	-6.484832	0.0029
C	33.56355	5.155262	6.510542	0.0029
R-squared	0.913417	Mean dependent var		0.058251
Adjusted R-squared	0.792201	S.D. dependent var		0.214231
S.E. of regression	0.097657	Akaike info criterion		-1.539447
Sum squared resid	0.047685	Schwarz criterion		-1.191785
Log likelihood	18.00640	Hannan-Quinn criter.		-1.610907
F-statistic	7.535433	Durbin-Watson stat		2.459895
Prob(F-statistic)	0.020446			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews12.

[2] سرعة التكييف = 30 x { 12 * (-1) CointEq ÷ 1}

2-اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

أظهرت نتائج الاخبار بأن الانموذج خال من مشكلة الارتباط التسلسلي بالأعتماد على قيمة Prob.Chi-Square والبالغة (0.10) وهي اكبر من (0.05) على وفق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وعلية نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للاخطاء وكما موضح في الجدول (29).

الجدول (29) اختبار مضاعف لانكرانج لمتغير الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الزراعي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.772	Prob. F(1.3)	0.4442
Obs*R-squared	2.661	Prob. Chi-Square(1)	0.1028

المصدر : مخرجات برنامج Eviews12

3-أختبار عدم التجانس Heteroskedasticit

تظهر نتائج الاختبار ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، لأن قيمة (Prob.Chi-Square) بلغت (0.63) وهي اكبرمن (0.05) مستوى المعنوية اي نقبل فرضية العدم القائلة ان النموذج لايعاني من اختلاف التباين وكما موضح بالجدول (30).

جدول (30) اختبار عدم التجانس لمتغير الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الزراعي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.284	Prob. F(8.4)	1.873
Obs*R-squared	0.247	Prob. Chi-Square(8)	0.639

المصدر : مخرجات برنامج Eviews12

4-اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Testing Approach)

يبين اختبار الحدود ARDL معادلة التكامل المشترك للمدى الطويل كما مبين في بشكل التالي

Cointegrating Equation:

DLOG(GDP) = 33.5635 + 0.34685*@TREND −2.79025*(LOG(GDP(−1)) − (0.23564*LOG(INV(−1))

ومن خلال الجدول (31) أن إحصائية (F) البالغة (16.82) كانت اكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة في النموذج ، التي تم الحصول عليها من الجدول عند مستوى معنوية (5%).والبالغة(7.3) وهذا يعني امكانية رفض فرضية العدم عند مستويات المعنوية المذكورة، اي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الناتج الزراعي والانفاق الاستثماري تكاملية منطيقية وفقا الى قيمة t والبالغة 6.48 وهي اعلى من الحد الاعلى (4.26)أي متكاملة عندمسوى الفرق الاول I(1) .

جدول (31) اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	16.82122	1
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
2.50%	7.46	8.27
1%	8.74	9.63
t- statistic	-6.484832	
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	-3.13	-3.4
5%	-3.41	-3.69
2.50%	-3.65	-3.96
1%	-3.96	-4.26

المصدر : مخرجات برنامج Eviews12

5-اختبار استقرارية البواقي

أ- أختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

من خلال الاختبار الاحصائي المستخدم (Jarque_Bera) وعن طريق القيمة الاحتمالية P-value نلاحظ ان البواقي تتوزع توزيعا طبيعياً في النموذج . ان قيمة احصاءة skewness والبالغة 0.32 وهي قريبة للصفر واخذت قيمة kurtosis التي تساوي 2.31 وهي قريبة الى (3) اي هناك ميلان لتفلطح جهة اليمين ، وتحسم القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque_Bera) التوزيع فقد بلغت 0.47 وباحتمالية 0.78 وهي اكبر من 0.05 وهذا دليل على ان متغير الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي لنموذج الانحدار الخطي وعلية نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضيه البديلة والشكل (9) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الشكل (9) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للاستثمار

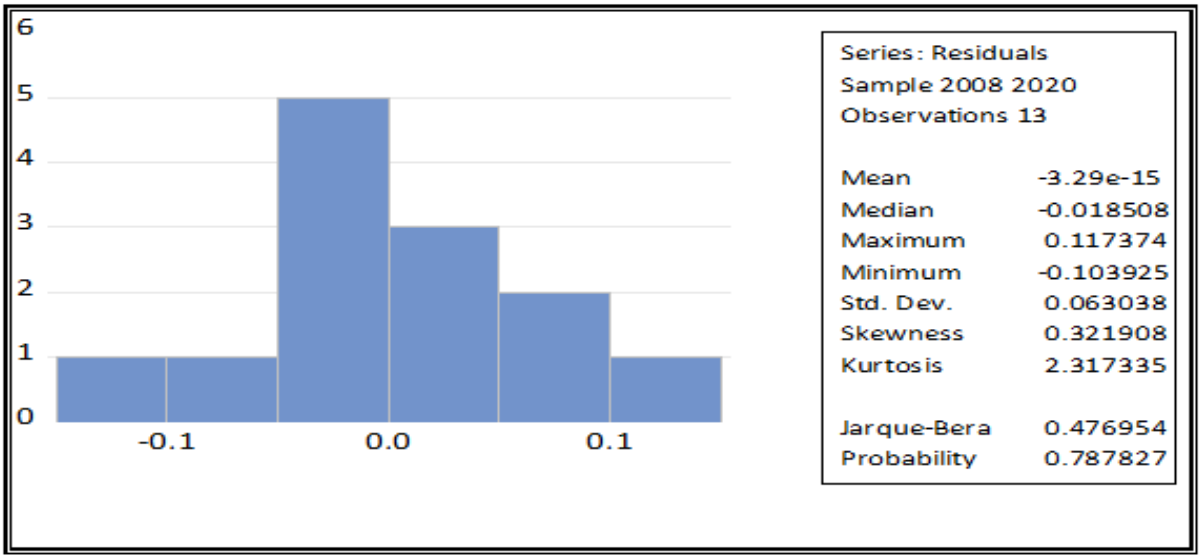

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12

ب- اختبار المجموع التراكمي للبواقي ولمربعات البواقي CUSUM and CUSUMSQ

يعد اختبار CUSUM and CUSUMSQ من اهم الاختبارات في معرفة ملائمة النموذج للانحدار ومدي الاستقرار الهيكلي في الاجل القصير والطويل وقد اظهر الاختبار ومن خلال الشكل (10) ان كل قيم المعاملات تقع ضمن خطي حدود الثقة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على الاستقرار الهيكلي في متغيرات البحث بمعنى ان النموذج المقدر كفوء .

شكل (10) اختباري المجموع التراكمي ومربع المجموع التراكمي لبواقي للاستثمار

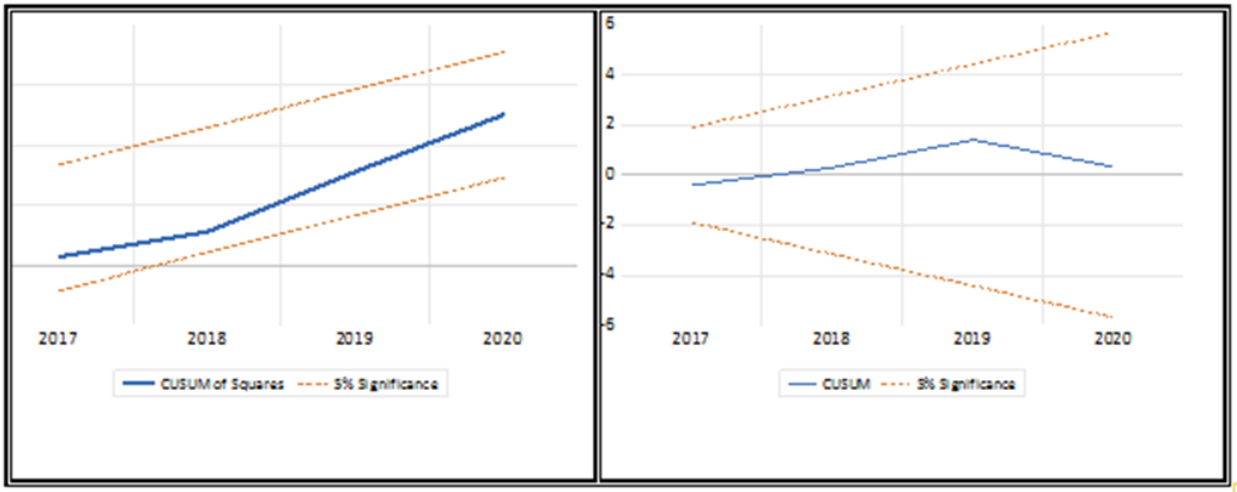

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12

التفسير الاقتصادي لنتائج الاختبارات

تشير النتائج الى معنوية العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والناتج الزراعي عند مستوى احتمالية (5%) ، وأن الانفاق الاستثماري الزراعي يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الزراعي في الأجل الطويل ، إذ كلما ارتفع الانفاق الاستثماري يؤدي الى ارتفاع الناتج الزراعي نيجة زيادة استصلاح اراضي زراعية والانفاق في مجال شراء الالات والمكائن الزراعية الحديثة التي تعمل على تطوير القطاع الزراي وزيادة الانتاج ، لكن يلاحظ رغم العلاقة الموجبه بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الزراعي خلال مدة البحث الا ان اثرها ضعيف وهذا نيجة ضعف الانفاق الاستثماري يشكل عام والانفاق الاستثماري الزراعي بشكل خاص

خامساً قياس اثر الاستيرادات الزراعية في الناتج المحلي الزراعي باستخدام منهجية ARDL .

1- نتائج اختبار الانحدار الذاتي ذو التوزيع المتباطئ

من اجل الحصول على أفضل النتائج التقديرية وحسب المعايير القياسية وخلوها من المشكلات وغيرها فكانت نتائج الاختبار لنموذج ARDL باستخدام برنامج Eviews 12 . يظهر الجدول (32) على وفق الرتبةARDL (2,0) والتي تعني وجود تباطؤين للمتغير التابع GDP وعدم تباطؤ متغير IM لان رتبة الاستيرادات حددها الانموذج بالصفر وان المرونة بلغت (0.12) اي درجة استجابة تغير الناتج المحلي الزراعي تشكل 6% نتيجة لتغير الاستيرادات، وتبين إن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.723) ويدل على أن (72%) من التقلبات في المتغير التابع (GDP) سببها المتغير المستقل في النموذج وأن (28%) من التقلبات لم يتضمنها النموذج ، كما تبين قيمة احصائية F لقياس معنوية النموذج وقد بلغت (9.58) وهي معنوية وهذا يعني وجود علاقة خطية عند مستوى معنوية (5%) في حين نلاحظ ان اختبار داربن واتسن لايمكن اعتمدة لدخول تباطؤات المتغير التابع في النموذج وسنعتمد اختبار LM لكشف مشكلة الارتباط الذاتي .

الجدول (32) نتائج التقدير الاساسي لمتغير الاستيرادات والناتج المحلي الزراعي

Selected Model: ARDL(2, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(GDP(-1))	1.087342	0.272944	3.983753	0.0021
LOG(GDP(-2))	-0.394046	0.234498	-1.680381	0.1210
LOG(IM)	-0.126968	0.079305	-1.601003	0.0377
C	6.816938	3.010699	2.264238	0.0448
R-squared	0.723314	Mean dependent var		15.92042
Adjusted R-squared	0.647854	S.D. dependent var		0.295137
S.E. of regression	0.175140	Akaike info criterion		-0.423287
Sum squared resid	0.337413	Schwarz criterion		-0.234474
Log likelihood	7.174653	Hannan-Quinn criter.		-0.425298
F-statistic	9.585412	Durbin-Watson stat		1.753384
Prob(F-statistic)	0.002106			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12.

2- تقديرانموذج تصحيح الخطأ (ECM)(Estimation Error Correction Models)

تم اختبار نموذج انحدار ARDL للصيغة اللوغاريتمية ويبين معنوية النموذج عند مستوى معنوية اقل (10%) ومعادلة التصحيح الخطأ هي :

Cointegrating Equation:

DLOG(GDP) = −0.306704*(LOG(GDP(−1)) − (−0.414*LOG(IM) +22.2265

وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.3944) وهذا يدل على ان المتغير المستقل فسر(39%) وان حد تصحيح الخطأ Error Correction Term بلغ (−0.306) وهو سالب ومعنوي احصائيا عند مستوى (5%) إذ يعبر حد تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف بين الأجل القصير الى الأجل الطويل ، ومن خلال النتائج تظهر ان المتغير المستقل الأستيرادات له أثر معنوي في الناتج المحلي الزراعي.وان سرعة التعديل من الاجل القصير الى الاجل الطويل تقدر بنحو(سنة واربع اشهر) لتعديل الاخطاء، وان احصاءة F المقدرة بلغت (3.907) باحتمالية بلغت 4% وهذا يعني معنوية النموذج ، كما موضح في الجدول (33).

الجدول (33) أنموذج تصحيح الخطأECM لمتغير الاستيرادات والناتج المحلي الزراعي

ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	6.816938	2.844431	2.396592	0.0354
DLOG(GDP(-1)	0.394046	0.224066	1.758617	0.1064
CointEq(-1)	-0.306703	0.128661	-2.383805	0.0363
R-squared	0.394407	Mean dependent var		0.055918
Adjusted R-squared	0.293475	S.D. dependent var		0.199493
S.E. of regression	0.167684	Akaike info criterion		-0.556620
Sum squared resid	0.337413	Schwarz criterion		-0.415010
Log likelihood	7.174653	Hannan-Quinn criter.		-0.558129
F-statistic	3.907646	Durbin-Watson stat		1.753384
Prob(F-statistic)	0.049327			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12

2-**اختبار الارتباط الذاتي** Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

يظهر الجدول (34) ان أنموذج (ARDL) خال من مشكلة الارتباط التسلسلي بالاعتماد على على قيمة Prob.Chi-Square والبالغة (0.440) وهي اكبر من(0.05) وعلى قيم F Prob. المقدرة (0.302) وباحتمالية (0.59) وهي اكبر من 0.5% وفق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وعلية نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للاخطاء .

الجدول (34) اختبار مضاعف لانكرانج لمتغير الاستيرادات والناتج المحلي الزراعي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.302	Prob. F(1.10)	0.594
Obs*R-squared	0.440	Prob. Chi-Square(1)	0.506

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

3-**أختبارعدم التجانس** Heteroskedasticit

تظهر النتائج ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، لأن قيمة (Prob.Chi-Square) بلغت (1.707) وباحتمالية (0.22) وهي اكبرمن (0.05) معنوية حسب اختبار HeteroskedasticityTest اذن فأن النموذج لايعاني من اختلاف التباين وبالتالي نرفض الفرض العدم وكما موضح بالجدول (35).

جدول (35) اختبار عدم التجانس لمتغير الاستيرادات والناتج المحلي الزراعي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.707	Prob. F(3.11)	0.223
Obs*R-squared	4.765	Prob. Chi-Square(3)	0.406

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

4-اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Testing Approach

تم اختبار أنموذج انحدار ARDL للصيغة الخطية وفق الرتبة (2,0) باتجاه زمني ومقطع صادي وبشكل التالي : Cointegrating Equation

DLOG(GDP) = -0.30673*(LOG(GDP(-1)) - (-0.414*LOG(IM) + 22.22648469))

وكما مبين في الجدول (36) ظهرت احصائية F-Statistic (2.60) عند مستوى معنوية (10%) وهي اقل من اقل قيمة (Bounds-Test) البالغة (4.04) وهذا يبين عدم وجود تكامل مشترك في الاجل الطويل.

جدول (36) اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك)

Selected Model: ARDL(2, 0)				
Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test				
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
4.78	4.04	10%	2.604492	F-statistic
5.73	4.94	5%	1	k
6.68	5.77	2.5%		
7.84	6.84	1%		

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12.

5-اختبارات استقرارية البواقي

أ- أختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

ان احد الفروض الاساسية في تحليل الانحدار لابد ان يمتلك متغير الخطأ العشوائي توزيعا طبيعيا وعدم تحقق هذه الفرض من شانه التسبب في عدم دقه النتائج مقدرات نموذج الانحدار ويظهر الشكل (11) ان قيمة skewness بلغت (-0.54) وهي قريبة للصفر و سالبة مما يعني انها تناظر في التوزيع ومقبولة لانها قريبة للصفر اما قيمة اختبار (kurtosis) بلغت (3.268) وهي تعكس بان الاخطاء تتوزع طبيعياً لان القيمة المثلى هي 3 لهذا الاختبار ومن خلال الاختبار الاحصائي المستخدم (Jarque-Bera) وعن طريق القيمة الاحتمالية P-value نستطيع الحكم على ان الاخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً. إذ ان القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque_Bera) قد بلغت 0.77 وباحتمالية بلغت 0.677 وهي اكبر من 0.05 وهذه دليل على ان متغير الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي نقبل فرض العدم ونرفض فرض البديل

الشكل (11) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الاستيرادات

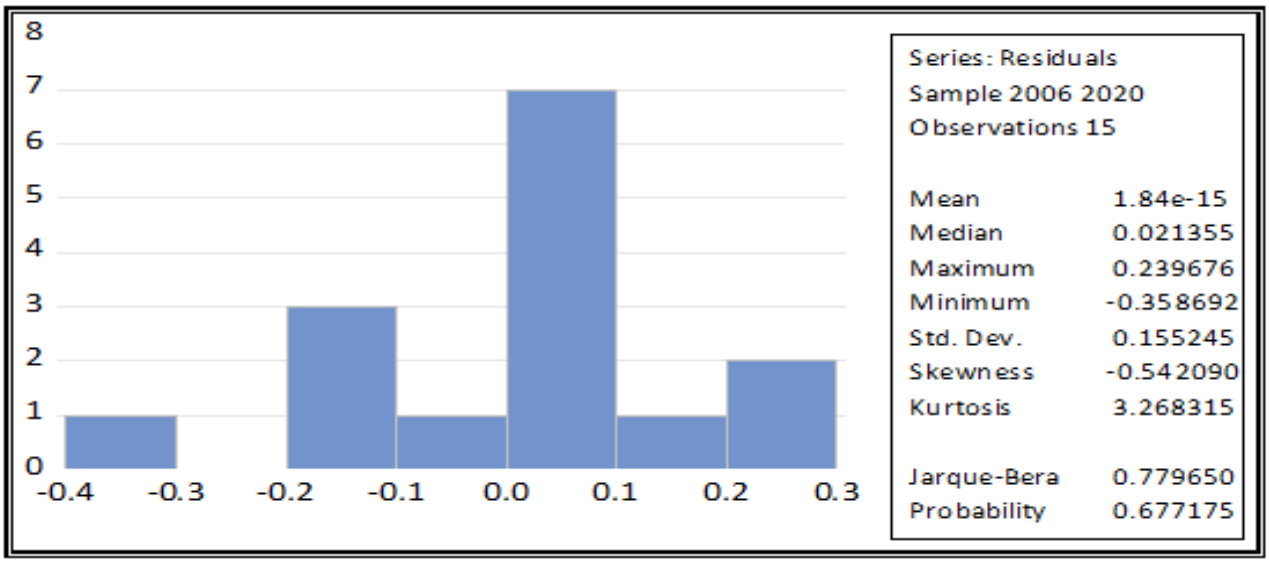

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12

ب-اختبار المجموع التراكمي للبواقي ولمربعات البواقي CUSUM and CUSUMSQ

يعد اختبار CUSUM and CUSUMSQ من الاختبارات المهمة لمعرفة ملائمة النموذج للانحدار ومدي الاستقرار الهيكلي في الاجل القصير والطويل وقد اظهر الاختبار ومن خلال الشكل (12) ان كل قيم المعاملات تقع ضمن خطي حدود الثقة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على الاستقرار الهيكلي في متغيرات البحثبمعنى ان النموذج المقدر كفوء .

شكل (12) اختباري المجموع التراكمي ومربع المجموع التراكمي للبواقي الاستيرادات

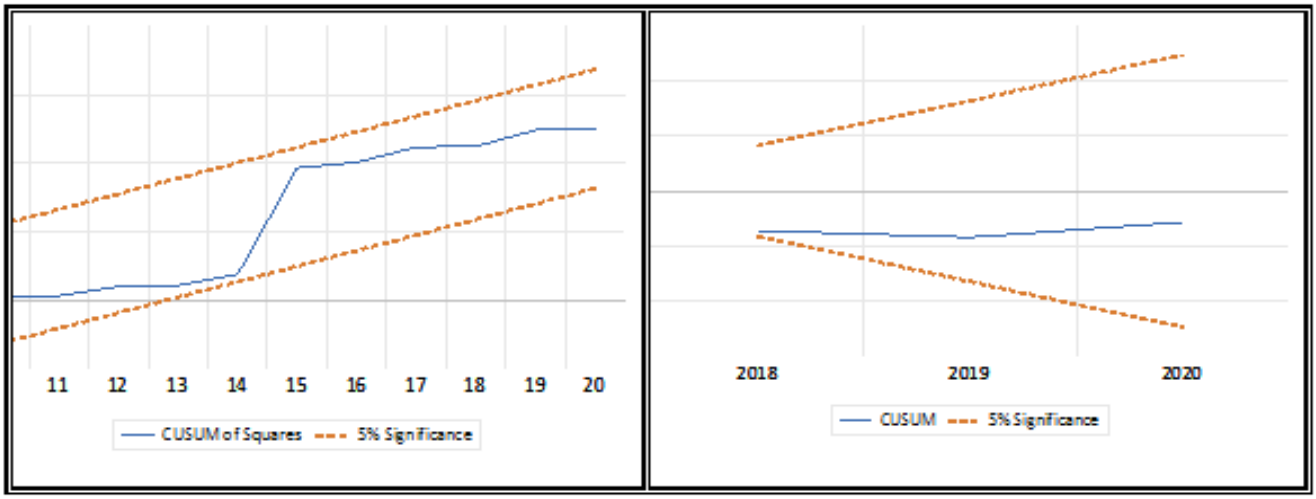

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 12

التفسير الاقتصادي لنتائج الاختبارات

قد أظهرت النتائج ان اشارة الاستيرادات الزراعية سالبة وهي تشير بوجود علاقة عكسية بين الاستيرادات الزراعية والناتج المحلي الزراعي وهو مطابقة للمنطق الاقتصادي إذ ان اي زيادة في الاستيرادات الزراعية سيؤدي بالنتيجة الى اغراق السوق بالسلع الزراعية وعزوف المنتجين عن الزراعة ومن ثم انخفاض الناتج الزراعي اذ تعد اسعار المنتجات الزراعية والغذائية المستوردة ارخص نسبياً من اسعار المنتجات الزراعية المحلية ، اذ بلغت درجة استجابة الناتج المحلي للاستيرادات الزراعية 12% وهذا يعني ان المستورد لايخدم زيادة الناتج المحلي الزراعي وانما فقط لاغراق السوق وسد الطلب المحلي فضلاً عن توفرها على طول المواسم فالأستيرادات الزراعية (IM) تؤثر بشكل سلبي في تطور أو زيادة الناتج المحلي الزراعي الى جانب أرتفاع تكاليف الانتاج المحلي ومن ثم تقلص المساحات المزروعة.

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات

1. انخفاض المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب والسلع الغذائية الاخرى نتيجة لارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج .
2. انخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال مدة البحث وقد بلغ متوسط الاهمية النسبية لكلاهما (4.6%) و(4.0 %) على الترتيب بسبب ضعف اداء السياسات الزراعية التجارية بعد عام 2003، وعدم اعطاء اهمية تتناسب وحجم القطاع الحيوي الذي تقع على عاتقة مسؤولية الحفاظ على الامن الغذائي .
3. عدم وجود رؤيه واضحه من قبل واضعي السياسات الزراعية ادى الى عدم توسع القاعدة الإنتاجية للقطاع الزراعي ومن ثم الاعتماد الكبير على الاستيرادات الخارجية لغرض سد النقص الحاصل في السلع الغذائية.
4. بينت نتائج البحث ان هناك اغراق سلعي للأسواق العراقية بالسلع الزراعية مما يدل على تدني نسب الاكتفاء الذاتي خلال مدة البحث .
5. قلة التخصيصات الاستثمارية الموجة للقطاع الزراعي وذلك بسبب عدم تبني خطط ورؤى طويلة الاجل تهدف الى تطوير هذا القطاع ، وان حجم الانفاق الاستثماري الزراعي ضئيل جدا لا يلبي متطلبات تطور قطاع حيوي مثل القطاع الزراعي، والذي ويعاني من اختلالات هيكلية كبيرة انعكست على انخفاض الانتاج الزراعي .
6. وجود علاقة عكسية بين التضخم و الناتج المحلي الزراعي في الأجل الطويل وتبين النتائج أن معدل التضخم ذو أثر معنوي عند مستوى احتمالية (5%) ،أذ إن زيادة معدل التضخم يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الزراعي نتيجة للانخفاض في عدد المشاريع الزراعية ، نتيجة لارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي الذي يوثر على قرارات أصحاب المشاريع الزراعية .
7. تشير النتائج الى معنوية العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والناتج المحلي الزراعي عند مستوى احتمالية (5%)، مؤكداً العلاقة الطردية بين الانفاق الاستثماري الحكومي مع الناتج الزراعي في الأجل الطويل ، إذ كلما ارتفع الانفاق الاستثماري يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الزراعي،

ويتضح أن هذا الأثر ضعيف نسبياً، وهذا يعود الى انخفاض الانفاق الاستثماري الحكومي بشكل عام والانفاق الاستثماري في القطاع الزراعي بشكل كبير، مما يعكس انخفاض هذا الأثر على الناتج المحلي الزراعي، كما أن سوء استخدام المبالغ المخصصة للاستثمار (سوء ادارة الموارد) ، وضعف الرقابة اثر في نسب تنفيذ المشاريع الزراعية فضلا ان اغلب القروض تنفق اغراض استهلاكية من قبل المستفيدين .

8. وقد ظهرت النتائج بوجود علاقة عكسية بين الاستيرادات الزراعية والناتج المحلي الزراعي وهي مطابقة للمنطق الاقتصادي اي زيادة في الاستيرادات الزراعية سيؤدي بالنتيجة الى اغراق السوق بالسلع الزراعية المستوردة التي تعد ارخص نسبيا من المنتجات المحلية فضلاً توافرها على طول المواسم وعزوف المنتجين عن الزراعة وانخفاض الانتاج ، وهذا يعني ان المنتجات المستورد لا تخدم زيادة الناتج المحلي الزراعي وانما فقط لإغراق السوق وسد الطلب المحلي .

ثانياً: التوصيات

1. وضع استراتيجية طويلة الاجل من قبل الدولة وبالتنسيق مع الوزرات المعنية(وزارة الزراعة والري والمالية والتخطيط) تكون واضحة من حيث الرؤية والاهداف تتضمن برنامج الإصلاح الزراعي وإن تأخذ اهتماماً كبيراً بها من حيث المتابعة والتنفيذ ، يكون هدفها هو تحقيق الامن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية وزيادة الصادرات وتقليص الاستيرادات الزراعية ، ومعالجة المشكلات والعوائق التي تمتاز بالترابط مع القطاعات الاقتصادية الاخرى .
2. تفعيل الدور الرقابي من قبل وزارة الزراعة وحسب مديرياتها في محافظات العراق بالتعاون مع وزارة البلديات علي الاراضي الزراعية المؤجرة للمزارعين وعدم السماح لهم بالتصرف بها كملك خاص كبيعها وإيجارها .
3. خلق مناخ استثماري يكون جاذباً للاستثمارات الزراعية بمختلف انواعها (محلي، اجنبي) من خلال العمل على تهيئة واصلاح اداء السياسات الاقتصادية المتمثلة بالسياسة المالية والنقدية والتشريعية ، وتوفير الامن والاستقرار لتكون جاذبة للمستثمر.
4. بفعل محدودية الاراضي المستغلة للزراعة وتراجع مساحات منها، ينصح باستخدام اسلوب الدورة الزراعية في زراعة هذه المساحات من الاراضي من خلال تعاقب المحاصيل في مدة زمنية وتكون

الدورة الزراعية ذات اشكال متعددة (ثنائية ، ثلاثية ، رباعية) وحسب نوع وطبيعة المحاصيل وهي تعد من الاساليب الزراعية الحديثة التي تساعد على تحسين الاراضي وزيادة الانتاج .

5. زيادة مقدار المبالغ المخصصة للأنفاق الاستثماري الزراعي من الموازنة العامة لدعم البنى التحتية للقطاع الزراعي ومنها التقانة الزراعية التي تعاني من الضعف والتدمير و استخدمها في شراء التكنولوجيا الزراعية لتسهم في زيادة الانتاج الزراعي .
6. السيطرة على التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية حتى لا تصبح المنتجات الزراعية المحلية أعلى نسبياً من الأسعار العالمية الأمر الذي يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري من خلال انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات، وكذلك للتعزيز من درجة منافستها للسلع الأجنبية في أسواق العالم مما تكون له انعكاسات جيدة على الميزان التجاري الزراعي .
7. فرض سياسة الحماية على المنتجات الزراعية المحلية ومنع دخول المنتج الزراعي الذي له بديل في السوق المحلية خلال الموسم الزراعي ، وتقديم الدعم السعري لبعض السلع الزراعية لغرض تصديرها حتى تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية .
8. ضرورة توفير قاعدة من البيانات الزراعية من قبل الجهات الرسمية المعنية بذلك لكي تساهم وبشكل كبير في الوصول الى نتائج تعمل على رسم السياسات الزراعية الهادفة الى تحقيق النمو الزراعي المطلوب.
9. العمل على تقليل الاستيراد من السلع الزراعية ووضع معايير للاستيراد وتوزيعه خلال الموسم الزراعي من اجل عدم التأثير في اسعار المنتجات ووضع سياسة سعرية محفزة للمنتجين المزارعين بحيث توفر حماية للمزارعين في حالة زيادة الإنتاج .

المصـادر والمراجـع

أولاً– المصادر العربية

1. ابدجمان، مايكل ،1999،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة منصور محمد ابراهيم، الرياض، دار المريخ للنشر.
2. ابو شرار، علي عبد الفتاح ،2007 ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الاولى،عمان ، دار الميسرة للنشر والتوزيع .
3. الافندي ، محمد احمد، 2013. مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الطبعة الخامسة ، صنعاء .
4. الافندي ،محمد احمد، 2018 ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ،الطبعه الاولى، عمان ، الناشر مركز الكتاب الاكاديمي .
5. باحنشل ، اسامه محمد ، 1999، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي،الرياض، مطابع جامعة الملك سعود.
6. البياتي طاهر، الشمري خالد ،2009،مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي، الطبعة الاولى ،عمان، دار وائل للنشر.
7. الجنابي ، هيل عجمي جمي، ارسلان رمزي ياسين، 2009، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى ،عمان ، دار وائل للنشر.
8. جي هولتن ولسن ، 2006، الاقتصاد الجزئي(المفاهيم والتطبيقات) ، ترجمة كامل سلمان العاني، الرياض، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر.
9. حاتم،،سامي عفيفي ،1993، التجارة الخارجية بين التأطيروالتنظيم، الطبعة الاولى ، مصر، الدار المصرية اللبنانية للنشر.
10. الحسناوي،كريم مهدي، 1989. مبادى علم الاقتصاد، القاهرة ، العاتك للنشر.
11. الحلاف، سعيد سامي ، العجلوني، محمد محمود ، 2010. النقود والبنوك والمصارف المركزية، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر.
12. حمدي عبد العظيم، 2000 ،اقتصادات التجارة الدولية، عمان ، دار النهضة للطباعة والنشر.
13. الحمزاوي، محمد كمال خليل،2004، سوق الصرف الاجنبي ، الاسكندرية ، منشاة المعارف للنشر .
14. الحمزاوي، محمد كمال خليل ، 2000، اقتصاديات الائتمان المصرفي ،الطبعة الثانية ، الاسكندرية ، المعارف للنشر.

15. خصاونة صالح ، 2000، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، عمان .
16. الخضري سعيد، 1994، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثالثة، القاهرة ، دار النهضة العربية .
17. الخطيب،فاروق بن صالح ، دياب ،عبد العزيز احمد، 2014 ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جده ، الناشر خوارزم العلمية.
18. خليل سامي، 1982 . النظريات والسياسات النقدية والمالية ، الطبعة الثانية ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع.
19. داود، حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى ، عمان ، دار المسيرة للطباعةوالنشر.
20. دياب، محمد، 2010، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الاولى، عمان ، دار المنهل للنشر.
21. دينا، شوقي احمد،2017، النقود والتضخم، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي للنشر.
22. زيني، عبد الحسن،2012، الارقام القياسية ، الطبعة الاولى ، عمان ، دار الحامد للنشر.
23. ساموبلسون ، نورد هاوس ، 2006. علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى ، بيروت ، مكتبة لبنان للنشر.
24. ساموبلسون ، نوردهأوس ، 2001، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله ،عمان ، الاهلية للنشر والتوزيع.
25. السريتي ،السيد محمد احمد ، 2009، اقتصاديات التجارة الخارجية ،الطبعة الاولى ، الاسكندرية، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع.
26. سلامة رمزي ،2001، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية ، الاسكندرية، مكتبة المعارف للنشر.
27. السمان،محمدمروان ، محبك،محمد فاخر، الشامية،احمد زهير، 2009. مبادى في التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) ، الطبعة الاولى ، عمان ، دار الثقافية للنشر والتوزيع.
28. السواعي، خالد محمد،2009، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها،الطبعة الاولى، الاردن، عالم الكتاب الحديث .
29. السيفو،وليداسماعيل ، شلوف،فيصل مفتاح ، ابراهيم،صائب جواد ،2006، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الاولى، عمان ، الاهلية للنشر والتوزيع.
30. شعراوي، سمير مصطفى ،2005، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية ، الطبعة الأولى، جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.
31. الشمري، ناظم محمد نوري، 1999. النقود والمصارف والنظرية النفدية ، الطبعة الاولى ، عمان، دار زهران للنشر.
32. شهاب، مجدي محمود، ناشد، سوزان عدل ، 2006، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الاولى، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية.

33. عبد الحميد عبد المطلب،2013، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مصر، الدار الجامعية للنشر.
34. عبد الرضا، نبيل جعفر، حسن،خوله رشيد ،2015 ، مناخ الاستثمار في العراق، الطبعه الاولى، العراق، شركة الغدير للطباعه والنشر.
35. عبد الرضا،نبيل جعفر، 2008، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، الطبعة الاولى، العراق، دار وارث للنشر.
36. العتيبي ضرار، 2007، الاساس في علم الاقتصاد، الطبعة الاولى،عمان ، داراليازوري العلمية للنشر.
37. عجيمه، محمد عبد العزيز، 1978، الاقتصاد الدولي، مصر ، دار الجامعات للنشر.
38. عطية ،عبد القادر محمد عبد القادر، 2004، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
39. علي، عبد المنعم السيد ، العيسى، نزار سعد الدين، 2004. النقود والمصارف والاسواق المالية ، الطبعة الاولى ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع.
40. علي،عبد المنعم السيد، 1984، مدخل في علم الاقتصاد(الاقتصاد الكلي) ، الطبعة الثانية ، العراق ، مطبعة الجامعة المستنصرية.
41. عمر صخري،2005 ، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
42. عناية، غازي حسين، 2006 ، التضخم المالي ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر.
43. العيساوي ، كاظم جاسم، الوادي محمود، 2000، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الاولى، عمان، المستقبل للنشر والتوزيع.
44. الفارس، عبد الرحيم فؤاد، السيفو، وليد اسماعيل،2015. الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى،عمان، دار وائل للنشر.
45. كنعان علي،2012. النقود والصيرفه والسياسة النقدية، الطبعة الاولى، بيروت ، دارالمناهل للنشر.
46. محمد، شيخي، 2011، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى،عمان، دار الحامد للنشر.
47. مشكور، سعودجايد ،رشم، محمدحسن ،2012، التضخم النقدي والمعالجة المحاسبية، الطبعة الاولى ، بغداد، دار الدكتور للطباعة والنشر.
48.معروف هوشيار، 2005.تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى،عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع .
49. ملاك وسام ، 2000، النقود واسياسة النقدية الداخلية (قضايا نقدية) ، الطبعة الاولى ، بيروت، دار المنهل للطباعة والنشر.

50. موردخاي،كريانين، 2010، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الرياض ، دار المريخ للنشر.
51. الموسوي، رحمن حسن، 2013, الاقتصاد الزراعي، الاردن ، دار اسامة للنشر.
52. النجفي, سالم توفيق, 1987, التنمية الاقتصادية الزراعية, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , جامعة الموصل.
53. النجفي، سالم توفيق، عبد الحميد، احمد فتحي، 2008، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشاره الى الوطن العربي ، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
54. النجفي، سالم توفيق،1993، اشكالية الزراعة العربية (دراسة اقتصادية معاصرة)، الطبعة الاولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.
55. النجفي، سالم توفيق،الحمادي، اسماعيل عبيد، 1990.الاقتصاد الزراعي ، العراق، دار الحكمة للنشر.
56. الوزاني، خالد واصف، الرفاعي، احمد حسين، 2009، مبادى الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة العاشرة،عمان ، دار وائل للنشر.

ثانيا– الرسائل الجامعية

1. ال عيسى، دعاء عماد سعيد ،2021، دراسة اثر التضخم على النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي في العراق للمدة (1990–2019) ، رسالة ماجستير،غير منشورة ، كلية علوم الهندسة الزراعية ،جامعة بغداد.
2. أحمد، مصطفى عماد ،أوجه الانفاق الاستثماري واثره في تحقيق التغيرات الهيكلية في الزراعة العراقية للمدة(1990–2018) ، رسالة ماجستبر ،غير منشورة ، كلية الزراعة والغابات ، جامعة الموصل.
3. الاشقر، عوني جواد حسن ، سياسة احلال الواردات الفلسطينية (تطبيق على بعض المنتجات النفطية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة الازهر، غزة.
4. الباجه جي، حسين علي شهاب، 2020، دراسة اقتصادية وقياسية لاثر السياستين المالية والنقدية على قيمة الناتج الزراعي في دول نامية مختارة (العراق ، مصر، الاردن) للمدة (1995–2017)رسالة ماجستير، غيرمشورة، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد والارشاد الزراعي، جامعة تكريت .
5. جبير، بلال نجاح، 2017، دراسة اقتصادية لأثر التقلبات في سعر الصرف على هيكل التجارة الخارجية الزراعية في العراق للمدة (1990– 2015)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد.

6. حاجي امال، 2015، اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للمدة(1970-2013) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي،الجزائر.
7. حسن، باسمة كزار،2008، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي للمدة (2002-2007) ،رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة البصرة.
8. حمد، ماهر حسن محمد، 2018، تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر، غزة.
9. الدبوني ، وداد ادور وادي ، 1996 ، التحليل القياسي لدور الاستثمار الزراعي في نمو الناتج الزراعي في العراق (1970-1990) ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصره.
10. ذوالنون ،عزالدين ادم، 2016، الاثار المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية ، اطروحة دكتوراه , قسم الدراسات التجارية ، جامعة السودان .
11. السوداني، مينا يوسف مهاوي، 2019، تحليل اقتصادي للعوامل المؤثرة في توسيع الاراضي الزراعية في العراق للمدة (1980-2016) ، رسالة ماجستير، غيرمنشوره ، كلية علوم الهندسة الزراعية جامعة بغداد.
12. شويطي، بيداء جبار، 2015، دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية.
13. الشيباوي، احمد رحيم حمزة،2021، دراسة اقتصادية لاثر يعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الفقر الريفي والتنمية الريفية في العراق للمدة(1990-2019) ، رسالة ماجستير ،غير منشورة، كلية علوم الهندسة الزراعية ، جامعة بغداد.
14. العتابي، هاله عبد الغني محسن ،2019 ، تحليل اقتصادي لدور الصادرات الزراعية في النمو الزراعي في العراق، رسالة ماجستير،غير منشورة، كلية علوم الهندسة الزراعية ، جامعة بغداد.
15. العكيدي، رسول هادي حسون، 2020، استراتيجية مقترحة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في جمهورية العراق ، اطروحة دكتوراه ،كلية الدراسات ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
16. القريناوي، جبر سلامة،2006، قدرة قطاع الصناعات الغذائية على احلال الواردات ، رسالة ماجستير،كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية , غزة.
17. نور، هدى هاشم ، 2017 ، التجارة الخارجية للعراق مع بعض الدول المجأورة وتأثيرها على الناتج المحلي الأجمالي للمدة(1990-2013) ، رسالة ماجستير،غيرمنشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

18. الوادي، عائدة فوزي أحمد،2007، أثر التخصيصات الاستثمارية والإقراض الحكومي في الاستثمار الاجمالي الزراعي في العراق للمدة (1974-1994)، اطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة بغداد
19. يونس، رنا نزار،2021، قياس وتحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على اداء القطاع الزراعي في العراق ، رسالة ماجستير، غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل .

ثالثا- الدوريات

1. امين ،هجير عدنان زكي، 2005 ، اقتصاديات الانكشاف ، المجلة العراقية لعلوم الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، مجلد 3 ، العدد 7 .
2. البدري، باسم حازم ، محمد، سناء جاسم، 2016، تحليل اقتصادي للسياسة السعرية والسياسة التجارية في القطاع الزراعي في العراق للمدة (2003-3013)، مجلة العلوم الزراعية العراقية، مجلد47، العدد 2 .
3. بريهي، فارس كريم، 2017، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 23، العدد 100.
4. بشار،محمد محسن ، 2012 ، قياس وتفسير بعض المتغيرات الاقتصاديه في اداء القطاع الزراعي في بلدان ناميه مختلفه ، مجلة زراعة الرافدين ، مجلد 40، العدد 1.
5. البطاح وزيدان, عباس حمودي, أسوان عبد القادر, 2006, القياس الكمي والتفسير الاقتصادي لأثر الاستثمار الزراعي في نمو الناتج الزراعي في العراق, مجلة زراعة الرافدين العراقية, المجلد 34, العدد.1.
6. البطاط ،كاظم احمد، الاعرجي، كاظم سعد ،التميمي، سعدية هلال، 2016 ، واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل الهنوض، مجلة الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، مجلد 5، العدد 17.
7. الجبوري، سلام هاتف احمد ، 2019، الموارد المائية في العراق وإمكانية تنميتها , المؤتمر العلمي السادس ، كلية التربية ابن الرشد، جامعة بغداد، المنعقد للفترة (15-16/كانون الثاني).
8. الجراح , محمد عبد الله ، 2011، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية ، دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 , العدد1.
9. الجواهري، عماد احمد ،الشمري ، رضا عبد الجبار، 2009، مشكلات المياه في العراق الواقع والحلول المقترحة ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، المجلد2، العدد1.

10. جويد، رائد فاضل ، 2013، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية جامعة تكريت ، مجلد 5، العدد 17 .
11. جياس ،محمدعبد ، شياع ،عبد الاميرعبد الحسين ، 2013، تأثير المبادرة الزراعية في تشاط الاقراض المصرفي والارباح ، بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني ، مجلة الدراسات المحاسبيه والمالية ،مجلد 8 ، العدد22.
12. الحرازي ، شيبرعبدالله، 2007، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية اليمنية مع اشارة الى التجارة الزراعية بصفة خاصة ، مجلة افاق اقتصادية، دولة الامارات العربية مجلد 28 ،العدد 111.
13. حسن، علي عبد الزهرة ،موحان ،عبد اللطيف حسن ، 2013، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل واستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ، مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة بغداد ،المجلد 9 ، العدد 34 .
14. حمد، مخيف جاسم ، علي، جمال حسين ، 2019، قياس وتحليل اثر الانفاق الاستثماري وتكوين راس المال الثابت في ناتج القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004–2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والاداريه ، المجلد 11، العدد 27.
15. الحيالي ، ياسمين هلال ،2019، التنمية الزراعية المستدامة في العراق مفهومها واهميتها ومعوقاتها للمدة (1990–2017) ، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز ،المجلد 8 ، العدد 4.
16. الخزرجي ثريا ، حسون ،أياد كاظم ،2016 ، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980–2010) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 18 ، العدد 1.
17. خليل ، رامياعامر، 2012، اثر الصادرات والاستيرادات الزراعيه في نمو الناتج الزراعي في اقطار عربية مختارة ،مجلة زراعة الرافدين ، مجلد40 ، ملحق4.
18. دهش، فاضل جواد ، 2014، واقع استخدام الاسمدة الكيمياوية واثره على الناتج الزراعي في العراق وتقدير دالة الطلب عليها للمدة (2015– 2022) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة واسط ، العدد 14 .
19. الراوي ، احمد عمر، 2009، الاسمدة الكيمياوية ودورها في تنمية الزراعة العراقية ، مجلة الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، العدد 78 .
20. الرسول، احمد ابواليزيد ، عون،خير الله عون، عبدالرزاق،يايسن صلاح ،2020، هل توجد علاقة سببية بين التضخم والنمو الاقتصادي في القطاع الزراعي المصري ، مجلة البحر المتوسط للاعمال الزراعية والاقتصاد ، المجلد الاول ، العدد 1.

21. الساعدي، صباح عمر، 2019، التحليل الاقتصادي القياسي لاهم العوامل المؤثرة على الناتج الزراعي في ليبيا، خلال الفترة (1992-2012) ، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد ،جامعة سرت، المجلد2 ، العدد 4.
22. الساعور، لورة باسم رشيد ،2018، اثر سياسات التبادل التجاري على نمو الناتج الزراعي في دول عربية مختارة للمدة (1990-2010) العراق والسعودية انموذجا ، مجلة زراعة الرافدين ، جامعة الموصل كلية الزراعة والغابات ، المجلد46 ، العدد 1.
23. سالم،احمد عبد اللطيف، 2017 ، دراسه اقتصاديه لتقدير اثر التضخم على اداء القطاع الزراعي المصري ، المجله المصريه للاقتصاد الزراعي ، مجلد 27 ، العدد 2 .
24. سعدون، عبد الوهاب ذنون،2020، قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام انموذج ARDL للمدة (1980-2019)، مجلة دراسات اقليمية ، السنة 14، العدد45.
25. الشمري ، سلام منعم زامل ، 2010، الاستثمار الزراعي في العراق ومقومات نجاحة ، مجلة ذي قار ، المجلد 5 ، العدد 6 .
26. الشمري، حسين عباس حسين ، العزاوي ،كريم عبيس ، 2019، تحرير التجارة الخارجية اثارها على اقتصاديات الدول النامية يشكل عام والعراق بشكل خاص ،مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، جامعة بابل ، مجلد 11، العدد 3.
27. شهاب ، سلام جبار ، 2018، الاهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية في العراق ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، المجلد 10 ، العدد 1 .
28. الطائي، فاضل عباس ،2010، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق ، المجلة المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ،العدد 17،عدد خاص يالمؤتمر العلمي الثاني للرياضيات والاحصاء والمعلوماتية .
29. العبدلي ،سعد عبد نجم ، سليمان ،هيفاء يوسف ، 2013، تحليل العلاقة السببية بين تكوين رأس المال الثابت الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي للفترة (1980-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ،جامعة بغداد، المجلد 19 ، العدد 73 .
30. العبدلي، سعد عبد نجم ، رشيد،هبه سعد، 2016، تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ،جامعة بغداد، المجلد 22 ، العدد 89.
31. العبدلي، سعد عبد نجم ، كاطع، اسراء سليم،2015 تحليل العلاقة السببية بين الواردات الزراعية وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق 2015،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد، المجلد 21، العدد 85.

32. العتابي ، هالة عبد الغني ، البدري، باسم حازم ، البدوي، سعد عبد القهار،(2020): دراسة اقتصادية للعلاقة بين الاستيرادات الزراعية والناتج الزراعي في العراق للمدة (2018– 1999) باستخدام اختبار سببية تودا – ياماموتو – مجلة العلوم الزراعية العراقية ،المجلد 51 العدد 3.
33. العفيفي ،جيهان محمد ،النجار، منيرة جلال ،2018 ،تقدير وتحليل التجارة الخارجية على المستوى القومي والقطاع الزراعي المصري ،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، مجلد 28، العدد4.
34. عقراوي، زكي مني ، محمد، ريبر فتاح،2015، اثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في تكوين راس المال الثابت للاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة زاخو ، مجلد 3، العدد1.
35. العقيدي, عبد الكريم منهل, 2006, دراسة الرؤية المستقبلية لتطور استخدام الساحبات الزراعية في العراق, وزارة الزراعة، الشركة العامة لمتجييزات الزراعية، بحث منشور، على الموقع www.iraqiscas.com.
36. علي، رحمن حسن، كاظم ، بيداء جواد ،2017 ، دور الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في العراق ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية كلية الادلرة والاقتصاد جامعة واسط ،العدد26.
37. عودة، محمد حسن، 2016، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو ومدى مساهمة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى اللعراق للمدة(1997–2012) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 1، العدد 57.
38. الغالبي, جليل, الشمري ،حسن شاكر, 2015, التحليل الاقتصادي لكفاءة الاسواق المالية دليل تجريبي لبعض الاسواق العربية , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية , الكوفة, المجلد 9, العدد 32.
39. كاظم، ايمان عبد الحليم، سلمان، صفا علاء ، 2017 ، اثر الاستيرادات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، مجله كليه الإدارة والاقتصاد ، جامعه بابل، المجلد 15 ، العدد4 .
40. الكبيسي ، محمد صالح، مثنى ، تحسين محمود ، 2019، التضخم المستورد ، المفهوم وقنوات الانتقال والاثار والمعالجات ، العراق حالة دراسية للمدة (1990–2015) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،مجلد 25، العدد 111.
41. مزراشي فتحية ، عمار عماري، 2018، اثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر، للمدة من 1995– 2015، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 4، العدد 1 .
42. المشهداني، احمد علي هاشم ،2018 ، تحليل اثر بعض السياسة المالية والنقدية في قيمة الناتج الزراعي في دول عربية مختاره للمدة(1990–2010) دراسة مقارنة ، مجلة زراعة الرافدين ، مجلد 46، العدد 1.
43. الملاحويش ، لؤي طه ، الجبوري ، حنان محمد شكر ،2016، مفهوم التنمية والتنمية الريفية المتكاملة المستدامة ، مجلة كلية التربية الاساسية الجامعة المستنصرية ، المجلد 22 ، العدد 96.

44. النداوي، زينه اكرم عبداللطيف، 2011، تحليل القطاع الزراعي في العراق واسباب تدهوره للمدة (1990-2010) ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء .
45. هاشم ، ضيدان طويرش ، 2020، اتجاهات تكوين راس المال الثابت وعلاقة بالناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1990- 2010)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية ، المجلد 12 ، العدد 38

رابعا- التقارير والنشرات

1. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2004_2020.
2. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية ، 2015.
3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية 2004_2020.
4. جامعة الدول العربية،2009، تداعيات ارتفاع الاسعار العالميه للمواد الغذائية الاساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي ،ورقة عمل مشتركة مقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة، الخرطوم ، الدوره 83.
5. جمهورية العراق ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، تفريرتفصيلي ،ظاهرة تجريف البساتين والاراضي الزراعية وتحويلها الى اراضي سكنية، 2016 .
6. صندوق النقد العربي ،2020 ، تقرير افاق الاقتصاد العربي ، الاصدار الحادي عشر .
7. صندوق النقد العربي ،2021، تقرير افاق الاقتصاد العربي ، الاصدار الثالث عشر .
8. منظمة الاغذية والزراع الامم المتحدة ، 2016 ، حالة اسواق السلع الزراعية .
9. منظمة الاغذية والزراعة الامم المتحدة ، 2016، حالة الاغذية والزراعة ، الاستثمار في الزراعة من اجل مستقبل افضل .
10. منظمة العمل الدولية ، وظائف لائقة من اجل العراق ، المكتب الاقليمي للدول العربية ،2013.
11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2004، خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربيه، ج 1 .
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، الخرطوم ، السنوات (2004-2018).
13. وزارة التخطط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الارقام القياسية ،الارقام القياسي لاسعارالمستهلك سنوات متفرقة.
14. وزارة التخطط ، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات البيئية ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية، سنوات متفرقة.

15. وزارة التخطط ، الجهاز المركزي للإحصاء، الاحصاءات البيئية ، المؤشرات الزراعية ،سنوات متفرقة.
16. وزارة التخطط ، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الوضع الاقتصادي والاجتماعي ،2009.
17. وزارة التخطط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقريرالمحاصيل الزراعية التجمبعي .
18. وزارة التخطط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات الفعلية لاجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق ،2016
19. وزارة التخطط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، المجموعة الاحصائية السنوية ،سنوات مختلفة.
20. وزارة التخطط ، الجهاز المركزي للإحصاء،مديرية الاحصاء الزراعي، تقري الموارد المائية للسنوات (2015 -2019).
21. وزارة التخطط ، الجهاز المركزي للإحصاء،مديرية الاحصاء الزراعي، كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية للفترة(2002-2010).
22. وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ،تقرير الموازنة الاستثمارية والمصروف الفعلي ، سنوات متفرقة .
23. وزارة الزراعة ،قسم بحوث الاقتصاد الزراعي، دائرة البحوث الزراعية ،الكراس الاحصائي لبيانات المحاصيل الزراعية، الاصدار الثاني، 2016.
24. وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الحسابات الختامية ،السنوات (2004-2012).
25. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ،2018، القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح.

خامساً الانترنيت

1. منظمة الاغذية والزراعة العالمية FAO http://www.fao.org
2. بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicato

سادساً – المصادر الإنكليزية

1. Ahmed S, & Mortaza M. G., 2005, Inflation and economic growth in Bangladesh, Bangladesh Bank Working Paper Series: Paper no. WP 0604;Policy Analysis Unit (PAU), Research Department, Bangladesh Bank,Dhaka.

2. Al Bujari Waleed Ibrahim Sultan ,2019, Agricultural investment in Iraq (Reality and determinats) for the period (1995-2015), Vol. (47) No.(1) Mesopotamia J. of Agricultural.

3. Alattabi,H, A & AlBadri, B & AlBadawi. S, A ,2020, economic study of the relationship between agricultural imports and agricultural product in iraq for the period (1991-2018) using toda-yamamoto causality , Iraqi Journal of Agricultural Sciences 51(3).

4. Baltagi,B,H, Econometrics ,1999. 2nd,Edition, New York, Springerverlagl Berlin, Heidelberg.

5. Diebold,X Francis (2016) Time-Series Econometrics A Concise Course, University of Pennsylvania, 17th , USA.

6. Dickey, D.A.and Fuller, W. A.1979. Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, . USA, vol.74.

7. Erbaykal E., & Okuyan H.. A., 2008, Does inflation depress economic growth? Evidence from Turkey, International Research Journal of Finance.and Economics- 17- Euro Journals Publishing, Inc.

8. Eggoh J. C., & Khan M., 2014, On the nonlinear relationship between inflation and economic growth, Research in Economics, 68(1).

9. Frisch ,Helmut ,1983, Theories of Inflation ,First publisfed , Unitd States of America .

10. Gokal V., & Hanif S., 2004, Relationship between inflation and economic growth, Working Paper series; Paper no. 2004/04, Economics Department,Reserve Bank of Fiji.

11 .Gujarati,DamodarN.2004,Basic Econometrics,Fourth Edition McGraw−Hill Companies .

12. Greene,W.H,2012,EconometricAnalysis,7thedition,NewYorkUniversit Prentice Hall.

13. Helmut Frisch (1983) Theories of Inflation ,First published,Cambridge University, United States of America.

14. Isik T.T., Sahin I. ,& Aydinkaya I., 2016, Consumer confidence index, the relationship between growth and inflation: A case of Turkey, International Journal of Economics 4(4), Commerce and Management, United Kingdom.

15. Joseph Mawejje (2015) Inflation Dynamics and Agriccultural Supply Shocks in Uganda.Economic Policy Resarch Centre.Makerere UniversityCampus-Kampala,Uganda .

16. Kozhan.R,2010,Financial Econometrics With Eviews, P:74.from :http://bookboon.com.
17. Kennedy .Maria John (2013) Macroeconomic Theory,third printing ,Delhi,published by Asoke K.Ghosh.
18. Kasidi F., & Mwakanemela K., 2014**,** Impact of inflation on economic growth, Asian Journal of Empirical Research (AESS); 3(4), Asian Economics and Social.
19. Maddala, G.S& Lahiri, Kajal, Introduction to econometrics, fourth edition, John Willy, chi, Chester , west Sussex, 2009.
20. Mary S.Mashinini,Sotja G.Dlamini (2019) :The Effects of Monetary policy on Agricultural OutPut in Eswatini ,Interntional Journal of Economiec and Financial Researsh Vol(5) .Isse (5)

21. Oyinbo, O. & Grace, Z. R. 2014, The Relationship of Inflationary Trend, Agricultural Productivity and Economic Growth in Nigeria, CBN Journal of Applied Statistics, Vol. 5.

22. Obasi O. Ukoha.(2007) : Relative price Variability Inflation: Evidence from the Agricultural Sector in Nigeria .Africam Economic Research Consortium,Nairobi.

23. Pesaran, M. Hashem., Yongcheol Shinn, & Richard J. S. (2001). Bounds testing approachesto the analysis of level relationships. Journal of applied.econometrics, 16(3.

24. Phillips peter C.B.& perron p.(1988) Testing for aunit root in time series regression ,Biometrika, 75, 2.

25. Tanwar R., 2014, Nexus between inflation and economic development inIndia ،International Journal of Humanities and Social Science Invention,3(9).

26. Salim.Y and Ahmed.A (2019) Impact of Monetary Policy on Agricu ltural domestic Prouduct in Iraq for the praiod(1990- 2014).Iraqi Journal of Agricultaral Scienc .V0l (50).N (2).

27. Udoh, Elijah; Afangideh, Udoma; Udeaja, Elias A. (2015) : Fiscal decentralization, economic growth and human resource development in Nigeria: Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach, CBN Journal of Applied Statistics, The Central Bank of Nigeria, Abuja, Vol. 06, Iss. 1

28. Shone R. (1972). The Pure Theory Of International Trade, Macmillan Press, Ltd., London

الملاحق

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: ARDL
Date: 01/06/22 Time: 18:43
Sample (adjusted): 2008 2020
Included observations: 13 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): INF
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 4
Selected Model: ARDL(4, 0)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0179	3.077539	0.238074	0.732681	LOG(GDP(-1))
0.6204	-0.518016	0.334698	-0.173379	LOG(GDP(-2))
0.9391	-0.079243	0.346507	-0.027458	LOG(GDP(-3))
0.0407	-2.505286	0.261101	-0.654132	LOG(GDP(-4))
0.0121	-3.361214	0.018301	-0.061515	INF
0.0025	4.597155	3.925868	18.04782	C
15.98110	Mean dependent var		0.861348	R-squared
0.267757	S.D. dependent var		0.762311	Adjusted R-squared
-0.930224	Akaike info criterion		0.130541	S.E. of regression
-0.669478	Schwarz criterion		0.119286	Sum squared resid
-0.983819	Hannan-Quinn criter.		12.04646	Log likelihood
1.809808	Durbin-Watson stat		8.697215	F-statistic
			0.006493	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: DLOG(GDP)
Selected Model: ARDL(4, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 01/06/22 Time: 19:05
Sample: 2004 2020
Included observations: 13

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0017	4.943374	3.650912	18.04782	C
0.0039	4.218296	0.202681	0.854969	DLOG(GDP(-1))
0.0360	2.588461	0.263319	0.681590	DLOG(GDP(-2))
0.0228	2.904920	0.225181	0.654132	DLOG(GDP(-3))
0.0017	-4.931093	0.227594	-1.122288	CointEq(-1)*
0.058251	Mean dependent var		0.783407	R-squared
0.214231	S.D. dependent var		0.675111	Adjusted R-squared
-1.084070	Akaike info criterion		0.122110	S.E. of regression
-0.866782	Schwarz criterion		0.119286	Sum squared resid
-1.128733	Hannan-Quinn criter.		12.04646	Log likelihood
1.809808	Durbin-Watson stat		7.233920	F-statistic
			0.009097	Prob(F-statistic)

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
4.78	4.04	10%	10.63811	F-statistic
5.73	4.94	5%	1	k
6.68	5.77	2.5%		

7.84	6.84	1%

Null Hypothesis: No levels relationship — t-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
-2.91	-2.57	10%	-4.931093	t-statistic
-3.22	-2.86	5%		
-3.5	-3.13	2.5%		
-3.82	-3.43	1%		

تقدير للمدى الطويل معادلة التكامل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: DLOG(GDP)
Selected Model: ARDL(4, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 01/06/22 Time: 19:15
Sample: 2004 2020
Included observations: 13

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0025	4.597155	3.925868	18.04782	C
0.0025	-4.589234	0.244548	-1.122288	LOG(GDP(-1))*
0.0121	-3.361214	0.018301	-0.061515	INF**
0.0060	3.881105	0.220290	0.854969	DLOG(GDP(-1))
0.0512	2.348863	0.290179	0.681590	DLOG(GDP(-2))
0.0407	2.505286	0.261101	0.654132	DLOG(GDP(-3))

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0009	-5.499531	0.009967	-0.054812	INF

EC = LOG(GDP) - (-0.0548*INF)

Null Hypothesis: No levels relationship — F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
4.78	4.04	10%	10.63811	F-statistic
5.73	4.94	5%	1	k
6.68	5.77	2.5%		
7.84	6.84	1%		
	Finite Sample: n=35		13	Actual Sample Size
5.05	4.225	10%		
6.175	5.29	5%		
8.96	7.87	1%		
	Finite Sample: n=30			
5.08	4.29	10%		
6.35	5.395	5%		
9.285	8.17	1%		

Null Hypothesis: No levels relationship — t-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
-2.91	-2.57	10%	-4.589234	t-statistic
-3.22	-2.86	5%		
-3.5	-3.13	2.5%		
-3.82	-3.43	1%		

نموذج الانفاق الاستثماري طويل الاجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: DLOG(GDP)
Selected Model: ARDL(4, 2)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 01/06/22 Time: 20:02
Sample: 2004 2020
Included observations: 13

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0064	5.230589	6.416782	33.56355	C
0.0157	4.034521	0.085972	0.346855	@TREND
0.0086	-4.814270	0.579579	-2.790250	LOG(GDP(-1))*
0.0267	3.424016	0.192020	0.657479	LOG(INV(-1))
0.0078	4.943292	0.413298	2.043050	DLOG(GDP(-1))
0.0138	4.190543	0.388978	1.630028	DLOG(GDP(-2))
0.0123	4.338248	0.503325	2.183549	DLOG(GDP(-3))
0.0255	3.473528	0.068471	0.237835	DLOG(INV)
0.1075	-2.068000	0.057943	-0.119825	DLOG(INV(-1))

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0011	8.341318	0.028249	0.235634	LOG(INV)

EC = LOG(GDP) - (0.2356*LOG(INV))

Null Hypothesis: No levels relationship — F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
6.26	5.59	10%	16.82122	F-statistic
7.3	6.56	5%	1	k
8.27	7.46	2.5%		
9.63	8.74	1%		
	Finite Sample: n=35		13	Actual Sample Size
6.68	5.95	10%		
8.055	7.21	5%		
11.295	10.365	1%		
	Finite Sample: n=30			
6.78	6.01	10%		
8.265	7.36	5%		
11.65	10.605	1%		

Null Hypothesis: No levels relationship — t-Bounds Test

-3.4	-3.13	10%	-4.814270	t-statistic
-3.69	-3.41	5%		
-3.96	-3.65	2.5%		
-4.26	-3.96	1%		

طويل الاجل تكامل المشترك الاستيرادات

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: DLOG(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/06/22 Time: 20:24
Sample: 2004 2020
Included observations: 15

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0448	2.264238	3.010699	6.816938	C
0.0795	-1.931989	0.158750	-0.306703	LOG(GDP(-1))*
0.1377	-1.601003	0.079305	-0.126968	LOG(IM)**
0.1210	1.680381	0.234498	0.394046	DLOG(GDP(-1))

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.1928	-1.387512	0.298360	-0.413978	LOG(IM)
0.0005	4.898827	4.537104	22.22648	C

EC = LOG(GDP) - (-0.4140*LOG(IM) + 22.2265)

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	1.944031	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	k
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		
	Finite Sample: n=30		15	Actual Sample Size
3.797	3.303	10%		
4.663	4.09	5%		
6.76	6.027	1%		

المدى القصير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: DLOG(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/06/22 Time: 20:32
Sample: 2004 2020
Included observations: 15

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0806	1.924132	0.204792	0.394046	DLOG(GDP(-1))
0.0236	-2.625352	0.116824	-0.306703	CointEq(-1)*
0.055918	Mean dependent var		0.394407	R-squared
0.199493	S.D. dependent var		0.347823	Adjusted R-squared
-0.689954	Akaike info criterion		0.161105	S.E. of regression
-0.595547	Schwarz criterion		0.337413	Sum squared resid
-0.690959	Hannan-Quinn criter.		7.174653	Log likelihood
			1.753384	Durbin-Watson stat

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.51	3.02	10%	1.944031	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	k
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

Ministry Of Higher Education & Scientific Research
University Of Basrah
College Of Administration & Economics
Department Of Economic

Analysis and measurement the Impact of Some Economic Variables on the Agricultural Domestic Product in Iraq for the period 2004-2020

A Dissertation Submitted by

Raed Abd Fahed Alsadoon

To Council of College of Administration &Economics , University of Basrah as a partial of a fulfillment of the requirement for the master degree in economic sciences

Under supervision of

Professor

Dr. Raja AbduIIah Essa AI-SaIim

2022

Abstract

The agricultural sector in Iraq is one of the important sectors in the Iraqi economy, due to the great role it plays in the provision of agricultural products, especially food ones. Because of the conditions that Iraq has experienced, this sector has been neglected for decades, which led to a low level of production, a decrease in the value of agricultural output, and a weak contribution to the formation of the gross domestic product.

Therefore, it has become necessary to search for solutions that contribute to limiting the deterioration of the agricultural sector through developing appropriate policies to raise its efficiency. Accordingly, this study aims to know the impact of some economic variables on the agricultural sector represented by the agricultural domestic product. The explanatory variables of the study are : Inflation rate, government investment spending and agricultural imports) based on the time series data issued by the official authorities for the period (2004-2020), which is an exceptional period in view of the massive events that Iraq has experienced, starting with changing the regime, security and social instability and the transition towards a market mechanism and the independence of the Central Bank, as well as the control of armed groups (ISIS) over large areas of Iraq, in addition to the financial and administrative corruption that has affected all aspects of the state.

The regression equation for the economic variables was estimated separately using simple linear regression of the inflation rate, investment spending and agricultural imports in terms of agricultural GDP. The results showed the existence of a significant and inverse relationship between inflation and agricultural domestic product, which is consistent with the economic logic, as the increase in agricultural imports, and the dumping of local markets with these products led to a decrease in agricultural domestic product. Through the results, the value of the error correction coefficient is significant and takes the negative value for both inflation and agricultural domestic product, which means that high inflation rates lead to a decrease in agricultural domestic product due to the high costs of production factors. As a result of its high prices and low support for it. There is also a direct, statistically significant relationship between investment spending and agricultural domestic product, and it agrees with the economic theory.

The study reached some recommendations: The government should adopt a financial policy aimed at developing the agricultural sector, providing soft loans without interest to encourage investors in the agricultural sector, activating laws and regulations, controlling and controlling border crossings to reduce the dumping of goods, identifying imported goods and their conformity to specifications, in addition to controlling Inflation rates, which is one of the monetary policy tools, as well as the use of modern techniques in irrigation to reduce waste to reach optimal use of water.